

جامعة ابن خلدون - تيارت -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التجارية

السياسة المالية وتأثيرها على البطالة

دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990/2014

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: مالية

تحت إشراف الأستاذ:

عقبي لخضر

من إعداد الطلبة:

نوار فاطمة الزهرة

بلال سعاد

نوقشت وأوجزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2015/2016

جامعة ابن خلدون - تيارت -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التجارية

السياسة المالية وتأثيرها على البطالة

دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990/2014

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: مالية

تحت إشراف الأستاذ:

عقبي لخضر

من إعداد الطلبة:

نوار فاطمة الزهرة

بلال سعاد

السنة الجامعية: 2015/2016



كلمة الشكر

ربي أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا وعلى والدينا وأن نعمل صالحا ترضاه
وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين.

فالشكر والحمد لله سبحانه وتعالى حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام
على على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه الطاهرين.

من باب العرفان بالفضل نتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ "عقبي لخضر" لتفضله
بالإشراف على هذه الدراسة وعلى ما قدمه من النصيح والتوجيه والإرشاد لإثرائها وفي
تذليل ما وجهناه من صعوبات.

كما نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان لأساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
وذلك لما بذلوه مخلصين في مسؤولياتهم العلمية تجاه الطلبة.

هؤلاء الذين ذكرتهم من أصحاب الفضل أما غفلتهم من غير قصد فلهم مني كل الشكر.
وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..
ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك
"الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين
"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل أسمه بكل افتخار
أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم
أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..والذي العزيز(الطيب)

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفاني إلى بسمه الحياة وسر الوجود
إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب
أمي الحبيبة (ميمونة)

إلى رمز الحب ويلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض إلى من دعمتني بدعواتها لي بالنجاح
إلى جدتي الغالية (خيرة)

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء
إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت إخوتي لخضر وكريم وعبد القادر وزوجته وأولاده
محمد آدم وآلاء أفنان وأختاي خالدية وزوجها وأولادها آية وأسامة وإسلام وربان وأختي كريمة
وزوجها وابنتها أريج التي هي في طريق إلى أن تفتح عينها في هذه الدنيا.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف
زهرة العلم إلى صديقتي بالبحث فاطمة الزهرة وصديقتي رشيدة وخالدية والزهرة ورشيدة ومليكة
وفاطيمة وفامو.....

إلى من علمونا حروفا وكلمات من ذهب ومن صاغوا لنا من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا
سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام من الطور الابتدائي إلى الجامعي.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من بعيد أو من قريب

الفهرس

الفهرس:

الشكر

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

مقدمة أ

الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة

تمهيد: 08

المبحث الأول: عموميات حول البطالة 09

المطلب الأول: مفهوم البطالة والبطال 09

أولاً: مفهوم البطالة 09

ثانياً: مفهوم البطل 10

المطلب الثاني: أنواع البطالة 11

أولاً: البطالة الهيكلية والاحتكاكية 11

ثانياً: البطالة الدورية والموسمية 12

ثالثاً: البطالة الإجبارية والاختيارية 13

رابعاً: البطالة المقنعة 13

المطلب الثالث: أسباب البطالة 14

أولاً: أسباب مباشرة 14

ثانياً: أسباب غير مباشرة 15

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للبطالة 17

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية 17

أولاً: النظرية الكلاسيكية 17

ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية 19

المطلب الثاني: النظرية الكينزية والماركسية 20

أولاً: النظرية الكينزية 20

22.....	ثانيا: النظرية الماركسية
23.....	المطلب الثالث: النظرية الإسلامية والحديثة
23.....	أولا: النظرية الإسلامية
24.....	ثانيا: النظرية الحديثة
28.....	المبحث الثالث: آثار البطالة وقياسها وإستراتيجية الحد منها
28.....	المطلب الأول: آثار البطالة
28.....	أولا: الآثار الاجتماعية
29.....	ثانيا: الآثار الاقتصادية
29.....	ثالثا: الآثار السياسية
30.....	المطلب الثاني: قياس البطالة
30.....	أولا: المقياس الرسمي
32.....	ثانيا: المقياس العلمي
32.....	المطلب الثالث: إستراتيجيات كبح البطالة
35.....	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: السياسة المالية	
37.....	تمهيد:
38.....	المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية
38.....	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية
39.....	المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية
39.....	أولا: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
41.....	ثانيا: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد
42.....	ثالثا: دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل
43.....	رابعا: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية
44.....	المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية والعوامل المحددة لها
44.....	أولا: آلية عمل السياسة المالية

47 ثانيا:العوامل المحددة للسياسة المالية
49المبحث الثاني:أهم النظريات المفسرة للسياسة المالية
49المطلب الأول:النظرية الكلاسيكية والكينزية
49أولا:النظرية الكلاسيكية
50ثانيا:النظرية الكينزية
52المطلب الثاني:النظرية النقدوية والنيوكلاسيكية
52أولا:النظرية النقدوية
53ثانيا:النظرية النيوكلاسيكية
54المطلب الثالث:نظرية اقتصاديات جانب العرض
56المبحث الثالث:أدوات السياسة المالية
56المطلب الأول:النفقات العامة
56أولا:تعريف النفقة العامة
57ثانيا:تقسيمات النفقات العامة
60المطلب الثاني:الإيرادات العامة
60أولا:تعريف الإيرادات العامة
60ثانيا :أنواع الإيرادات العامة
65المطلب الثالث:تقسيمات النفقات العامة في الجزائر
65أولا:الهيكل التنظيمي لميزانية التسيير
68ثانيا :الهيكل التنظيمي لميزانية التجهيز
70خلاصة الفصل
الفصل الثالث:دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على البطالة
72تمهيد
73المبحث الأول:واقع البطالة في الجزائر
73المطلب الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال 1990-2014
75المطلب الثاني:أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر

76.....	أولاً: الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة
76.....	ثانياً: الأسباب النابعة عن اتجاهات الدولة
78.....	المطلب الثالث: طرق معالجة البطالة في الجزائر
78.....	أولاً: الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل
79.....	ثانياً: الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية
81.....	ثالثاً: صندوق الوطني للتأمين على البطالة
82.....	رابعاً: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
84.....	المبحث الثاني : الارتباط المتعدد
84.....	المطلب الأول: تعريف الارتباط المتعدد والخطوات الأساسية لدراسته
84.....	أولاً: تعريف الارتباط المتعدد
84.....	ثانياً: الخطوات الأساسية لدراسة الارتباط المتعدد
85.....	المطلب الثاني: أنواع الارتباط المتعدد
85.....	أولاً: الارتباط الخطي التام
86.....	ثانياً: التعدد الخطي غير التام
87.....	المطلب الثالث: اختبار المعنويات
87.....	أولاً: اختبار معنوية النموذج
88.....	ثانياً: اختبار دلالة المعاملات
88.....	ثالثاً: الاختبار الذاتي للأخطاء Durbin-Watson
91.....	المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي للبطالة
91.....	المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة
91.....	أولاً: تحديد العوامل المؤثرة في المتغير Y
94.....	ثانياً: إيجاد العلاقة التي تربط بين المتغير التابع والمتغير المفسر
95.....	المطلب الثاني: الدراسة بالاستعانة ببرنامج " SPSS " (دراسة حالة الجزائر)....
95.....	أولاً: الجداول والحسابات
96.....	ثانياً: دراسة الارتباط بين الأخطاء

98.....	المطلب الثالث: اختبار المعنوية.....
99.....	خلاصة الفصل:.....
101	الخاتمة.....
105.....	قائمة المصادر والمراجع:.....

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
73	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	01-03
91	تغيرات البطالة، نفقات التجهيز، نفقات التسيير والإيرادات خلال الفترة 1990-2014 (حالة الجزائر)	02-03
93	تغيرات البطالة، نفقات التجهيز، نفقات التسيير والإيرادات خلال الفترة 1990-2014 (حالة الجزائر) بعد إدخال اللوغاريتم	03-03
95	طريقة إدخال المعطيات	04-03
95	جدول الارتباط	05-03
96	دراسة معنوية الكلية للنموذج	06-03
97	دراسة معنوية المعلمات	07-03

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	نشوء البطالة في حالة جمود الأجور	01-01
25	الشكل العام لمنحنى فيليبس	02-01
45	السياسة المالية التوسعية	01-02
46	السياسة المالية الانكماشية	02-02
89	مناطق القبول والرفض لدارين واتسون	01-03
94	عرض بياني لتغيرات كل من البطالة، نفقات التجهيز، نفقات التسيير والإيرادات خلال الفترة 1990-2014 (حالة الجزائر)	02-03
100	اختبار التوزيع الطبيعي	03-03
101	منحنى التشتت	04-03

المقدمة

إن مسعى أي نظام اقتصادي هو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، وكذلك الاستقرار في الأسعار، إلا أن هناك بعض المشاكل الاقتصادية التي تحول دون ذلك والتي زعزعت كيان معظم اقتصاديات العالم، نجد من بينها ظاهرة البطالة التي تعتبر من المواضيع التي كانت ولا زالت مجال الدراسة خاصة في البلدان المتقدمة، فالبطالة تكاد تكون من أهم المشكلات الرئيسية التي تعرقل مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات.

لقد ظل التشغيل والبطالة محور اهتمام المفكرين الاقتصاديين على تعداد المدارس التي ينتمون إليها واختلفت الرؤى في ذلك باختلاف المبادئ والعصور وامتد الاهتمام إلى الخبراء الاقتصاديين وبعض المنظمات الدولية وإلى صناع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية، في محاولة منهم لتفسير الخلل القائم في سوق العمل وطرح البدائل الممكنة لمعالجة هذه الإشكالية الكبيرة التي باتت تهدد استقرار الكثير من الدول، وتتفق جل هذه الآراء تقريبا على أن تحسين أوضاع التشغيل مرتبط بالأداء الاقتصادي الإيجابي ومدى النمو الذي تحققه وبالسياسة الاقتصادية المنتهجة بما في ذلك السياسة المالية، إذ أن ذلك يعتبر بمثابة المحرك الديناميكي للدورة الاقتصادية وما تتضمنه من زيادة في حجم الاستثمارات المنتجة والمولدة لفرص العمل.

إن للسياسة المالية مكانة مهمة بين السياسات الأخرى، لما لها من فضل في تحقيق أهداف الاقتصاديات الوطنية عن طريق أدواتها المدرجة ضمن أهم أدوات الإدارة الاقتصادية لكن في الحقيقة أن هذه السياسات كانت مغيبة عن المشهد الاقتصادي لمدة طويلة إلى أن ولدت من جديد من خلال الأزمات الاقتصادية، وبالأخص أزمة الكساد العظيم سنة 1929 بفضل مساهمة الاقتصادي جون مينارد كينز، الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للانتقال من نمط الدولة الحارسة إلى نمط الدولة المتدخلة، منذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلا عن ما لها من أثر في محاربة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول الآخذة في النمو، وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة أصبح من واجب الدولة ولزاما عليها أن تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه وأصبحت السياسة المالية تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني.

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الإنفاقية والإيرادات بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى تأثيرها على البطالة خلال الفترة محل الدراسة 1990-2014 وذلك للمساهمة في بناء سياسة مالية ناجحة في المستقبل.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة السياسة المالية في الحد من ظاهرة البطالة؟

وعلى إثر هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي البطالة وما هي أهم النظريات التي تفسرها؟

- ما السياسة المالية وما أدواتها؟

- ما هي الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر للتخفيف من ظاهرة البطالة؟

- كيف يمكن للسياسة المالية التخفيف من حدة البطالة؟

الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهدافه قمنا بتحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي على النحو التالي:

- تعتبر البطالة عدم الاستخدام الكامل والأمثل للقوة العاملة المتاحة، كما تعبر على مدى التفاوت بين عرض العمل والطلب عليه .

- السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول للتخفيف من حدة البطالة وتحقيق النمو في الاقتصاد وتمثل أدواتها في كل من الإيرادات والنفقات.

- تعددت أجهزة مكافحة البطالة في الجزائر، ولهذا الأخيرة دور فعال وكبير في التخفيف من حدتها.

- تساهم زيادة نفقات التجهيز في الطلب على العمل مما يخفض البطالة.

- لنفقات التسيير دور فعال في تأهيل اليد العاملة مما يزيد في إنتاجية العامل ورفع مستوى الإنتاجية والذي بدوره يزيد في الطلب على اليد العاملة.

- زيادة الإيرادات يرفع من نسبة الاحتياطات النقدية والتي يتم استثمارها في الاقتصاد.

أسباب اختيار الموضوع :

لعل من أهم الأسباب التي دفعت بنا إلى تناول الموضوع هي:

- نظرا أن موضوع البطالة والسياسة المالية من أهم مجالات البحث والدراسة والتي ترتبط بتخصص مالية.

- باعتبار البطالة من أهم المشاكل التي لازالت تعاني منها الجزائر.

- الدور المهم الذي تلعبه السياسة المالية في الحد من مشكلة البطالة.

- الميول الشخصي لدراسة الموضوع كونه يزخر بالمفاهيم الجديدة والتوجهات الحديثة التي تشري رصيدنا المعرفي.

أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية المتمثلة في البطالة وما مدى مساهمة السياسة في الحد من هذه المشكلة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للبطالة والسياسة المالية.
- إبراز آليات ومعايير عمل السياسة المالية في علاج البطالة.
- محاولة تحليل واقع البطالة في الجزائر.
- إبراز أهم البرامج التي اتخذتها الجزائر من أجل القضاء على ظاهرة البطالة.
- دراسة مدى تأثير البطالة بالسياسة المالية في الجزائر.
- إبراز أهمية أساليب وأدوات القياس الاقتصادي، النماذج القياسية والطرق الإحصائية في تحليل الظواهر الاقتصادية.

أدوات الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على العديد من أدوات البحث من خلال الكتب، الملتقيات، المجالات بالإضافة إلى الرسائل الجامعية، وإحصائيات البنك الدولي، برنامج SPSS20.

الدراسات السابقة:

تعد هذه المذكرة المقدمة مساهمة بسيطة في سبيل إثراء البحث العلمي بالبلاد باعتبارها حلقة مكتملة لسلسلة من الدراسات السابقة، حيث أن هذا البحث خلاصة تكامل مجموعة من البحوث السابقة المستفاد منها، والتي نذكر منها على سبيل المثال مايلي:

- سليم عقون قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة) تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف - 2009-2010 وقد حاول الباحث من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية مفادها ما مدى تأثير معدلات البطالة بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر، وقد توصل من خلال النماذج القياسية لهذه الدراسة أن لكل من حجم السكان وقيمة الناتج

المحلي الحقيقي أثر على معدل البطالة خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى إتباع الجزائر خلال تلك السنوات برامج دعم النمو والانتعاش الاقتصادي.

- دراوسي مسعود السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2004/1990 مذكرة مقدمة نيل شهادة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 2004-2005، وقد حاول الباحث من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية مفادها هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الإختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟ حيث توصلت من خلال الدراسة إلى وجود أهمية شديدة للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في الدول النامية ومنها الجزائر بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف كل منهما، وعدم إعاقة إحداها للأخرى للوصول إلى هذه الأهداف وأن عدم التنسيق بين السياستين له أثر سلبي في هذا المجال كما أن عدم التنسيق يؤثر على التوازن الاقتصادي العام، كما أن التوازن الاقتصادي العام يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البيوي بصورة عامة والمتمثل في العجز التوازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.

حدود الدراسة:

لأجل معالجة إشكالية الموضوع تم تحديد إطارين إطار مكاني وإطار زمني، فالإطار المكاني اقتصر على الاقتصاد الوطني (دراسة حالة الجزائر) بالتركيز على البطالة والسياسة المالية من خلال الإيرادات و النفقات أما الإطار الزمني فقد تم التركيز على الفترة 1990-2014.

منهج الدراسة:

محاولة لتحقيق الهدف المنشود للبحث وفي ضوء طبيعته وأهميته وحتى يمكن الإجابة على الإشكالية المطروحة بكل جوانبها وفي ضوء ما يتوفر من إحصائيات وبيانات اعتمدت الدراسة على:

- المنهج الوصفي: ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها وقد فرض نفسه من أجل وصف ظاهرة البطالة وأسبابها ومعالجتها وعرض مكونات السياسة المالية وكفاءة أدواتها في علاج البطالة.
- المنهج التحليلي: من خلال استخدام أدوات التحليل من بيانات وإحصائيات من أجل تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 وبيان مدى كفاءة وقدرة أدوات السياسة المالية المستخدمة في الحد من البطالة من خلال البيانات المتعلقة بمكونات الإيرادات والنفقات.
- المنهج التاريخي: وذلك بالتطرق إلى واقع البطالة في الجزائر (1990-2014).

- المنهج القياسي : وذلك بالاستعانة بالبرامج المعلوماتية و الإحصائية (EXCEL-SPSS20) من أجل قياس أثر السياسة المالية (نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الإيرادات) على البطالة (1990-2014).

صعوبات البحث:

ما هو معلوم أنه ما من بحث إلا ويواجه صعوبات وعوائق في طريق الباحث، وأثناء إنجازنا للبحث واجهنا بعض الصعوبات ومن بينه تباين الإحصائيات واختلافها من مصدر إلى آخر. نقص المراجع وخاصة الكتب التي تتناول معالجة البطالة في الجزائر.

تقسيمات الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به، وللإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: سنعرض فيه إلى دراسة نظرية للبطالة وذلك من خلال ثلاث مباحث.

المبحث الأول: عموميات حول البطالة.

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للبطالة.

المبحث الثالث: آثار البطالة وقياسها وإستراتيجية الحد منها.

أما **الفصل الثاني** فنسعرض فيه موضوع السياسة المالية وهذا من خلال ثلاث مباحث.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للسياسة المالية.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.

أما بالنسبة **للفصل الثالث** فنسحاول من خلاله اعتماد دراسة قياسية لتقدير أثر السياسة المالية على

البطالة في الجزائر (1990-2014) وذلك من خلال ثلاث مباحث.

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر.

المبحث الثاني: الارتباط المتعدد.

المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي للبطالة.



الفصل الأول

الإطار النظري للبطالة

تمهيد :

إن الحديث عن سوق العمل أصبح يكتسي أهمية كبيرة خاصة في وقتنا الراهن نظرا لكساد السوق وتعليق ملفات ظلت مطروحة على مدار سنوات عديدة للنقاش العقيم الذي يمارس سياسة الهروب إلى الأمام بتأجيل الحلول الجذرية واللجوء إلى الاستخدام السطحي للملفات هروبا من المواجهة بشجاعة لواقع صارت فيه البطالة متفشية بمعدلات كبيرة.

وتعتبر البطالة بمثابة رهان حقيقي أمام المجتمع إذ يجب إبعادها وامتصاص أولي الخبرة وأن تكون موضوع دفع قوي للغاية من أجل تمكين التعبير عن طروحات تعددية حول أسباب هذه الظاهرة وخصائصها وطرق تسييرها والمعالجة التي تتطلب التفكير في حلها بشكل متكامل، أي كجزء من عملية تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية للعمل على حلها والتخفيف من حدتها بكل أبعادها وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل مدخلا عاما عن البطالة مقسم كما يلي:

المبحث الأول:عموميات حول البطالة.

المبحث الثاني:أهم النظريات المفسرة للبطالة.

المبحث الثالث:أثار البطالة وقياسها وإستراتيجية الحد منها.

المبحث الأول: عموميات حول البطالة

إن انتشار البطالة يعتبر مؤشرا لضعف الأداء الاقتصادي الوطني وقصور الجهاز الإنتاجي، وهي تتمثل في عدم استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا وهي إحدى أهم المشكلات الرئيسية التي تعاني منها بلدان العالم النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث تعتبر خسارة كبيرة وهدر للموارد الإنتاجية البشرية في الوقت الذي تكون هذه البلدان بأمرس الحاجة للاستفادة من جميع مواردها.

المطلب الأول: مفهوم البطالة والبطال

إن الوقوف على مفهوم البطالة يعد من الأمور الضرورية فهي تمثل أهم المشكلات الاقتصادية التي تقف عائق أمام التنمية الاقتصادية لما لها من انعكاسات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتجدر الإشارة إلى أنه هناك عدة مفاهيم للبطالة والشخص العاطل عن العمل (البطال) وهذا ما سنوضحه من خلال عرض مفهوم كل منهما على حدى:

أولا: مفهوم البطالة

من أجل إعطاء تعريف للبطالة يسهل عميلة فهمها ومعالجتها أعطيت عدة تعاريف نذكر منها:

- تعرف البطالة وفقا للمفهوم العلمي بأنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا وأمثلا ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.¹
- وتعرف البطالة وفقا للمفهوم الاقتصادي بأنها وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم الاستخدام الكامل و الأمثل لعوامل الإنتاج.²
- كما تعرف بأنها الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة.³
- تعرف البطالة شموليا على أنها الحالة التي ينطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين على العمل بالأجر السائد ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية

¹ - السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجح، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 274.

² - محمود الوادي وآخرون، "الأساس في علم الاقتصاد"، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2007، ص 294.

³ - السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجح، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 310.

لاقتصاديات هذا المجتمع، وتشكل البطالة بذلك جزء غير مستغل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع ونقصد بذلك العنصر البشري والذي يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج.¹

ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن تعريف البطالة على أنها الانقطاع الإجمالي واللاإرادي عن العمل لعدد من أفراد القوة العاملة، حيث تعتبر البطالة هدرا لأهم مورد من موارد الإنتاج وهو مورد العمل فتعطل جزء من أفراد القوة العاملة وقعودهم عن العمل يحرم المجتمع من الاستفادة من هؤلاء المعطلين عن العمل ويضعف فرصة زيادة الناتج المحلي وفرصة تحسين مستوى الدخل الفردي.

ثانيا: مفهوم البطال

في ما يلي يمكن إيراد بعض التعاريف الخاصة بالبطال:

1- حسب ما وصلت إليه منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه كل من هو قادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.²

2- يعرف البطال حسب المكتب الدولي للعمل والمعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية هو حالة أفراد قادرين على العمل ليس لهم شغل ويبحثون عن منصب عمل حيث يقومون بإجراءات الحصول عليه في أقل مدة زمنية ممكنة.³

3- يعتبر الشخص بطالا حسب الديوان الوطني للإحصاء إذا توفرت فيه المواصفات التالية:⁴

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 و 64 سنة).
- أن يكون عاملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، وتشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

¹ ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2010، ص45.

² حسام علي داوود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص184.

³ شوام بوشامة، "مدخل للاقتصاد العام"، الجزء الثاني، دار الغرب، الجزائر، 2001، ص439.

⁴ دحماني محمد ادريوش، "إشكالية التشغيل في الجزائر"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، اقتصاد تنمية، أبو بكر بلقايد تلمسان غير منشورة)، الجزائر، 2012/2013، ص33.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

البطالة تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية، ويختلف حساب معدلها باختلاف المعايير المستخدمة في جمع البيانات، لذلك فإن التمييز بين أنواعها أمر بالغ الأهمية لمعرفة مدى تطور هذه الأنواع عبر الزمن والفترات التاريخية كما أن ذلك يساعد على معرفة نوع البطالة الأكثر انتشاراً، وسيمكن من الكشف عن أسباب وجودها قصد الاهتمام إلى الطرق الكفيلة للحد منها على الأقل وعلى هذا الأساس فإنه من المفيد التعرف على أنواعها من خلال العرض المختصر لها وفق للنظريات الاقتصادية التي تصنفها.

أولاً: البطالة الهيكلية والاحتكاكية

1- البطالة الهيكلية: قد ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الهيكلية التي قد تحدث في الاقتصاد القومي كتحويل الاقتصاد من اقتصاد زراعي إلى صناعي، ذلك التحول الذي قد يقود لظهور هذا النوع من البطالة، إذ أن تحول بعض القوى العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي يتطلب الحصول على مستوى معين من التدريب والتأهيل، وإذا كانت البطالة الاحتكاكية تمثل ظاهرة مؤقتة فإن البطالة الهيكلية تمثل ظاهرة قد تحتاج وقتاً أطول.¹

كما قد ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة لعدم وجود تناسب بين المهارات المتوفرة في العمال المعطلين و المهارات المطلوبة للوظائف الخالية ويرجع ذلك لعدة أسباب:²

- حدوث تطورات تكنولوجية مستمرة مما يجعل المهارات المتوفرة في العمال غير قادرة على التعامل مع هذه التطورات حيث اعتاد هؤلاء العمال التعامل مع أنواع معينة من الآلات والأساليب التقنية التقليدية وهذا ما يدفع أصحاب الأعمال إلى الاستغناء عن هذه العمالة.

- حدوث تغيير في هيكل الطلب مما يؤدي إلى انكماش الطلب على السلع التقليدية وزيادة الطلب على السلع الجديدة و التي يحتاج إنتاجها إلى مؤهلات خاصة لا تتناسب مع العاملين في الصناعات القديمة مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بين العاملين في الصناعات التقليدية.

2- البطالة الاحتكاكية: ويقصد بها البطالة المؤقتة والتي ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة أو طبيعة العمل نفسها، فمن التغيرات التي تحصل دائماً وباستمرار في القوة العاملة وسوق العمل مثل انتقال العمال من عمل لآخر بغية تحسين أمورهم المعيشية، أو إيجاد عمل أكثر تناسبا مع مؤهلاتهم المهنية والعلمية، كذلك انتقال العمال من وإلى سوق العمل والذي يحصل مثلاً عند دخول الطلاب إلى سوق العمل بعد تخرجهم من المدارس والجامعات أو خروج بعض العمال من سوق العمل

¹ - محمود حسين الوادي وآخرون، "الاقتصاد الكلي"، دار الميسرة، الأردن، 2008، ص ص 191 - 192.

² - إيمان عطية ناصف، "الاقتصاد الكلي"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 269.

لأجل التفرغ للدراسة، فعندما يدخل عمال جدد إلى سوق العمل يمرون بمراحل بطالة مؤقتة قبل إيجاد العمل المناسب لهم وهذه تعتبر بطالة احتكاكية مؤقتة لا ترتبط بعوامل ارتفاع أو انخفاض الطلب الكلي المصاحبة للتقلبات الاقتصادية.¹

ثانياً: البطالة الدورية والبطالة الموسمية

1- البطالة الدورية: تعتبر البطالة الدورية بطالة إجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي أو ما يسمى دورة الأعمال الاقتصادية حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود، ذلك أنه عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال، ويهتم الاقتصاديون وواضعوا السياسات الاقتصادية بهذا النوع من البطالة لخطورته محاولين دائماً المحافظة على عدم تدني مستويات الإنتاج مع تحقيق مستويات ملائمة للنشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى عدم ظهور هذا النوع من البطالة أو التقليل من حدته.²

ولعل أنه من أشهر الأمثلة الاقتصادية على هذا النوع من البطالة ما حدث في و.م.أ. 1929 وهو ما عرف بأزمة الكساد العظيم حيث تعطل أكثر من 13 مليون عامل وما نسبته 25% من إجمالي القوة العاملة الأمريكية في ذلك الوقت.³

2- البطالة الموسمية: تظهر بعض النشاطات الاقتصادية أو تزدهر بشكل موسمي مثل: الزراعة أو بعض أنواع المنتجات التي تستهلك أساساً في أحد فصول العام صيفاً أو شتاءً ففي الموسم المخصص لذلك المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر، الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوى العاملة المستخدمة في تلك الصناعات، ويبدأ ذلك الطلب ينحسر أو يختفي أحياناً عند انتهاء موسم الإنتاج وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية، حيث يواجه بعض العمال تعطلاً في مواسم معينة، ويمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدريبهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساساً.⁴

ولا يشكل هذا النوع من البطالة خطراً شديداً على الاقتصاد الوطني خاصة إذا كانت التقلبات في النشاط الاقتصادي منتظمة بصفة دائمة.

¹ - نزار سعد الدين العيسى، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2001، ص 184.

² - السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، "النظرية الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص 288.

³ - سامر عبد الهادي وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2013، ص 191.

⁴ - خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة التاسعة، دار وائل، الأردن، 2008، ص 270.

ثالثا: البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية

1- البطالة الإجبارية: تحصل عندما يرغب العمال العاطلين عن العمل في أداء العمل عند مستوى الأجر السائد إلا أن فرص العمل غير متوفرة أمامهم، أو تحدث عند تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل.¹ ويعود ذلك لعدة أسباب منها النمو السكاني السريع، وعدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة وإحلال الميكنة مكان العمال، ويطلق عليها البطالة الناتجة عن تقلص الطلب الكلي.²

2- البطالة الاختيارية: وهي التي تحدث عند عدم رغبة الشخص بالعمل من تلقاء نفسه بالرغم من توفر العمل الملائم له وهذا يحدث عند أصحاب الدخل المرتفعة، والأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة وبعض المتسولين وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب القوة العاملة في المجتمع.³

رابعا: البطالة المقنعة

يعرف هذا النوع من البطالة أنها التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة ويتقاضون عليها أجورا على الرغم من أن مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر وهذا ما يظهر واضحا من خلال قيام بعض المؤسسات والدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العاملين أكثر من حاجاتها الفعلية حيث أن سحب تلك القوة العاملة الفائضة قد لا تؤثر إطلاقا حجم الإنتاج المخطط له وقد تلجأ حكومات بعض الدول وبخاصة ذات الكثافة السكانية العالية إلى اعتماد هذا الأسلوب من التشغيل كوسيلة لمعالجة ظاهرة البطالة من أجل تجاوز بعض المشاكل السياسية والاجتماعية التي قد ترافق تلك الظاهرة لكنها قد تتواجه بظهور البطالة المقنعة.⁴

1 - ضياء مجيد الموسوي، "أسس علم الاقتصاد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 176.

2 - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 53.

3 - السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 352.

4 - محمود حسين الوادي وآخرون، "الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 193.

المطلب الثالث: أسباب البطالة

من خلال التطرق إلى مشكلة البطالة ومن خلال التعرف على أنواعها تبين أن هذه المشكلة لا تعود إلى سبب واحد بل إلى عدة أسباب والتي يمكن تقسيمها إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة:

أولاً: الأسباب المباشرة: وتتمثل فيما يلي:¹

1- **زيادة الكثافة السكانية:** حيث أن هذه الكثافة تؤدي إلى التهام كل فرص العمل المتاحة في سوق العمل، فهذه الكثافة تشكل ضغطاً على موارد الدولة، ومن ثم فمن الصعب تحقيق تنمية يمكن من خلالها توفير فرص عمل لهذه الأعداد المتزايدة علاوة على اتجاه الجزء الأكبر من الموارد نحو توفير ضروريات الحياة لهذه الأعداد المتزايدة على حساب إعادة استثمارها في دفع عجلة الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى هجرة العمال من الريف إلى المدن.

2- **عجز سوق العمل على إستيعاب الخريجين:** هناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة، ومع ذلك يعجز سوق العمل على إستيعاب معظمهم وينصرف ذلك إلى ظهور ما يعرف ببطالة المتعلمين.

3- **ندرة الموارد الاقتصادية:** حجم الموارد المتاحة أمام الدولة في تحقيق التنمية نادر، خاصة مع التحويلات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني وهو الأمر الذي شكل عبئاً إضافياً على الدولة في عملية التنمية.

4- **قلة بناء المصانع:** كل ذلك يعد سبباً في انتشار البطالة وزيادة حجمها إذ ليس الهدف وضع هؤلاء العاطلين في وظائف ما بقدر أن يكون الهدف هو إسناد عمل حقيقي لهم، حتى يصبحوا منتجين لا أن يشكلوا بطالة مقنعة، وهذا لن يأتي إلا بزيادة المصانع ودور العمل.²

5- **إغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة:** ومع قلة المصانع هناك سبب آخر يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، وهو إغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة وبسعر أقل من سعر المنتج المحلي، أدى إلى:

- انصراف المستهلك إلى شراء المنتج المستورد نظراً لثمنه الرخيص.

- ركود البضائع المحلية.

- التوقف عن إنتاج البضائع المحلية، ومن ثم تعطيل الأيدي العاملة وآلات الإنتاج، وربما يؤدي ذلك إغلاق المصانع التي تنتج المنتج المحلي، ومحلات البيع التي تقوم بعرضه.

¹ - محمد عبد الله مغازي، "البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص 21.

² - أسامة السيد عبد السمیع، "مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 29.

6- عدم الاستقرار السياسي و الأمني: حيث أن عدم الاستقرار السياسي والأمني يرافقه انعدام الثقة المستثمرين المحليين والأجانب وبالتالي انخفاض الاستثمار المحلي والأجنبي وهذا ما يؤدي إلى ظهور وانتشار البطالة.

7- الندرة في رأس المال: كذلك تمثل سببا من أسباب ظهور البطالة وزيادة حدتها، فهي بدورها تمثل عائقا أمام المستثمرين مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار.

8- التطور التكنولوجي: لقد عرفت الآونة الأخيرة تطورا مذهلا في مجال التكنولوجيا فلا تكاد تتعلم ضبط آلة معينة ومعرفة مواصفاتها، وتركيبها إلا وتظهر تكنولوجيا جديدة ليصبح ما تعلمناه متجاوزا. إذ أصبحت التكنولوجيا إحدى مسببات البطالة لما تتوفر عليه من مواصفات تسمح بالقيام بأعمال متعددة وبدقة متناهية و في زمن قياسي ولا يصبح العامل البشري سوى ملاحظا سواء لاكتشاف العيوب وتصليح الأعطال والأعطاب، وهكذا يتقلص دوره في المؤسسة الإنتاجية، وتقضي نجاعة المؤسسة التخلص من التكاليف الإضافية بتسريح العمال والاحتفاظ بأدنى قدر ممكن¹.

وما ساهم في ازدياد البطالة هو اعتماد التكنولوجيا العالية والآلية التي أدت إلى اختزال العديد من المراحل والخطوط الإنتاجية التي كانت تنفذ يدويا ويطلق عن البطالة الناجمة عن ذلك بالبطالة الهيكلية.

9- تغيرات هيكلية للمؤسسة: إن اعتبار المؤسسات الاقتصادية، وخاصة العمومية منها كأداة سياسية اجتماعية في الدولة يمكن أن يحول دون مردوديتها الاقتصادية، فتوظيف حجم زائد من العمالة دون الحاجة إليه يساهم في ظهور ما يعرف بالبطالة المقنعة، كما أن تبني سياسة تصحيحية هيكلية سيعتمد في التشغيل وتخصيص الموارد على أساس عقلاني من شأنه أن يؤدي إلى تسريح إجباري للعمالة الفائضة.

ثانيا: الأسباب غير المباشرة

إضافة إلى الأسباب المباشرة توجد أسباب غير مباشرة والتي تتمثل في:²

1- رغبة بعض الشباب بالالتحاق بعمل معين على الرغم من عدم توافره وتوافر غيره، فإن ذلك يؤدي إلى انتشار البطالة نظرا لرفضه العمل في هذا المجال مثلا، على أمل أن يتاح له في المستقبل الالتحاق بالعمل الذي يرغب فيه مما يكون ذلك سببا في انتشار البطالة.

¹ - آيت عيسى عيسى، "سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تسيير، جامعة الجزائر3، غير منشورة)، الجزائر، 2010/2009، ص61.

² - أسامة السيد عبد السميع، "مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية"، مرجع سبق ذكره، ص29.

- 2- نفور بعض الشباب من امتهان الحرف اليدوية أدى إلى انتشار البطالة فهؤلاء الشباب يرفضون هذه الأعمال اليدوية على أمل أن يلتحقوا بوظائف مرموقة وربما لا تتوافر هذه الوظائف في الغالب الأعم مما يكون سببا في انتشار البطالة.
- 3- عدم التناسب بين الأجر والعمل في بعض الأحيان يكون من الأسباب المؤدية إلى زيادة حجم البطالة مما قد يدفع هؤلاء إلى:
- ترك هذا العمل للبحث عن عمل آخر أكبر أجرا من السابق، وقد لا يتوافر له ذلك وهذا يؤدي إلى زيادة حجم البطالة .
 - أو أن يستمر في عمله ولكن لا يؤديه على الوجه الكامل، فتكون بطالة مقنعة.
 - أو أن يستمر في عمله ولكن يبحث عن عمل آخر إضافي ليحسن من دخله.
- 4- تفضيل البعض الحصول على المال بطرق سهلة ولو غير مشروعة كالتسول، السرقة، النصب وتجارة المخدرات بدلا من العمل.
- 5- تعاطي بعض الشباب للمخدرات والمسكرات يعد طريقا ممهدا للبطالة حيث أن قوتهم تكون قد انتكست في المسكرات والمخدرات.

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للبطالة

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية، بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى وسوف يتم عرض أهم هذه النظريات فيما يلي:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

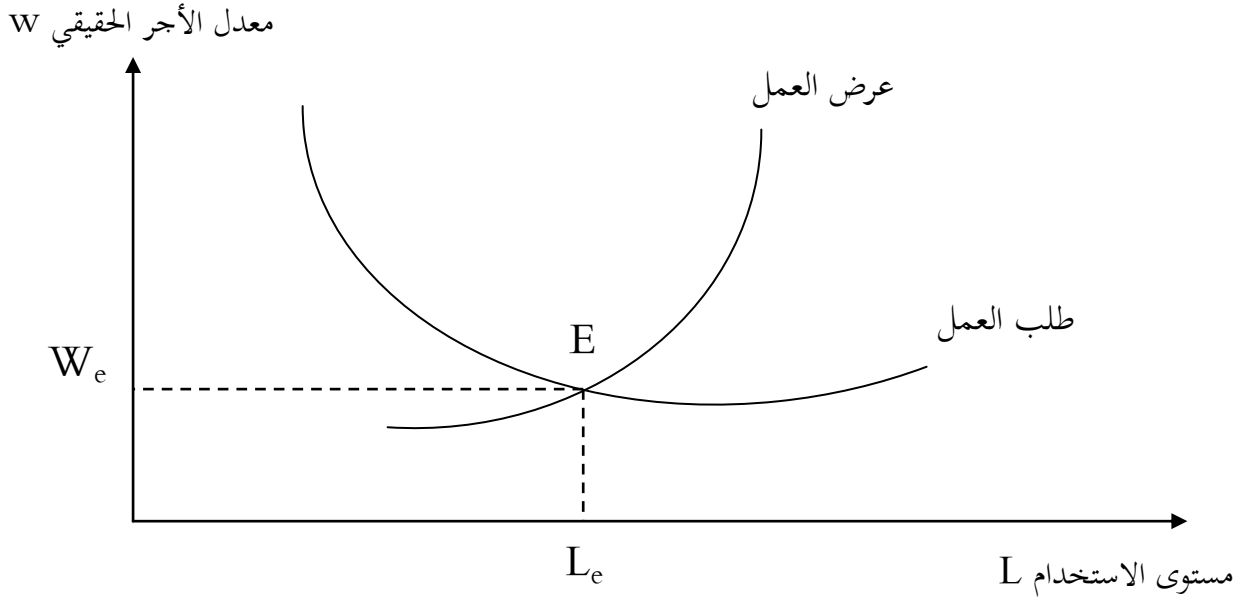
لقد اعتبرت المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية أن النظام الرأسمالي لا يعرف أزمات وبالتالي لا توجد بطالة دائمة.

أولاً: النظرية الكلاسيكية

يركز الاقتصاديون الكلاسيكيون في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقت الإنتاجية للاقتصاد، كما يركز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، ويؤمن الكلاسيكيون بمبدأ التوازن العام بمعنى أن "كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له"، أو ما يسمى بقانون المنافذ ل"جون باتيست ساي"، فالتبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على أساس المقايضة ولا مكان للنقود فيه بمعنى آخر: تساوي الادخار والاستثمار واستحالة حدوث بطالة على نطاق واسع، وأن التوازن الاقتصادي هو توازن التوظيف الكامل، فالبطالة التقليدية تنشأ عن عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب نتيجة لانخفاض معدلات الأرباح، ويرجع هذا لارتفاع الأجور، مما يعني القائمين على الاستثمار سوف لن يرفعوا من مستوى استثماراتهم القادرة على زيادة التشغيل تجنباً لتضخيم التكاليف، ولم يستبعد الكلاسيكيون في تحليلهم إمكانية حدوث البطالة، لكنهم يصنفونها ضمن البطالة الاختيارية لأن العمال يفضلون التعطل على أن يتقاضوا أجوراً منخفضة، إلا أن هذا الوضع لا يتلاءم في حالة الكساد أو غيرها من الحالات التي تفرض على المؤسسات إيجاد طريقة لتسويق منتجاتهم، والذي يؤدي إلى إنعاش الدورة الاقتصادية على أن يكون رفع الأجور عند مستوى معين دون أن يؤثر على مردودية المؤسسات على الأقل في المدى الطويل.¹

¹ - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد"، مرجع سبق ذكره، ص 20-

الشكل رقم (01-01): نشوء البطالة في حالة جمود الأجور



المصدر: فريد بختي، دراسة تحليلية وقياسية للبطالة، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير طرق كمية، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، غير منشورة)، الجزائر، 2004/2005، ص 61.

من خلال المنحنى يمكن القول أن توازن العمل يتحقق عند معدل الأجر الحقيقي W_e ومستوى الاستخدام L_e ، حيث عنده يتحقق مستوى الاستخدام التام، إذ ينعقد وجود البطالة بين العمال عند معدل الأجر الحقيقي التوازني، وتتوفر فرص العمل لكل من يرغب في العمل عند معدل الأجر الحقيقي التوازني، ما عدا العمال الذين هم في طور التفتيش عن العمل.

ومن أهم المبادئ التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية نذكر ما يلي:¹

- الاعتقاد أن هناك قوة خفية، تتحكم في تسيير أمور الطبيعة و الكون و المجتمع.
- يؤمن الكلاسيك بأن " كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له " ، أو ما يسمى بقانون المنافذ عند "ساي" ، ومن ثم استبعاد حدوث أزمات إفراط في الإنتاج أو فترات الركود الطويلة في ظل نظام السوق وتأسيسا على ذلك فإن التوازن الاقتصادي العام هو توازن الاستخدام الكامل.
- إن الافتراض الآخر الذي استند عليه الكلاسيك في بناء صرح نظريتهم في مجال الدخل وكذلك الاستخدام والذي يعتبر أحد الأركان الرئيسية في هذه النظرية هو اعتقادهم بحالة المنافسة الكاملة .

¹ - قنديرة سمية، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تسيير الموارد البشرية، جامعة منتورة، قسنطينة، غير منشورة)، الجزائر، 2009/2010، ص ص 20-21.

- إيمان الكلاسيكيين بحالة التوظيف الكامل ناجم عن اعتقادهم بمرونة الأسعار والأجور والفائدة، فمثلا إذا ما حدث اختلال بين عرض العمل والطلب فيمكن إعادة الوضع التوازني من خلال تغيير الأجور وإذا ما حدث اختلال بين الادخار والاستثمار فيمكن إعادته من خلال تغيير سعر الفائدة.

- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا بقدر محدود للغاية مقتصرًا على توفير الأمن والقيام بالأشغال والخدمات العامة.

- أما معالجة البطالة عند الكلاسيك فكانت كما يلي:¹

إن المبادئ الأساسية السالفة الذكر جعل أصحاب هذه المدرسة نتيجة لاعتمادهم لقانون ساي فهم يرون أن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين هو توازن التوظيف الكامل وأن أي توازن يحدث دون التوظيف الكامل هو توازن غير مستقر وهذا معناه أن البطالة لا يمكن أن تحدث على نطاق واسع فمعالجة البطالة تتم بشكل تلقائي حيث تميل الأجور في هذه الحالة نحو الانخفاض بسبب الفائض في العمالة، وهذا ما يخلق تنافس بين العمال للظفر بالعمل، وإن أرباب العمل يقومون بالإنتاج بتكاليف أقل مما يجعلهم يحققون أرباح أكبر تجعلهم يوسعون من استثماراتهم فيزيد الطلب على العمالة وتختفي بذلك البطالة مما يؤدي إلى عودة الأجور إلى الارتفاع من جديد، وهكذا يرى الكلاسيك أن القضاء على البطالة هو رهن ميل الأجور نحو الانخفاض، وبالتالي يرفضون أي تدخل من الحكومة للتأثير على الأجور والأسعار لأن ذلك سيزيد من تأزم الوضع.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

يرى أصحاب هذه النظرية أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة يظهر فيها عنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص الذي تميز هذه السوق منها تباين سوق العمل ومرونة الأجور، مساواة بين جميع الأفراد وعلمهم التام بأحوال السوق، ونبهت إلى وجود بطالة دورية وهيكلية حتمية يتعين معالجتها بأدوات غير سوقية، أما فيما يتعلق بالتصور النيوكلاسيكي من المنظور الكلي فإنه يتحدد من خلال المستوى التوازني للدخل ومستوى التوازن أقل من ذلك ويمكن أن يتحقق ذلك المستوى بالتوظيف الكامل فهذا يعني أن هناك فائضا في سوق العمل، الأمر الذي من شأنه دفع الأجور، ومن ثم التكاليف والأسعار نحو الانخفاض وينطوي ذلك على الزيادة في القيمة الحقيقية لعرض النقود، مما يعني انخفاض في سعر الفائدة، وبالتالي زيادة الاستثمار والتوظيف والدخل ونتيجة لذلك يصير الوضع التوازني نهائي عند مستوى الدخل وسعر الفائدة وهنا تميل البطالة إلى الانخفاض تلقائيا.²

¹ - آيت عيسى عيسى، "سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² - مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل"، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2008، ص 241.

- من أهم المبادئ التي جاءت بها المدرسة النيوكلاسيكية نذكر ما يلي:¹
 - ✓ ميكانيزمات السوق الحرة هي الأداة الوحيدة التي ينظم الاقتصاد على أساسها.
 - ✓ الأزمات والبطالة هي ظواهر ظرفية وعابرة تنتج عن عوامل غير اقتصادية.
 - ✓ البطالة الدائمة إن وجدت هي إرادية وناجئة عن جمود الأجور وعدم مرونتها.
 - ✓ تشريعات العمل والدور السلبي الذي تلعبه الدولة والنقابات هي المسؤولة عن البطالة.
- أما معالجة البطالة عند النيوكلاسيك فكانت كما يلي:

أنصار هذه المدرسة يرون أنه إذا توافرت عدة فروض منها انطباق ظروف المنافسة الكاملة في سوق العمل، التجانس التام لعناصر العمل، حرية انتقال العمل، العلم التام بأحوال السوق فضلا عن المرونة التامة للأجور فإن البطالة الإجبارية سوف تختفي وسنضمن التخصيص الأمثل للموارد وتوزيع قوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة توزيعا أمثالا.²

المطلب الثاني: النظرية الكينزية والماركسية

يرتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، أما بالنسبة للتحليل الماركسي فقد إعتبروا أن كل بطالة هي ناتجة عن الزيادة الهامة في حجم السكان.

أولا: النظرية الكينزية

يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا، ولا يعترض كينز على مثل هذا الاتجاه بل يعتبره سلوكا رشيدا من قبل العمال، وذلك رغبة منهم في الحفاظ على أجورهم النسبية، ومما لا شك فيه مثلما يتعلق العمال بأجورهم النقدية فإنهم يتعلقون أيضا بأجورهم الحقيقية وليس القيمة النقدية لها فقط وعلى ذلك يتقبل العمال انخفاض أجورهم الحقيقية نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار ولكن لا يتقبلون مثل هذا الانخفاض عن طريق انخفاض أجورهم النقدية، لأن الأول يتأثر به جميع العمال تقريبا بالتساوي دون أن يؤدي ذلك إلى تغير أجورهم الحقيقية النسبية في حين ينعكس انخفاض أجورهم النقدية على تلك المجموعة المعينة من العمال فقط، وعلى ضوء هذا التحليل يفترض جمود الأجر النقدي نحو الأسفل في

¹ - أحمد شفير، "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2001/2000، ص 29.

² - محمد فوزي أبو سعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات"، دار الجامعية، مصر، 2004، ص 218.

التحليل الكينزي، وينظر إليه على أنه العامل الخارجي في النموذج ويفسر في ضوء العوامل المؤسسية والتاريخية.¹

يتحقق التوازن وفق هذه النظرية نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة.²

- أهم المبادئ التي جاءت بها النظرية الكينزية تتمثل فيما يلي:³

✓ أن الأجور عادة تكون مرنة في الاتجاه الصعودي وليس في الاتجاه النزولي بسبب وجود نقابات عمالية.

✓ وجود احتكارات في مجال الإنتاج التي يرغب في ظلها رجال الأعمال رفع الأسعار باستمرار لزيادة أرباحهم.

✓ أنه حتى إذا كانت الأجور مرنة في الاتجاه النزولي فهذا لا يضمن تحقيق التوظيف الكامل لأن انخفاض الأجور سوف يترتب عليه انخفاض الطلب الكلي، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، ومن ثم ظهور البطالة أو زيادتها.

- أما معالجة البطالة عند كينز فكانت كما يلي:

توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق استرجاع التوازن التلقائي، كما كان يتوقع الكلاسيك، لذا توصل إلى حل هذا المشكل عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير وتمثل هذه السياسة في الآليات تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام، حتى ينتعش الاقتصاد ويرتفع الاستثمار الذي يولد توظيف اليد العاملة المعطلة.⁴

¹ ضياء مجيد الموسوي، "أسس علم الاقتصاد"، مرجع سبق ذكره، ص 174-175.

² درهمون هلال، ترير علي، "إستراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر، 2011، ص 04.

³ السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجح، "النظرية الاقتصادية الكلية"، المرجع سبق ذكره، ص 305.

⁴ دادن عبد الغاني، بن طجين محمد عبد الرحمان، "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008"، مجلة الباحث العدد 10/2010، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 177.

ثانيا: النظرية الماركسية

ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية ونادرة الوقوع، بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي بتفاعل قوى العرض والطلب، فبالنسبة للفكر الماركسي الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة لأن قيمة الأجور لا تتساوى وقيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من الأجور، ومما يزيد الأزمة تفاقما هو أن تعتمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال، إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة فتلقي بالعمال إلى البطالة، مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه، وعليه فإن البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية للتراكم، ويرتبط حجم التشغيل أساسا بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل إذ أنهم يحاولون دون تخفيض أرباحهم أي أنهم يعرضونه لزيادة إنتاجهم مما يؤدي إلى فائض في الإنتاج خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر يأكل جزءا مخصص للأجور، وبالتالي فإن العمال سوف يستمرون في إنتاج رأس المال وتحقيق تراكمه بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة.¹

استطاع ماركس أن يخرج بنظرية شاملة تفسر البطالة، ولا شك في أنه نجح إلى حد بعيد في أن يقيم نظاما فكريا متماسك الأجزاء، غير أن المناقشات التي ثارت حول أفكاره أثرت بالعديد من الانتقادات التي حدثت من فعاليتها ومصداقيتها النسبية أهمها:²

- الضعف الأكبر في نظرية ماركس يكمن في اعتمادها اعتمادا كلياً على نظرية العمل في القيمة، فمن غير المعقول أن تتحدد قيمة السلع بمقدار ما تتضمنه من عمل، فالعمل أحد عناصر الإنتاج إلى جانب الأرض ورأس المال والمنظم، ومن غير المنطقي أن نرجع كل هذه العناصر إلى عنصر العمل، ضف إلى ذلك أن نظرية العمل في القيمة تتجاهل تجاهلا كلياً جانب الطلب في تحديد قيمة السلعة أو سعرها على أن قيمة السلعة إنما هي نتيجة التفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض.

- تقوم على افتراض أن قيمة القوة العاملة للعامل تتحدد بساعات العمل اللازمة لإنتاجها، لكن ماركس لم يبين كيف تتم تحديد هذه الساعات التي يتقاضى عليها العامل أجرا.

- تفترض هذه النظرية أن المنتجين باستطاعتهم الحصول على كمية العمل التي يرغبون فيما بمعدل أجر يساوي أجر الكفاف، بمعنى أن عرض العمل تام المرونة، فحسب ماركس يوجد جيش من العاطلين يمنعون

¹ - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد"، مرجع سبق ذكره، ص 23-

24.

² - بيات مليكة، "إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970/2005"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، علوم إقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2006/2007 ص 18-19.

الأجور من الارتفاع، وهذا غير صحيح لأن الأجر يتحدد بقوة أي ليس بإمكان الجيش العاطل تخفيض الأجر تحت مستوى الأجر، العرض والطلب التوازني.

- يرى ماركس أن تراكم رأس المال هو صورة من صور الاستغلال، بينما يرى فيه معارضوه أنه علامة من علامات التقدم الاقتصادي، فتراكم رأس المال شرط جوهري لزيادة إنتاجية العمل وزيادة إنتاجية العمل شرط جوهري لارتفاع مستوى الأجور لا زيادة فائض القيمة كما اعتقد ماركس.

- نظرة ماركس للرأسمالية وما تحوي من بذور فئائها وانحيارها كان لها فضل التنبيه إلى عدد من المساوئ والسلبيات التي يعاني منها النظام الرأسمالي مما جعل أنصار هذا النظام يقرون بها ويسعون لتداركها، والدليل على ذلك محاولات الإصلاح الفكري والتغيرات الهيكلية التي حدثت فيه لتجنب بعض آثاره الضارة وخاصة منها ما يتعلق بتوزيع الدخل ومعالجة البطالة والأزمات.

المطلب الثالث: النظرية الإسلامية والحديثة

لقد اعتبرت النظرية الإسلامية العمل كالجهد واحتقرت الفرد العاطل عنه، أما بالنسبة للنظرية الحديثة فقد اختلفت تحليلها بالنسبة للبطالة وذلك وفقا لسوق العمل.

أولا: النظرية الإسلامية :

يولي الإسلام اهتماما كبيرا بموضوع العمل، والترغيب فيه بوسائل كثيرة من خلال مختلف الأنشطة الاقتصادية، ويحتقر الفرد الذي يعيش عالة على غيره، وينكر البطالة على اختلاف أنواعها والتي تصنف إلى بطالة المضطر (الإجبارية) وبطالة الكساد (اختيارية) ثم البطالة المقنعة.

فقد روي عن سيدنا عمر عندما أراد أن يودع أحد نوابه بعض أقاليم الدولة فقال له: ماذا تفعل لو جاءك سارق قال: أقطع يده، فقال عمر: وإذن فإن جاءني منهم جائع أو عاطل فسوف يقطع عمر يدك إن الله قد استخلفنا في عباده لسد جوعتهم وستر عورتهم ونوفي لهم حرفتهم فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضينا شكرها، يا هذا إن الله خلق الأيدي لتعمل فإذا لم تجد في الطاعة عملا التمسست المعصية أعمالا فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية ومن السبل المتبعة لمعالجة البطالة نذكر:¹

- مكافحة البطالة بالحافز الديني من خلال تعبئة النفوس بالفضيلة والإيمان وغرس حب العمل فيهم مع ضرورة تأديته على أكمل وجه.

- مكافحة كل أشكال الاكتناز باعتباره تجميدا للأموال التي يفترض أن تخصص للاستثمار للمشاركة في الدورة الاقتصادية، مما ينتج عنه انتعاش في الحياة الاقتصادية وزيادة توظيف اليد العاملة.

¹ - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد"، مرجع سبق ذكره، ص 239-

- الاهتمام بعنصر التعليم والتدريب، ذلك أن منفعة العلم أعم من التفرغ للعبادة إذ يسمح بفتح آفاق واسعة أمام البطالين لاكتساب مؤهلات ومهارات تقتضيها نوعية العمل بالنظر إلى زيادة الإنفاق (الطلب الكلي).

ثانيا: النظرية الحديثة

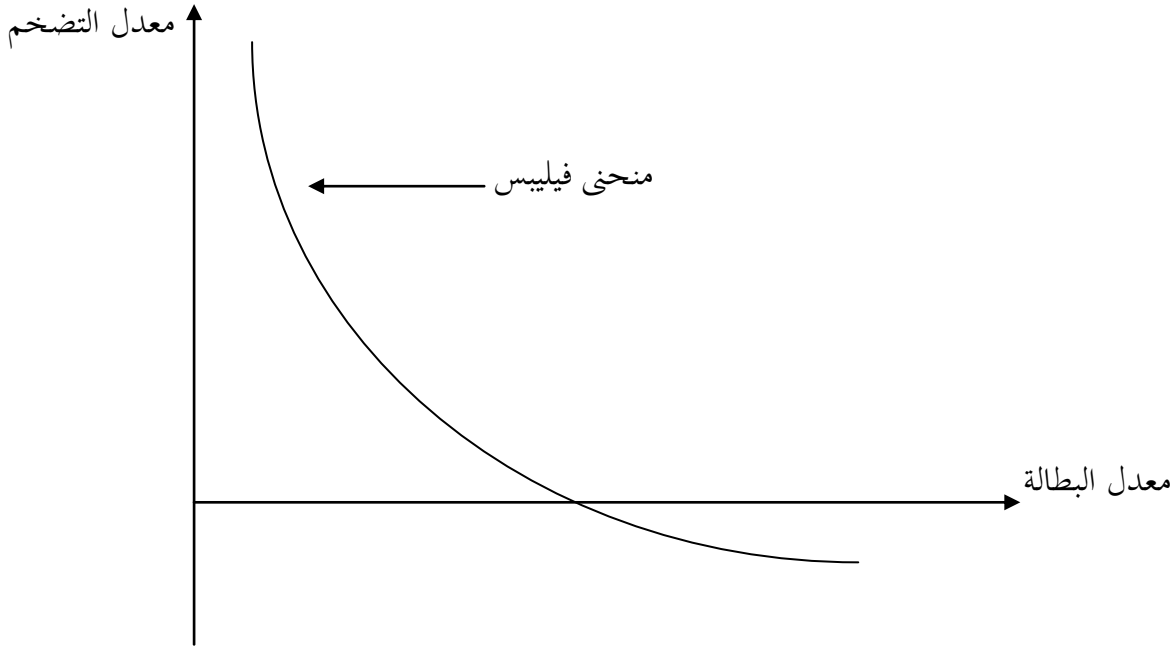
لقد أدى الارتفاع المذهل والسريع لمعدلات البطالة منذ أوائل السبعينات في القرن الماضي إلى تغير نظرة الاقتصاديين في تحليلهم لمشكلة البطالة، بعد أن أضحت كل أفكار الكلاسيك والنيوكلاسيك وحتى أفكار كينز غير قابلة للتجسيد على أرض الميدان، خصوصا بعد بروز ظواهر اقتصادية أخرى ذات صلة وثيقة بالبطالة ألا وهي ظاهرة التضخم وانطلاقا من هذه الوضعية شوهد بروز نظريات حديثة وأدخلت بعض التعديلات والتحسينات التي جاءت بها النظريات السابقة ومن أبرز هذه النظريات نجد:

1- منحى فيليبس: في سنة 1958 قام الاقتصادي فيليبس بنشر دراسة تطبيقية عن الاقتصاد الإنجليزي مستخدما بيانات لـ 98 سنة، تمتد بين (1867-1957)، وكان موضوع بحثه العلاقة بين منحنيات الظاهرتين (البطالة والتضخم)، حيث يشار إلى هذه العلاقة بمنحى فيليبس.

يعبر منحى فيليبس عن العلاقة التبادلية العكسية بين البطالة والتضخم ويتناول أثر التقلبات في الدورة الاقتصادية وما يتبعه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام واعتمدت أول دراسة قام بها فيليبس Phillips على إحصائيات للمملكة المتحدة تبين العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور النقدية والنسبة المئوية لمعدل البطالة السنوي للفترة 1957-1961 وظهر من هذه الدراسة أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية علاقة عكسية، ففي الفترات التي تتزايد فيها البطالة يكون العمال على استعداد لقبول أجور منخفضة في سبيل الحصول على وظيفة بدلا من البقاء في حالة بطالة وبالتالي تتناقص معدلات الزيادة في الأجور، وعلى العكس في الفترات التي تقل فيها البطالة تتزايد فيها قدرة العمال على المطالبة بزيادة الأجور بدرجة كبيرة، وتم تمثيل هذه العلاقة بيانيا في شكل منحى عرف باسم منحى فيليبس.¹

¹ - لعراف فايذة، سعودي نجوى، "دراسة قياسية لمنحى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص 03.

الشكل رقم (01-02): الشكل العام لمنحنى فيليبس



المصدر: لعراف فايزة، سعودي نجوى، "دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2010"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف مسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص 04.

يعود تفسير المنحنى إلى أنه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد ما بمعدل كبير فإن المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال وإغرائهم بأجور مرتفعة، وهذا يعني اقتراب الاقتصاد من التوظيف الكامل، وإذا اقتربنا من التوظيف الكامل زاد معدل الارتفاع في الأسعار نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بفعل زيادة الأجور، وبالتالي يخلق التضخم، إذن البطالة انخفضت في حين أن معدلات التضخم ارتفعت.¹

2- نظرية البحث عن العمل: ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال Pevry، Hall، Phelps، Gordon، استطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات، مما يدفع بالأفراد للسعي من

¹ - هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، "دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة خلال الفترة 1984-2010"، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد السابع، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 10.

أجل الحصول عليها ولو نسبياً، كذلك محاولة اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح وعليه يمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية:¹

- أن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه عالياً.

- الأفراد العاطلين هم أوفر حظاً في الحصول على المعلومات من خلال تحركاتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين.

- أن هناك حداً أدنى للأجور لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه، يسمى " بالأجر

الاحتياطي "أو" أجر القبول"، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عندما

يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق

العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع.

وبالتالي تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية

(احتكاكية) أو مرغوبة تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر ملائمة، كما

أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة طالما أنها تؤدي في

النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة.

لقد ساعدت نماذج البحث عن العمل في تفسير المشكل المتعلق بمدة البطالة، وينطبق هذا بصفة

خاصة على الشباب الداخلين الجدد في سوق العمل، فنظراً لانعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد حركيتهم

ودرجة دورانهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وهكذا يتسم هؤلاء بقدر

أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يزيد من حدة البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم.

3- نظرية اختلال سوق العمل: ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي Malinvaud عندما حاول

تفسير ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية خلال السبعينات، تعتمد هذه النظرية على استحالة تحقيق

التوازن في سوق العمل، حيث قد يتعرض سوق العمل لاختلال عن طريق تغير الأسعار إذ يكون العرض

أكبر من الطلب وتصبح بذلك بطالة إجبارية، إلا أنه يمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع

والخدمات، حيث لا يكون عن طريق الأسعار والأجور، بل عن طريق الكميات، لذلك فإن هذه النظرية

تعبر عن آلية من آليات التوازن الكمية بين عرض العمل والطلب عليه، وهي تدرس العلاقات القائمة بين

سوقي السلع والعمل لتحليل البطالة، بتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من

¹ - سليم عقون، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تقنيات كمية، جامعة

فرحات عباس، سطيف، غير منشورة)، الجزائر، 2010/2009، ص ص 27-28.

البطالة:¹

النوع الأول: يصف حالة وجود فائض عرض في سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل حيث أن أصحاب العمل لا يقومون بتشغيل عمالة إضافية نظرا لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه، (يلاحظ أن هذا النوع يشبه تحليل البطالة عند كينز، لهذا يعرف بالبطالة الكينزية).

النوع الثاني: يتمثل في حالة الطلب على السلع يكون أكبر من عرضها، مع حالة ارتفاع معدل الأجر الحقيقي مما يدفع أصحاب العمل إلى عدم زيادة عرض السلع وعدم زيادة مستوى التشغيل وبذلك يسبب انخفاض مردودية المشاريع الإنتاجية الإضافية، ونظرا لتشابه هذه الحالة مع التحليل الكلاسيكي يعرف هذا النوع بالبطالة الكلاسيكية.

4- نظرية تجزئة السوق: إن ارتفاع حجم البطالة قد يرافقه عدم تجانس معدلاتها بين مختلف القطاعات حيث تعاني بعض القطاعات من ارتفاع مذهل لمعدلات البطالة، وبالمقابل نجد قطاعات أخرى تعاني من نقص فادح في العمالة، الشيء الذي جعل هذه النظرية تعتمد على فرضية عدم تجانس وحدات عنصر العمل بعكس ما جاءت به النظريات التقليدية، أي أنها تفترض بأن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل نوع من أنواع الأسواق، وينقسم السوق حسب هذه النظرية إلى سوق رئيسي وسوق موازي، هذا التقسيم الذي يشير إلى اختلاف خصائص الأفراد والوظائف لكل واحد منهما:²

أ- السوق الرئيسي: نجد في هذا السوق المنشآت الكبيرة الحجم والمتبينة في استخداماتها أنماط إنتاجية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وكثيفة، بالإضافة إلى احتوائها على مناصب عمل تتميز بدرجة كبيرة من المهارة، حيث تسعى هذه المنشآت إلى الاحتفاظ بهم نظرا للمهارات المكتسبة خلال فترة العمل بها هذا السوق يتميز بفرض عمل أفضل وأجور عالية.

ب- السوق الثانوي: تتميز بظروف معاكسة للظروف التي تتميز بها السوق الرئيسية، فهو يستخدم أساليب إنتاجية بسيطة ومكثفة للعمل، كما أنه يضم منشآت صغيرة الحجم، فضلا عن ذلك فإن العمالة التي تنتمي إلى هذا السوق هم من الأفراد المهمشين كالنساء والشباب والمهاجرين والذين يتقاضون أجور زهيدة وشروط عمل رديئة ومناصب العمل فيها غير مستقرة.

¹ - شلالى فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2004/2005، ص31.

² - بن عاشور ليلي، "محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2008/2009، ص14.

المبحث الثالث: آثار البطالة وقياسها وإستراتيجية الحد منها

إن البطالة كمشكلة لها أسباب وينتج عنها آثار، ولكن آثار سلبية وخطيرة، لا يجب أن نتجاهلها وإلا تفاقمت يوماً بعد يوم، ومن ثم يجب وضع مجموعة من الحلول لهذه المشكلة والتي يجب أن تكون نصب أعين المسؤولين ومن يهمهم حل هذه المشكلة .

المطلب الأول: آثار البطالة

إن من ينظر في آثار البطالة وعواقبها الوخيمة يجد أن لها آثار سلبية وسيئة على أي مجتمع، وهذه الآثار ليست واحدة بل متعددة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: الآثار الاجتماعية

تعد تنمية الدولة اجتماعياً جانباً مهماً من جوانب تقدمها، بل إن هذا المجال هو الذي يكشف عن مدى ما وصلت إليه من تطور في المجالات الأخرى، وتقف البطالة حجر عثرة في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية حيث أسفرت البطالة عن تخلف النظام التعليمي، الذي يعتبر العامل الأساسي في أي تنمية اجتماعية، خاصة في عالم اليوم الذي عدا فيه التعليم وأصبحت المعلومة قيمة في ذاتها، تسهم في تطوير المجتمع¹.

هذا بالإضافة إلى نشوء إحباط نفسي سيئ لدى العاطل وتخلف لديه جوانب نفسياً مضطرباً إذ تخلف لديه عدم الثقة في النفس والآخرين وعدم الإيمان بالمستقبل وقتل الطموح والنبوغ وفقدان الأمل والشعور بعدم الانتماء، مما يترتب عليه عديد من الانحرافات الاجتماعية والأخلاقية وارتفاع معدلات الجريمة مثل القتل والسرقة.²

كما أن هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة وفقدانهم للخبرة والمعرفة التي اكتسبوها خلال التعليم والتدريب أو الأعمال السابقة وبخاصة في حالة استمرار التعطل لفترة زمنية طويلة فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن.³

كما أن البطالة تؤدي إلى مزيد من الاختلال في توزيع الثروات فيما بين الأفراد ومن ثم زيادة حدة التفاوت الطبيعي بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى الهجرة الخارجية للبحث عن العمل كهجرة الأدمغة في كل تخصص والتي لا تجد لها فرصة عمل في وطنها، وربما لا تعود بعد ذلك إلى وطنها من أجل أن الدولة التي هاجرت إليها ليس لديها الرغبة في عودتهم مرة أخرى إلى أوطانهم من أجل التمسك بهم.

¹ - محمد عبد الله مغازي، "البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها"، مرجع سبق ذكره، ص42.

² - أسامة السيد عبد السمیع، "مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية"، مرجع سبق ذكره، ص47.

³ - عبد الرحمن يسري، "النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية"، بدون دار نشر، مصر، 2004، ص221.

ثانيا: الآثار الاقتصادية

الإنسان هو المورد الاقتصادي الأول وبالتالي فإن أي تقدم اقتصادي يعتمد أول ما يعتمد على الإنسان بإعدادة علميا وفنيا حتى يتحقق دوره في الإسهام في نهضة المجتمع، وتضعف البطالة من قيمة الفرد كمورد اقتصادي ويتحول كم من المتعطلين إلى طاقات مهدرة، وبالتالي يخسر الاقتصاد هذه الطاقات التي يمكن له أن يعتمد عليها¹.

ويترتب على إهدار جزء من موارد المجتمع انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يسهم به هؤلاء العاطلين، فضلا عن زيادة البطالة بالمجتمع تؤدي إلى التضخم في الأسعار بسبب قلة المعروض من المنتجات لدى هذه الدولة مع كثرة الطلب عليها فيؤدي ذلك إلى تضخم الأسعار، لأن البطالة تؤدي إلى الكساد وقلة الإنتاج وهو ما يترتب عليه زيادة الطلب و بالتالي ارتفاع في الأسعار.

بالإضافة إلى أنه عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخل خاصة للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة وتزداد المدفوعات التحويلية التي يتعين على الحكومة دفعها للفقراء المتعطلين وأصحاب الدخل المنخفضة وهذا يزيد من العجز في ميزانية الحكومة.²

ثالثا: الآثار السياسية

يترتب على انتشار البطالة وتزايدها في أي مجتمع تهديدا لاستقراره السياسي والاجتماعي وخاصة عندما تطول فترة التعطل، مما يساعد على انخراط المتعطلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم العمل والحياة الكريمة وتوجد علاقة طردية بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع ومستوى الإرهاب والانقلابات السياسية كما هو مشاهد حاليا في العديد من الدول النامية.³ بالإضافة إلى غياب المناخ السياسي الملائم للاستثمار، إذ أن تحقيق معدلات متقدمة للنمو الاقتصادي يتطلب بلا شك ضخ قدر كبير من الاستثمارات في شرايين الاقتصاد القومي، ويعد المورد البشري عاملا مهما في هذا المجال.⁴

1 - محمد عبد الله مغازي، "البطالة ودور الوقت والزكاة في مواجهتها"، مرجع سبق ذكره، ص53.

2 - عبد القادر محمد عبدالقادر عطية، "النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، مصر، 1997، ص317.

3 - السيد محمد الستريتي، "علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص365.

4 - محمد عبد الله مغازي، نفس المرجع السابق، ص65.

المطلب الثاني: قياس البطالة

يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشرا ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى "معدل البطالة"، ومنه سنتطرق إلى مقاييس للبطالة:

أولا: المقياس الرسمي

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي أن:¹

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} * 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي أن:

$$\text{قوة العمل} = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة.}$$

وبالتالي تتضمن مكونات القوة العمالة في المجتمع ما يلي:

- **العاملين:** ويشمل كل الأفراد العاملين الذين يمارسون أي عمل مقابل أجر.
- **العاطلين:** وتشمل كل الأفراد غير العاملين والذين في نفس الوقت راغبين في العمل ويبحثون بشكل جيد عن عمل، أو ينتظرون العودة إلى العمل ولكنهم لا يجدون عملا.
- **الأفراد دون سن معينة:** تختلف هذه السن من دولة إلى أخرى ففي الجزائر مثلا يستبعد الأطفال دون الخامسة عشر.
- **الأفراد فوق سن معينة:** هي سن التقاعد و غالبا ما تكون ستون أو خمسة وستون سنة.
- **الأفراد من فئات معينة:** هي التي غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة كالمرضى والطلبة.
- **الأفراد الذين لا ينافسون غيرهم في مجال العمل:** كربات البيوت مثلا فهن لا يطالبن المجتمع بوظائف.

¹ - السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب النجا، "النظرية الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص 276-277.

² - بن فايزة نوال، "إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005"، مرجع سبق ذكره، ص 09.

ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى الملاحظات التالية:¹

- أ- تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي:
 - الفئة العمرية المحددة لقوة العمل، وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصادياً.
 - الفترة الزمنية المحدد للبحث عن العمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأُسبوعين في كندا حتى يحسب الفرد متعطلاً.
 - كيفية التعامل إحصائياً مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.

- تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسح العمل كعينات، ودول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

ب- قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ويرجع ذلك لأسباب التالية:²

- عدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذلك بسبب عدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفراد العاطلين على تسجيل أنفسهم هذا من ناحية، وعدم توافر المعلومات والبيانات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة من ناحية أخرى.

- الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الأسود أو الموازي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصائيات الرسمية، ومن ثم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها.

- عدم وجود إحصائيات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي وما شابه ذلك على رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

ج- يؤخذ هذا المقياس الرسمي للبطالة أنه يركز على البطالة الصريحة (السافرة) فقط ويهمل كافة الأنواع الأخرى غير الصريحة للبطالة، كما لا يأخذ في حسبانته الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه، ورغم تلك المآخذ على هذا المقياس إلا أنه يتميز بالبساطة والسهولة في حسبانته كما أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشاراً الذي تأخذ به الدول كافة وكذلك منظمة العمل الدولية عند

¹ - السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجح، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 320-321.

² - السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجح، "النظرية الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص 279-280.

المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة.

ثانياً: المقياس العلمي

وفقاً لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلاً للناتج المحلي، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود البطالة بالمفهوم العلمي ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل و/أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.¹ والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة، وتعرف أنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع. وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن 05% مثلاً:

$$\text{قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي} = 1 - \frac{\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}}$$

حجم البطالة = معدل البطالة * قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي

وهذا المقياس يأخذ في حسابه كل أنواع البطالة في المجتمع سواء كانت بطالة سافرة أو جزئية أو مقنعة وغيرها أو بمعنى آخر كل من البطالة الصريحة (السافرة) والبطالة غير الصريحة.

المطلب الثالث: استراتيجيات كبح البطالة

إن لكل مجتمع سياسة معينة يحاول من خلالها الحد من مشكلة البطالة والوصول إلى المعدل الطبيعي لها، وهذه السياسات تختلف باختلاف أسباب البطالة، ومن أهم الإجراءات المتبعة للحد من هذه المشكلة نذكر مايلي:

- يحتاج علاج البطالة الهيكلية إلى ضرورة حدوث تغير جذري في هيكل الاقتصاد القومي مما يؤدي إلى توسيع هيكل النشاط الاقتصادي بصورة متوازنة لاستيعاب الأنواع المختلفة من العمال المتعطلين مع ضرورة الاهتمام بعمليات التدريب والتأهيل لاكتساب العمال المتعطلين مهارات جديدة تتناسب مع طبيعة الأنشطة الاقتصادية الجديدة.

¹ - السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب النجا، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 322-333.

- يتطلب علاج البطالة الاحتكاكية ضرورة توفر البيانات والمعلومات عن الوظائف الشاغرة في المناطق والأقاليم المختلفة بما يضمن فعالية سوق العمل ويتيح للباحثين عن العمل اختيار الوظائف المناسبة لهم.¹

- يمكن تخفيض معدل البطالة الإجبارية بتخفيض الحد الأدنى للأجور لبعض فئات العمالة بغرض تشجيع المشروعات الخاصة على استخدام مزيد من الأيدي العاملة الرخيصة.

ويمكن معالجة البطالة بإتباع السياسات التالية:

- وضع سياسات تحفيزية لإقامة مشروعات إنتاجية جديدة سواء من قبل القطاع الخاص الوطني أو القطاع الأجنبي وذلك حتى تستوعب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة الناجمة عن الزيادة السريعة في السكان وارتفاع نسبة مشاركة المرأة في العمل.

- إقامة مراكز للمعلومات في المناطق المختلفة يكون الهدف منها هو تسجيل أسماء الباحثين عن العمل وأماكن تواجدهم وتخصصاتهم بصفة دورية، كما تقوم بجمع بيانات عن الوظائف الشاغرة في المناطق التي توجد فيها، على أن تجعل هذه المعلومات متاحة أمام الباحثين عن عمل ورجال الأعمال أصحاب الوظائف الشاغرة.

- إقامة مراكز لتدريب القوى العاملة العاطلة لتكون ملائمة للوظائف الشاغرة المتاحة.²

- في البلدان النامية بشكل خاص (وأحيانا في البلدان المتقدمة) يكون الاعتماد على الصناعات الحرفية والأنشطة الصغيرة في خلق فرص العمل، فهذه الصناعات تعتمد غالبا على تقنيات مكثفة للعمل وحيث لا تحتاج إلى رؤوس أموال أو خبرة تنظيمية ضخمة للقيام بها فإن من السهل للشباب والكثير من الناس القيام بها.³

- تصحيح آلية الأجور في سوق العمل يمكن أن يلعب دورا هاما في تقليل معدلات البطالة، وبالطبع فإنه ليس من المنتظر واقعا أن يتم التخلص في سوق العمل من كافة العوامل التي تحد من درجة المنافسة فيه ولكن أي خطوات تتخذ لتقليل حجم التدخل الحكومي أو النقابي في سوق العمل والحد من سيطرة الشركات الضخمة على بعض أسواق العمل كلما أمكن الاستفادة من آلية الأجور في خفض معدلات البطالة.⁴

- توفير رأس المال اللازم لقيام المشاريع، وتدعيم الاستثمارات وزيادة حجمها والذي يعني بالضرورة زيادة الطلب على العمال يعني تقليص البطالة.

¹ - إيمان ناصف عطية، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 272.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "النظرية الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص 319-320.

³ - عبد الرحمن يسرب أحمد وآخرون، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 250.

⁴ - عبد الرحمن يسرى، "النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية"، مرجع سبق ذكره، ص 223.

- تقديم الإعانات للعاطلين عن العمل وبالتالي الحد من آثار البطالة.
- إعادة صياغة قانون العمل بما يتلائم مع الضروريات والمستجدات كالحد من العمالة الوافدة.
- ضرورة العمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل يفوق الزيادة في عدد السكان، وهذا بدوره سيعمل على زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي تحسن الوضع المعيشي له وبالتالي انخفاض معدل البطالة.
- دعم الدولة لصغار المنتجين والعمل على حمايتهم من المنافسة غير الشرعية مع كبار المنتجين وذلك حفاظاً على استمرار عمل الأفراد الذين يعملون في مثل هذه الوظائف.¹
- تبني أسلوب التخطيط السليم للقوى العاملة في البلاد.
- إعادة تنظيم المجتمع بصورة شاملة وتعبئة جميع الطاقات المتاحة.
- يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات أو الأنشطة الزيادة في عدد السكان.
- استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الأنشطة الاقتصادية.
- زيادة الاستثمارات الحكومية في القطاعات المختلفة ينتج مجالات للعاطلين عن العمل.
- منع دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجر.
- تنظيم سن التقاعد في القطاع العام والخاص.

¹ - سامر عبد الهادي وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 194.

خلاصة الفصل:

وهكذا تعد أزمة البطالة إحدى المشكلات الكبيرة التي تشكل مظهر ونتاجاً للأزمة الاقتصادية ليس في الدول النامية فقط، بل أصبحت ظاهرة عالمية تمثل واقعا في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تشير إحصاءات وتقارير البنك الدولي الصادرة خلال الأعوام الماضية إلى تزايد معدلات البطالة في كثير من دول العالم .

وإذا كانت ظاهرة البطالة هي في حقيقتها حالة عدم التوازن والاختلال بين المعروض من العمل كما ونوعا وبين الاحتياجات الحالية والمستقبلية للعمالة اللازمة للمشروعات الإنتاجية والخدمية بالدول، فإن الدراسات تشير إلى كثير من الأسباب والعوامل التي تسهم بصورة أو بأخرى في إحداث هذا الخلل، ولعل من أهمها الزيادة في معدلات النمو السكاني، مع صعوبة مقابلة تلك الزيادة باستثمارات كبيرة لخلق فرص للعمل بالمعدل نفسه.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات للتصدي لهذه المشكلة آخذتا في اعتبارها الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنها، إلا أن المشكلة لا زالت قائمة ومن ثم فإن هناك ضرورة لبدل أقصى الجهود للاتجاه نحو الحلول العملية لخلق فرص عمل منتجة للشباب الخريجين بعيدا عن دواوين الحكومة بحيث تعبر تلك الحلول عن الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل وتستهدف في الوقت نفسه الإسهام الجاد لتحقيق قيمة إنتاجية مضافة، وفائض اقتصادي ملموس على مستوى الدولة.

الفصل الثاني

السياسة المالية

تمهيد:

لقد تجلّى دور الدولة في الاقتصاد عبر العصور بالانسحاب أحيانا والتدخل المباشر في شؤون الاقتصاد أحيانا أخرى فالفكر الكلاسيكي الذي ساد إلى غاية نهاية العشرين من القرن الماضي كان ينادي بحيادية الدولة، تاركة القطاع الخاص ينشط بحرية تامة معتمدة قانون اليد الخفية لأدم سميث والمنافسة التامة، كل هذا للوصول إلى توازن السوق لكن الأزمات المتوالية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي خاصة أزمة الكساد العالمية 1929 أثبتت قصور الفكر الكلاسيكي فظهرت أفكار تنادي بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومن أهم الأفكار في هذا الاتجاه نجد أفكار جون مينارد كينز الذي أعطى أهمية كبيرة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال السياسة المالية.

فالسياسة المالية لها مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكييفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتوجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات.

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل مدخلا عاما عن السياسة المالية مقسم كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للسياسة المالية.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية

يمكن للحكومة أن تتدخل في السياسة الاقتصادية للبلد وذلك من خلال السياسة المالية, حيث أن مفهوم السياسة المالية اقترن بمبدأ حرية الدولة في رسمها، وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها وتسعى للوصول إليها، لذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية وأهدافها وآلية عملها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

يرجع مصطلح السياسة المالية أساساً إلى الكلمة الفرنسية "Fisc" وكان يراد في المعنى الأصلي للسياسة المالية كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع بنشر البروفسور h. hansen Alain لكتابه "السياسة المالية ودورات الأعمال" ولكنه ضمن مصادر التطور الذي رافق المجتمعات وظهور مهام جديدة في المجالات الاقتصادية المختلفة اتسع مفهومها لتعني دراسة النشاط المالي للاقتصاد الحكومي متضمنة في ذلك تكييفاً كمياً ونوعياً لحجم كل من النفقات والإيرادات الحكومية لأوجهها المختلفة بغية تحقيق أهداف عامة.¹

- تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.²

- كما تعرف بأنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات.³

- كما يمكن تعريفها على أنها تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية والإمكانات المالية المتوفرة في الدولة.⁴

¹ - نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، "السياسة الاقتصادية"، الطبعة الثانية، دار البازوري العلمية، الأردن، 2015، ص45.

² - هيفاء غدير غدير، "السياسة الاقتصادية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010، ص11.

³ - ونادي رشيدة، "آلية الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية"، ملتقى بأبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة البليدة، جوان 2011 ص111.

⁴ - علاء فروح الطاهر، "التخطيط الاقتصادي"، الطبعة الأولى، دار الراجحة، الأردن، 2011، ص177.

- وتعرف بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات المالية في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة.¹

- وهناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة يوضح أن السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة ومعنى ذلك أنه يقصد بالسياسة الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدابير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.²

وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي كانت تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي ولكن لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة للإيرادات العامة والإنفاق الحكومي أو العام لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية خلال فترة زمنية معينة، وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي والتنمية والعدالة في التوزيع وتخصيص الموارد، وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد (الانكماش).

ومن التعريف السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي تلك التدابير والإجراءات التي تتبعها الدولة في التعامل مع عناصر المالية العامة، قصد تحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية أهمها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق جملة من أهداف السياسة العامة من خلال الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة فالسياسة المالية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكييف أدواتها لذا سنحاول حصر أهداف ودور السياسة المالية في تحقيق الأهداف السابقة على النحو التالي:

أولاً: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الحادة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي متناسب مع حجم الناتج الوطني أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما:³

¹ - نبيل مرزوق، زياد زنبوع، "السياسة المالية في ضوء الأزمة العالمية الراهنة"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، 2003، ص 10.

² - عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 43.

³ - سعد الله داود، "الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر"، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2013، ص 165.

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر إخفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار.
- ومن الوسائل التي تستخدم لتحقيق هذين الأمرين سياسة الإيرادات والنفقات فتلجأ الدولة إلى إحداث فائض في الموازنة أي زيادة الإيرادات عن النفقات لمعالجة التضخم وذلك لامتناع القوة الشرائية الزائدة وتلجأ الدولة إلى إحداث عجز في الموازنة وذلك بزيادة النفقات عن الإيرادات لتدعيم الطلب الفعلي.
- وبالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب:
- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.
- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.
- وتعتمد الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية تنحصر أهمها في أدوات السياسة المالية من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضاً وارتفاعاً باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية.

ثانياً: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، ويشمل التخصيص على التقسيمات:¹

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.
- تخصيص الموارد بين سلم الإنتاج وسلم الاستهلاك.

¹ - سالكي سعاد، "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، مالية دولية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، غير منشورة)، الجزائر، 2010/2011، ص 54.

- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

وهناك وسيلتان لاتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد، فالوسيلة الأولى هي جهاز السوق يميزها قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسات على مبدأ سيادة المستهلك واختياره، أما الوسيلة الثانية أي تدخل الدولة فيميزها فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة.

ومن المعروف أن جهاز السوق قد يعجز أحيانا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد ذلك أنه قد تؤدي قوى السوق لو تركت وشأنها إلى سوء تخصيص الموارد إما بالمبالغة أو الإسراف في إنتاج السلع الكمالية أو بالإقلال من إنتاج السلع الضرورية، وهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية، وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها :

- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز .

- حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية.

ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية عموما والسياسة المالية على وجه الخصوص مناسبة فهناك إجراءات تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق وهيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين:¹

بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة كالحوافز المالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة و أهمها :

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محددة .

- الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية .

- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استمرت في إنشاء مشاريع جديدة .

- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة .

- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من أصناف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

¹- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2005/2006، ص86.

بالنسبة للمستهلكين: قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين حيث يسعى المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة، فتتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها أو قد تكون أقل من ذلك (تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمتجدين إعانات مالية (إعانات استغلال).

ثالثاً: السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد ملكية وسائل الإنتاج، حيث يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلاً من وجهة نظر المجتمع.¹ وبذلك فإن السياسة المالية بعد التطور الذي واكب الفكر الاقتصادي أصبحت تستهدف توزيعاً عادلاً للدخل بين الأفراد من خلال إعادة توزيع الدخل مستخدمة في ذلك وسائل لتعديل عملية التوزيع الأولى ويقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت، وبشكل عام فإن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلا أنها تنظم في ثلاث مجموعات:²

1- تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات: قد تلجأ الدولة أحياناً إلى وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

2- إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى: كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة، كذلك يمكن للدولة أن تفرض ضرائب على التركات أو أن تعيد توزيع ملكية الموارد من خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخل المتدنية فلاشك أنه يرفع من الدخل الحقيقية لهم.

3- تكييف نمط ملكية الموارد: قد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما

¹ - سعد الله داود، "الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص168.

² - محمد سلمان سلامة، "الإدارة المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار المعتز، الأردن، 2015، ص262.

مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلاً أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل.

رابعاً: السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها سياسة اقتصادية طويلة الأجل تهدف لتحقيق النمو الاقتصادي فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.¹

ولتحقيق التنمية الاقتصادية فإنه لا بد من توفير الموارد المالية اللازمة لها وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دوراً هاماً في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفي السائد في الدول المتقدمة، ما يترتب على أثر التقليد من انتقال أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع مما يلقي عبئاً على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص، ومن أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف يستلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها و القيام بهذه الجهود التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية و منه توجيهها لتمويل برامج التنمية، مما سبق يمكن القول أن السياسة المالية يجب أن تتجه في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسيين وهما:²

- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية.

¹ - دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² - سالكي سعاد، "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مرجع سبق ذكره، ص 57.

- قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه حوافز و ضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمل و الاستثمار.

وتعدد مصادر التمويل وتنوع وعادة تنقسم إلى مصادر داخلية (ادخار، ضرائب، إصدار نقدي... الخ) وأخرى خارجية (قروض، هبات، استثمارات أجنبية... الخ) فالسياسة المالية بما أنها تتعلق بقرارات وإجراءات الدولة اتجاه إيراداتها ونفقاتها، فلا شك أنها تؤثر على المناخ الاستثماري، إيرادات الدولة وخاصة الضرائب تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كلا من المنتج والمستهلك سواء كان فردا أو مشروعا فالضرائب مثلا: من الممكن أن تكون عنصر طرد أو جذب في المجال الاستثماري فبالنسبة لاستثمار القطاع الخاص الذي يعتمد في تمويله على مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال فعلى الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية، وبناءا على ذلك أصبح الاقتصاديون ينظرون إلى السياسة المالية كوسيلة مهمة تساعد على التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية والعوامل المحددة لها

تكمن آلية عمل السياسة المالية في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش، فبواسطة السياسة المالية العامة يمكن للحكومة استخدام قواها الضريبية والإنفاقية لتحقيق العمالة الكاملة ورفع معدلات نمو الناتج القومي واستقرار الأسعار والأجور، العدالة في توزيع الدخل، وتستطيع الحكومة تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة أو خفض الإنفاق العام والضرائب وذلك وفقا للوضع الاقتصادي، وحتى تقوم السياسة المالية بدورها يجب أن تكون حكيمة أو رشيدة وذلك وفقا لعدة عوامل محددة لها.

أولا: آلية عمل السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية وذلك على النحو التالي:

1- حالة الكساد الاقتصادي: وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية عن طريق.¹

¹ - أحمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار العلمية، 2002، ص 189.

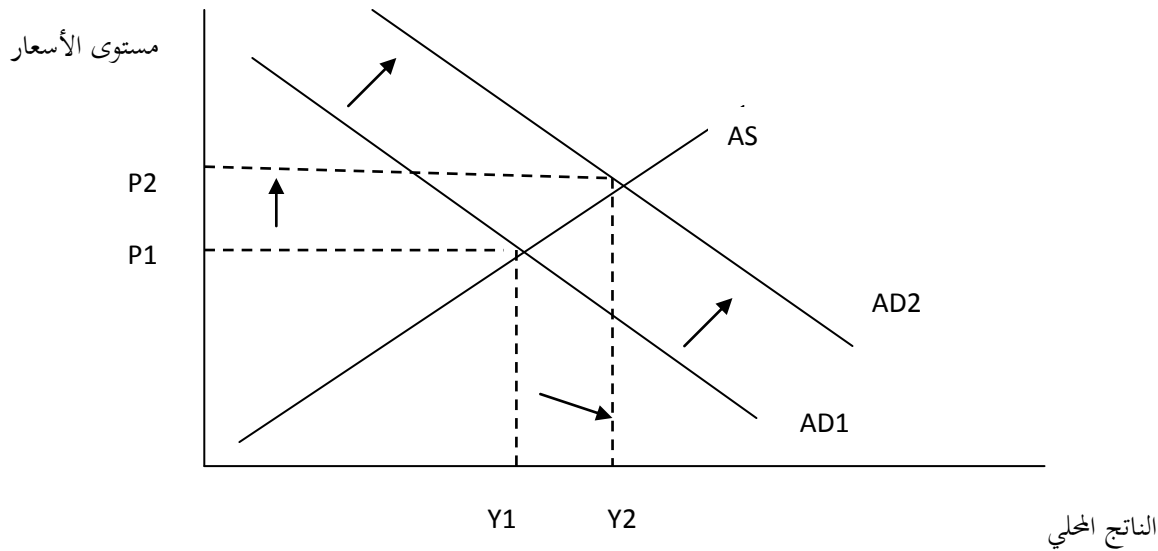
أ- زيادة مستوى الإنفاق العام: وهو ما يتوافق مع ما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي حيث تستطيع الدولة من خلال السياسة الإنفاقية أي التوسع في النفقات العامة رفع مستوى الطلب وذلك من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية أو توسيع الحكومة منح الإعانات الاجتماعية بهدف زيادة مداخيل الأفراد والإنفاق الشخصي، وبالتالي تؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، وبالتالي الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكلة البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

ب- تخفيض الضرائب: كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.¹

ج- المزج بين الحالتين: كما قد تستخدم الحكومة الاثنتين معا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلة التنمية والخروج من حالة الكساد.

والشكل التالي يبين كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد:

الشكل رقم (02-01): السياسة المالية التوسعية



المصدر: أريا الله محمد، "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر 2010/2011، ص 6.

¹ - سعد الله داود، "الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 164.

حيث أن AS: يمثل العرض الكلي.

AD1: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية.

AD2: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

يوضح الشكل أعلاه كيفية تأثير السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة الإنفاق وخفض الضرائب وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD1 إلى AD2 مما يؤدي إلى زيادة الدخل المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والاستهلاكي.

2- حالة التضخم الاقتصادي: والتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، ويتمثل دور السياسة المالية أساساً في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:¹

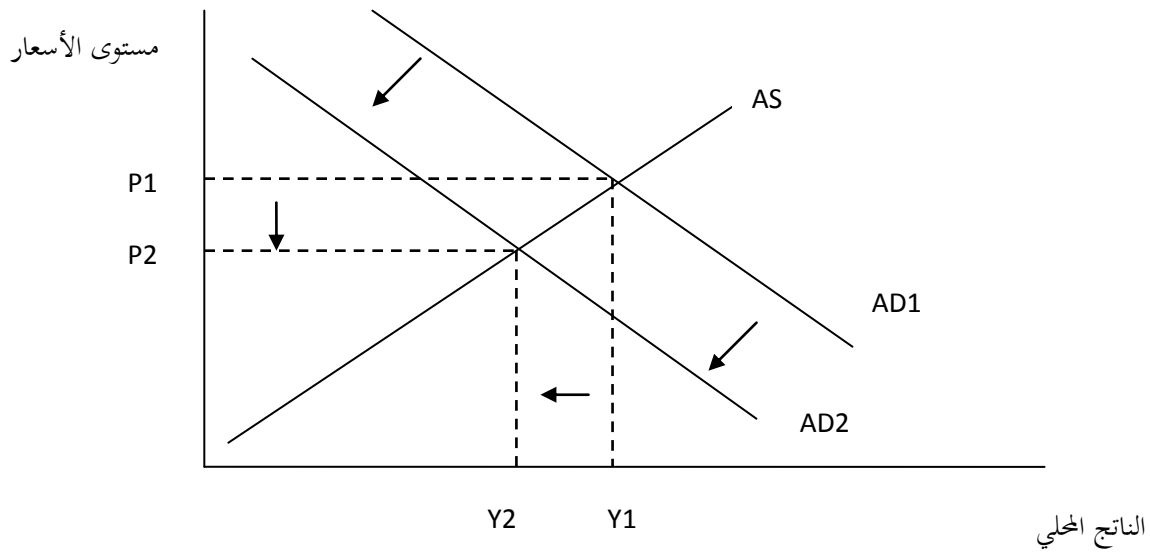
أ- تخفيض مستوى الإنفاق العام: فالسياسة الانفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

ب- رفع مستوى الضرائب: أو ازدياد حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي وبالتالي تخفيض الطلب مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

ج- المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

¹ - خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2002، ص 246.

الشكل رقم (02-02): السياسة المالية الانكماشية



المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل الأردن، 2002، ص 248.

حيث أن AS العرض الكلي

AD1: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة انكماشية

AD2: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة انكماشية

يوضح الشكل أعلاه كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة

الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD1 إلى AD2 وخفض الأسعار من P1 إلى P2 وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وزيادة الأسعار.

ثانيا: العوامل المحددة للسياسة المالية

إنه من غير الممكن أن تقوم السياسة المالية بدورها ما لم تكن حكيمة أو رشيدة وبالتالي هناك عدة

عوامل تحدد السياسة المالية في الدولة:¹

1- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها وبالتالي فإن مدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دورا في ترجمة الميزانية العامة وإلى ما تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعو السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبيد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له، فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.

¹ - أريا الله محمد، "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، 2011، ص 6.

2- الوعي الضريبي وكفاءة الجهاز الضريبي: بما أن الضريبة تمثل جزء كبير من الإيرادات العامة لأية دولة وهي تتناسب طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للدول، أي من ناحية التحصيل فكلما كان الاقتصاد متقدماً كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية حيث هناك إمكانية فرض ضرائب وإمكانية تحصيل ضرائب كبيرة وتعتمد جميع الضرائب في تحصيلها فضلاً عن الطاقة الضريبية على درجة الوعي الضريبي من جهة، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل من جهة أخرى، وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.

3- وجود سوق مالي ونقدي كفؤ: إن وجود أسواق مالية ونقدية كفؤة يساهم في سهولة عملية تسجيل الأصول المالية بأقل التكاليف وبأقل جهد وهذا بدوره يحفز الأفراد على الاستثمار بهذين السوقين، ومن هنا نجد أن وجود سوق مالي ونقدي منظم و متقدم يساعد صانعي السياسة المالية والنقدية على حد سواء في صياغة تلك السياسات الملائمة للدولة¹.

4- وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية:

إن معظم السياسات النقدية و المالية تمر خلال الجهاز المصرفي الذي يقع في قمة البنك المركزي ويشمل جميع المؤسسات المالية و البنوك بأنواعها تجارية كانت أو متخصصة و بالتالي فإن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز و بالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.²

¹ - سامر عبد الهادي وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص265.

² - إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، "مفاهيم ونظم اقتصادية"، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2004، ص195.

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للسياسة المالية

تعتبر السياسة المالية الأداة التي تؤثر بها الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف معينة، وقد حظيت السياسة المالية لاهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم وفيما يلي سوف يتم عرض هذه النظريات:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والكينزية

لقد وجه الكلاسيكيون جانب لا بأس به من اهتمامهم بدراسة موضوع السياسة المالية متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، أما الكينزيون فنادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

أولاً: النظرية الكلاسيكية

لقد كان الاقتصاديون الكلاسيك أمثال دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل والفريد مارشال يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائماً وبأن موارد المجتمع سوف تستغل بأقصى كفاية وتوظف توظيفاً كاملاً وبصفة مستمرة إذا لم تتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي على وجه الإطلاق¹، لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة، وسيحرمه من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني ومن ثم يخلص الفكر الكلاسيكي إلى حصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن والدفاع والعدالة، وبذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، ويترتب على تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها على نحو ما تقدم، قيام السياسة المالية التقليدية على عدة مبادئ أساسية أهمها:²

- حياد السياسة المالية في كافة الأنشطة الاقتصادية للدولة بمعنى أن يكون تدخل الدولة حياًياً بحيث لا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص بأي شكل من الأشكال.
- ضرورة توازن الميزانية سنوياً، أي تحقيق المساواة بين جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة، و يتم هذا بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن من الإنفاق العام، وبالتالي تغطية هذه النفقات بإجراء تقدير للإيرادات العامة، الضرائب، الرسوم، ودخل الدومين دون اللجوء إلى القروض أو زيادة الإصدار النقدي.

¹ - عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية، لبنان، ص 39-40.

² - دروسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 53-55.

وظلت هذه الأسس للسياسة المالية سائدة، وظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرضت اقتصاديات الدول التي اعتنقت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات والأزمات بين الحين والآخر، وعندما زادت حدة هذه الأزمات بصفة خاصة في سنوات العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي وخلقت هذه الأزمات ظروفاً جديدة أثبتت بما لا يدعوا مجالاً للشك أن تلقائية توازن الاقتصاد الوطني ليس أمراً واقعاً وفي أثناء هذه الأزمات تعرضت الاقتصاديات الرأسمالية، لقدر من البطالة لا يمكن التغاضي عنها، وقد زلزلت هذه الأزمات أسس الاعتقاد في تلقائية التوازن باليد الخفية، وهكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة بأسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها ومن ثم إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، كما أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية وسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ثانياً: النظرية الكينزية

لقد أدت أزمة الكساد العالمي في الثلاثينات إلى ظهور فكر اقتصادي جديد كان بمثابة ثورة فكرية اقتصادية أدت إلى حدوث انقلاب جذري في دور السياسة المالية بعدما كانت محايدة في الفكر التقليدي ويدعى هذا الفكر الجديد بالفكر الكينزي.

وقد شارك في هذا الفكر وتطويره من عرفوا بالكينزيين الجدد ومن بينهم "هانسن و"بول سامويلسون" و"هكس"، و"اينتروب".

1- السياسة المالية عند كينز:

تعرض النظام الرأسمالي الذي يعتمد على المذهب الحر لعدة انتقادات مست أسسه وركائزه، نتيجة تعاقب الأزمات عليه، مما أدى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.¹

فأوضح كينز أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغييرات في الدخل الوطني، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل، بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل، ولقد أشار كينز في نظريته إلى أن ميزانية الدولة تمثل قطاعاً حيوياً له أهميته الكبرى وآثاره البالغة على القطاعات الأخرى التي تنطوي عليها ميزانية الاقتصاد الوطني، فأدلى بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكيف أن هذه السياسة بتكليفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل الوطني والعمالة، كما أوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة

¹ - اريا الله محمد، "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 12.

بل والأهم من ذلك هو توازن ميزانية الاقتصاد الوطني ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة في المدة القصيرة على الأقل.¹

أما المبادئ التي جاء بها كينز تمثلت فيما يلي:²

- انتقاد الحياض المالي للدولة وأصبح مطلوبا و ضروريا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار و ضمان استمرار التنمية.

- رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة، و استخدمت أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

2- السياسة المالية عند الكينزيين الجدد

لقد تم تفسير النظرية الكينزية لدى العديد من المفكرين الاقتصاديين، ومن بين ما برز في هذا المجال نموذج هانسن.

نموذج هانسن: لقد أفاض هانسن في تحليل نظرية كينز مستخدما معادلة الدخل الوطني التالية:³

الدخل = (الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي) + (الصادرات - الواردات)

وتحليل هذه المعادلة هاجم هانسن الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية، فقام بانتقاد مبدأ الحياض المالي وأوضح ضرورة تدخل الدولة عن عمد في النشاط الاقتصادي واهتم اهتماما شديدا بدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفض مبدأ توازن الميزانية ليطلق للدولة الحرية في رسم سياستها المالية واستخدام الأساليب التمويلية بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات من القرن الماضي حيث ازدهر الفكر الكينزي المالي وانتشرت قواعد السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية والمالية الوظيفية وغيرها واستخدمت كافة أدوات السياسة المالية للتأثير على منحى الطلب الكلي صعودا وهبوطا، وجوهر مفهوم السياسة المالية التعويضية التي نشأت لمواجهة التقلبات أو التذبذبات الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة إن برنامج الإيرادات والنفقات الحكومية في هذه البلدان توجه في المقام الأول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، دون الحيلولة عن قصور الطلب الكلي الفعال أو تقلب مستواه.

¹ - عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية، لبنان، 1992، ص 46.

² - سالكي سعاد، "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول المغرب العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³ - عبد الجليل شليق، "استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير مالية وتأمينات وبنوك، جامعة المسيلة، غير منشورة)، الجزائر، 2012/2011، ص 54.

وقد حدد لنا مسجريف أسس المالية التعويضية والوظيفية كما أوضحها ليرنر في شكل القواعد التالية:¹

القاعدة الأولى هي أن تجعل الحكومة من أجل معالجة كل من التضخم والكساد معدل الإنفاق الكلي يتساوى مع المعدل الذي يمكن بموجبه شراء كل السلع التي يمكن إنتاجها وتستطيع الحكومة تخفيض إجمالي الإنفاق عن طريق تخفيض نفقاتها العامة أو زيادة الضرائب أو بالوسيلتين معاً، والعكس عندما تزيد من مستوى الإنفاق الكلي.

القاعدة الثانية: أن تقترض الحكومة لتخفيض كمية النقود وزيادة السندات الحكومية، وهذا من أجل تخفيض درجة السيولة وإذا لم ترغب بذلك تلجأ إلى الإصدار النقدي. وباختصار يمكن القول بأن المالية الوظيفية تنادي بإبقاء الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد بمستوى مرتفع لمواجهة الكساد أو منخفض لمواجهة التضخم.

المطلب الثاني: النظرية النقدوية والنيوكلاسيكية

لقد تولت النظرية النقدوية مهمة الهجوم على المدرسة الكينزية ومبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأرجعت كل هذه الأزمات والمشكلات التي يعاني منها النظام الرأسمالي إلى المدرسة الكينزية، أما النظرية النيوكلاسيكية فقد أدخلت وطورت مفهوم التوقعات الرشيدة، ومضمونه يتمثل في أن الأعوان نتيجة لرشادتهم الاقتصادية فإنهم يقومون بتوقعات مسبقة عن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد.

أولاً: النظرية النقدوية

أحرزت وجهة نظر النقديون نفوذاً واسعاً في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وخصوصاً بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي، في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة، إذ اعتقد النقديون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم، وأن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار في النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع، ويعتقد أنصار المدرسة النقدوية أمثال "ملتن فريدمان" و"كارل برونولتز" و"ليرلدو فليب كادجان" وغيرهم بأن اليد الخفية التي تحدث عنها "آدم سميث" يمكن أن تعود إلى العمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، وهم بذلك يقفون موقفاً معارضاً ضد أنصار مدرسة

¹ - عبد الجليل شليق، "استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية"، مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

استخدام السياسة المالية كأداة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي، إذ يعتقدون أن تطبيق سياسة مالية توسعية من طرف الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى آثار توزيعية بين القطاع العام والخاص، نظراً لأن زيادة النفقات الحكومية يصحبها غالباً انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه، وفي هذه الحالة لا معنى للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي.¹

ومن أهم المبادئ التي جاءت بها النظرية النقدية:²

- عدم اعتراف النقديين بأهمية السياسة المالية في تأثيرها على التوسع الاقتصادي.
 - رفض النقديون لأي دور للسياسة المالية، رغم اعترافهم بأهمية دور الحكومة في تحقيق التنمية والاستقرار.
 - يقتصر دور السياسة المالية على إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والخاص.
- ويؤكد النقديون على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يجب أن تمول عن طريق زيادة الضرائب أو عن طريق إصدار الدين الحكومي أو إصدار نقود، فإذا مولت هذه الزيادة في الإنفاق بزيادة الضرائب أو الإصدار الحكومي في هذه الحالة لن تحدث زيادة في الناتج نتيجة لانخفاض الإنفاق الخاص، أما إذا مولت الزيادة في الإنفاق الحكومي بالزيادة في النقود فهنا تحدث زيادة هامة في الناتج على المدى القصير والطويل وهذا نتيجة للتغير في عرض النقود.

ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية (التوقعات الرشيدة)

بعد انتقاد المدرسة النقدية ظهر تيار فكري جديد عرف بتيار النيوكلاسيك في منتصف السبعينات ومن أهم رواده "لوكاس"، "بارو"، "سارجو"، "ولاس"، ويستند أنصار هذه النظرية إلى أن سلوك الوحدة الاقتصادية يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى الحدود الممكنة كذلك ويقرون أن أمام كل وحدة اقتصادية كما معيناً من المعلومات تمكن من استخدامها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجور والأسعار ووضوح السوق، لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم.³

¹ - عباس كاظم الدعيمي، "السياسة النقدية والمالية"، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2010، ص 56.

² - خلوط فوزية، "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، غير منشورة)، الجزائر، 2004، ص 21.

³ - عباس كاظم الدعيمي، "السياسة النقدية والمالية"، مرجع سبق ذكره، ص 58.

ومن أهم المبادئ التي جاء بها النيوكلاسيك ما يلي:¹

- وجود معلومات كافية على الاقتصاد.

- السياسة الاقتصادية تبقى بدون تأثير على الاقتصاد الحقيقي ما دام هناك توقعات رشيدة من طرف الأعوان، وبالتالي أي تغير في السياسة المنتهجة يؤدي إلى تغير تصرفات الأعوان الاقتصاديين مما يظهر عدم جدوائية السياسات الاقتصادية على النشاط الحقيقي إلا في حالة عدم توقعها.

ينتهي أنصار هذه النظرية إلى أن الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الاقتصادية بفعل ما تحصل عليه من المعلومات وما تكسبه من خبرة عن المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح والواقعي لتلك المتغيرات، وبالتالي فلن يكون هناك لمثل هذه المتغيرات في السياسة الحكومية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج والاستخدام.²

المطلب الثالث: نظرية اقتصاديات جانب العرض

تؤكد مدرسة اقتصاديات جانب العرض على دور السياسة المالية في إنعاش العرض الإجمالي بدل من التأكد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال.

وأدت الأفكار الكينزية القائمة على الاهتمام بجانب الطلب الكلي من خلال اعتمادها على أهمية التدخل الحكومي في تحسين الأداء الاقتصادي إلى عجزها في علاج معدلات التضخم المرتفعة والمصاحبة لمعدلات البطالة العالية، الأمر الذي دعا منتقديها إلى أن ينظروا في جانب العرض من خلال اعتماد سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، وفي محاولة منهم بالضغط للعودة إلى السياسات التقليدية لتفسير الظواهر الاقتصادية الكلية وتقديم حلول مناسبة للاستقرار، وعلى هذا الأساس عرفوا باقتصاديي جانب العرض، إذ تنطلق وجهة نظر أنصارها من الحجة القائلة بأن تخفيض معدلات الضرائب من شأنه أن يحسن دور القطاع الخاص، وإن تأكيد الحوافز يؤدي إلى زيادة العمالة والإنتاج والإنتاجية، وفي هذا الصدد يعطون أهمية كبيرة على تخفيض معدلات ضريبة الدخل الحدية لزيادة الحوافز للعمل والاستثمار، وأن العرض يجب يأتي قبل تقديم الطلب في النظام الاقتصادي وهذا مما يتطلب تقليل الضرائب على الاستهلاك إضافة إلى الضرائب على الإنتاج لأن الإفراط في الضرائب على الاستهلاك يعمل على تقييد النمو الاقتصادي، أي أن تخفيض المعدلات الضريبية يؤدي إلى زيادة الحافز لدى الأفراد في العرض من العمالة ورأس المال إلى مستويات أعلى من الإبداع وتنمية الإنتاجية والزيادة في المدخلات والإبداع قد يزيد من نمو المخرجات الممكنة وبالتالي التأثير إيجابيا في العرض الكلي، وفي هذا الصدد يعتقد

¹ - خلوط فوزية، "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² - عباس كاظم الدعيمي، "السياسة النقدية والمالية"، مرجع سبق ذكره، ص 58.

بعض أنصار هذه المدرسة ومنهم "آرثر لافر" بأن استخدام الحكومات للضرائب بهدف زيادة الإيرادات ومن ثم تحريك الطلب الكلي أمرا مبالغا فيه كونها تتجاهل تأثيرات رفع العبء الضريبي على الحوافز، ومعالجة ذلك اقترح اقتصاديو جانب العرض إجراء تعديلات جذرية على هيكل النظام الضريبي من خلال اعتمادهم على منهج اقتطاعات ضريبة جانب العرض القائم على خفض معدلات الضريبة الحدية من الدخل وبأقل تصاعدي بحيث يعمل ذلك على تشجيع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي، فضلا على أن التخفيض في المعدلات الضريبية الحدية يعمل على زيادة حصيللة الضريبة نتيجة للآثار السلبية للتهرب من الضريبة عند ارتفاعها.¹

ومن أهم المبادئ التي جاءت بها نظرية اقتصاديات جانب العرض هي:²

- إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة وفي هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض معدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل.
- أن يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الإنفاق الحكومي.
- أن يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي.

¹ - نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، "السياسات الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 59-60.

² - عباس كاظم الدعيمي، "السياسة التقديرية والمالية"، مرجع سبق ذكره، ص 61.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

السياسة المالية تعني استخدام أدواتها والمتمثلة في الإيرادات والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل ذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: النفقات العامة

تهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

أولاً: تعريف النفقة العامة

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع الحاجات العامة.

ومن هذا التعريف نستخلص عناصر النفقة العامة الثلاث التالية:¹

1- الصفة النقدية للنفقة العامة: لكي نكون بصدد نفقة عامة لا بد للدولة من استخدام مبلغ من النقود ثمناً للحصول على ما نحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير مرافقتها أو ثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية للقيام بمشروعاتها الاستثمارية التي تتولاها بنفسها ولذلك لا تعتبر نفقة عامة ما تمنحه الدولة من مساكن مجانية أو إعفاء البعض من الضرائب كما أن استخدام النقود في الإنفاق يسهل ما يقتضيه النظام المالي الحديث من الرقابة في صورها المتعددة كما أن استخدام الإنفاق العيني قد يدفع الدولة إلى محاباة (الميل) لبعض الأفراد دون غيرهم مما يعتبر إخلالاً لمبدأ المساواة بين الأفراد.

2- صدور النفقة عن هيئة عامة: يعتبر ما تنفقه الدولة وهي تباشر نشاطها العام نفقة عامة كتلك التي تصدر من الوزارات والإدارات الحكومية وكذلك الهيئات والإدارات العامة والمؤسسات الداخلة في الاقتصاد العام والمتمتعة بالشخصية المعنوية وذلك أخذاً بالمعيار القانوني الذي يحدد النفقة العامة على أساس الطبيعة القانونية للشخص الذي يقوم بالإنفاق وبناءً عليه فإن إنفاق الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لا يدخل ضمن النفقات العامة ولو كان يحقق نفقة عامة كالتبرع لإنشاء المدارس والمستشفيات.

3- النفقة العامة يقصد بها تحقيق النفع العام: تستهدف النفقة العامة أساساً إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام، ولا يعتبر خروجاً عن هذه القاعدة ما تقوم به الدولة في بعض الأحيان من توجيه بعض

¹ - سمير الشاعر، "المالية العامة والنظام المالي الإسلامي"، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2011، ص 81-82.

النفقات العامة التحويلية إلى بعض القطاعات الاقتصادية لدعمها أو لرفع مستوى المعيشة لبعض الطبقات في المجتمع من أصحاب الدخل المحدودة إذ أن هذه النفقة في النهاية سوف تحقق منفعة عامة منها الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: تقسيمات النفقات العامة

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العامة للدولة، وبشكل عام يتوقف بنيان النفقات العامة على ما تنقسم إليه من أنواع، وعلى العلاقة القائمة بين هذه الأنواع، وعليه سيتم تقسيم النفقات العامة إلى الأقسام التالية:

1- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: هذا التقسيم يظهر النفقات العامة للدولة حسب الوظائف التي تمارسها الدولة:¹

أ- النفقات العامة الاقتصادية: تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثلاً: الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، منح الإعانات الاقتصادية، النفقات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل ومشاريع البنية الأساسية.

ب- النفقات العامة الاجتماعية: تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد والأسر ذات الدخل المحدود، وكذلك النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي.

ج- النفقات العامة الإدارية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية ومستلزمات الإدارات الحكومية كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه لكي يكون قادراً على أداء الخدمات العامة على الوجه الأكمل، كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.

د- النفقات العامة العسكرية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب بشراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة.

و- النفقات العامة المالية: تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

¹ - أعاد حمود القيسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر، الأردن، لبنان، 2011، ص 43.

2- تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها: هنا نميز وفقا لهذا التقسيم حسب الانتظام والدورية

ما بين نفقات عامة عادية ونفقات عامة غير عادية:

أ- النفقات العامة العادية: هي تلك النفقات العامة التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته ومثلها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة ونفقات الإدارة العامة للدولة فهي تعتبر من النفقات العادية لتكرار ورودها في الموازنة العامة كل عام، وهذه النفقات العادية في الغالب تغطي بإيرادات عادية كالرسوم والضرائب العامة.¹

ب- النفقات العامة غير العادية (الاستثنائية): هي تلك النفقات العامة التي لا تكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثلها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة (بناء سدود والخزانات) ونفقات مكافحة البطالة، أو أن يكون غير متوقعا وغير مخطط لها كالنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث كالفيضانات والزلازل والبراكين والمجاعات أو كمنشوب حرب نتيجة تأزم العلاقات بين الدول فجأة، فننفقات الحرب تكون مكلفة تعجز الإيرادات العادية عن تغطيتها، لذلك تلجأ الدول غالبا عندما يكون لديها حالة نفقات غير عادية إلى تغطيتها بإيرادات غير عادية ومثلها القروض العامة الداخلية أو الخارجية، أو اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد.²

3- تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها: حيث يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق فتتقسم

النفقات العامة إلى قسمين:³

أ- نفقات عامة مركزية (قومية): هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها مثل: نفقات الدفاع، والقضاء، الأمن فهي نفقات موجهة لصالح مجتمع الدولة بأكمله.

ب- نفقات عامة محلية (إقليمية): هي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل: توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة.

ومما هو جدير الذكر أنه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ودقيقة حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص.

¹ - زكريا أحمد عزام، محمود حسين الوادي، "مبادئ المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 135.

² - سمير صلاح الدين الحمدي، "المالية العامة"، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2015، ص 56.

³ - سوزي عدل ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 48.

4- تقسيم النفقات تبعاً لآثارها في الإنتاج الوطني:

أ- النفقات العامة الحقيقية: وتنطوي بصفة عامة على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني، فهي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات ومنها مرتبات وأجور موظفي الدولة والنفقات اللازمة بالقيام بالخدمات التعليمية والصحية أو القيام بمشروعات الإنتاجية وما يتطلبه من معدات وتجهيزات مادية وخبرات فنية لإدارتها وينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويولد دخلاً من يزودون الدولة بهذه السلع والخدمات.¹

ب- النفقات العامة التحويلية: وهي النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها دون مقابل مباشر، بل تهدف الدولة من خلال هذه النفقات إلى تحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية أو مالية وذلك بحسب الغرض الذي أنفقت الدولة من أجله أي أن الدولة من خلال هذه النفقات لا تحصل على خدمة معينة أو سلعة مقابل هذا الإنفاق فهي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بشكل مباشر ولكنها تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع وفئاته، فالدولة تقوم بإنفاقها دون مقابل بقصد زيادة القدرة الشرائية لبعض فئات المجتمع أو قطاعاته، ومثال ذلك الإعانات الاجتماعية المقدمة للعجزة ودعم بعض السلع الضرورية والخدمات لبعض فئات المجتمع ودعم بعض النشاطات والمهن أو الحرف الاقتصادية الوطنية المتمثلة في بعض المشروعات الإنتاجية، ودعم هذه النشاطات يتم بتحويل جزء من إيرادات دافعي الضرائب والإيرادات الأخرى إلى المنتفعين بهذه النفقات.²

5- التقسيم الاقتصادي:

أ- نفقات التسيير: وهي ما تعرف أيضاً بالنفقات الجارية ويقصد بها تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة وإشباع الحاجات العامة الجارية، مثل دفع أجور الموظفين ومستلزمات الإنتاج ومثل هذه النفقات لا تسهم في زيادة رؤوس الأموال العينية وإنما لإشباع الحاجات العامة الجارية، ويمكن أن تشمل هذه النفقات الجارية على نفقات إدارية واجتماعية واقتصادية تبعاً للتقسيم الوظيفي للنفقات العامة، كما يمكن التمييز في داخلها بين نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.³

ب- نفقات التجهيز: وهي ما تعرف أيضاً بالنفقات الرأسمالية أو الاستثمارية وهي تلك النفقات التي يتم دفعها في سبيل الحصول على الأصول المختلفة كالأبنية والأراضي والمعدات والأجهزة... الخ بما في ذلك النفقات التي تؤدي إلى إطالة عمر هذه الأصول وزيادة قدرتها وطاقاتها والقيام بتنفيذ المشاريع الاقتصادية

¹ - محمد دويدار، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الدار الجامعية، مصر، ص 70.

² - فتحي أحمد ذياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار الرضوان، الأردن، 2013، ص 77.

³ - زينب حسين عوض الله، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 1998، ص 44.

كبناء المستشفيات والمراكز الصحية والأمنية والمدارس والجامعات وفتح الطرق وبناء الجسور والسدود... الخ وهذه النفقات لا يتكرر دفعها سنويا بصورة عامة، وتهدف في مجموعها إلى زيادة التكوين الرأسمالي للحكومة.¹

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي أنها تحتاج لوسائل التمويل وتمثل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة.

أولا: تعريف الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة، والقيام بالخدمات والوظائف الملقة على عاتقها، وهي أداة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف الدولة العامة فكل إيراد من الإيرادات العامة تحصل عليه الدولة يعني اقتطاع جزء من دخول الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وتأثير ذلك على ثرواتهم وقراراتهم الاقتصادية.²

ثانيا: أنواع الإيرادات العامة

1- الإيرادات الاقتصادية: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما: إيرادات الدومين، الثمن العام.

أ- أملاك الدولة (الدومين): يطلق على أملاك الدولة بشكل عام اسم (الدومين) وتنقسم إلى:³

- الدومين العام: يقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية عامة وهي تخضع للقانون العام وتخصص للنفع العام كالطرق وشواطئ البحر والأنهار والموانئ والحدائق العامة، والأصل أن لا تفرض الدولة رسما أو مقابلا للانتفاع به واستعماله إلا في حالات خاصة بهدف تنظيم هذا الانتفاع وبذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام، كما يخضع لحماية قانونية من حيث عدم إمكانية التصرف فيه والحجز عليه واكتسابه بالتقادم.

- الدومين الخاص: وهو عبارة عن الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، وتخضع لأحكام القانون الخاص وتدر إيرادا، ويمكن تقسيم الدومين الخاص إلى:

¹ - جهاد سعيد خصاونة، "علم المالية العامة والتشريع الضريبي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 53.

² - جهاد سعيد خصاونة، "علم المالية العامة والتشريع الضريبي"، مرجع سبق ذكره، ص 65.

³ - محمد الصغير بعلي، يبرس أبو العلا، "المالية العامة"، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص 55-56.

✓ الدومين العقاري: احتل أهمية تاريخية في العصور الوسطى والمتمثلة في الأراضي الزراعية والغابات، وبدأ هذا النوع يفقد أهميته على أثر زوال العهد الإقطاعي وتوسع الدولة في بيع هذا النوع من الأراضي وترك إستغلالها للأفراد.

✓ الدومين المالي: يتكون هذا الدومين مما تملكه الدولة من أوراق مالية كالأسهم والسندات وفوائد القروض وغيرها من الفوائد المستحقة للحكومة.

✓ الدومين الصناعي والتجاري: يشمل هذا النوع جميع النشاطات الصناعية التي تقوم بها الدولة سواء بشكل مباشر من قبلها أو عن طريق أحد مرافقها، أو تمنح امتياز أو ترخيص لإحدى الشركات الخاصة بأن تقوم ببيع البضائع أو خدمات لأجل معين.

ب- الثمن العام: يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة ويمكن تعريفه بأنه المقابل التي تتقاضها الدولة نظير قيامها بإنتاج السلع والخدمات الزراعية والصناعية والتجارية والمالية أو بيعها بهدف إشباع الحاجات الخاصة مثل خدمات البريد، الكهرباء، المياه... الخ.¹

2- الإيرادات السيادية: تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد ملها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضا عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى، وفي القرض الإجباري الذي يلتزم الدولة بسداده في المستقبل سواء دفعت عنه فائدة أم لم تدفع، وفي إتاوة التحسين.²

أ- الرسم: يعرف الرسم بأنه مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة إليهم، ومن التعريف يستنتج خصائص الرسم التالية:³

- الرسم هو عبارة عن مبلغ من المال يدفعه المكلفون إلى الخزينة الدولة مقابل الحصول على خدمة خاصة والأصل أن يكون هذا المبلغ بصورة نقدية.

- يدفع الرسم إلى الدولة وليس إلى الأفراد والشركات، ويقصد بالدولة الشخصية المعنوية التي منحها القانون إياها، وتتمثل في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والسلطات المحلية والإقليمية التي تقوم بخدمة عامة وتمارس سلطة عامة.

- لا يدفع الرسم إلا لقاء خدمة خاصة يحصل عليها المكلف من الدولة أو مؤسساتها العامة أو من سلطاتها المحلية وهذه الخدمة قد تكون على أشكال متنوعة.

¹ - سلام عبد الكريم آل سميسم، "السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الاسلامي"، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، الأردن، 2010، ص 28.

² - درواسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر 1990/2004"، المرجع سبق ذكره، ص 177.

³ - جهاد سعيد خصاونة، "علم المالية العامة والتشريع الضريبي"، المرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

- يجب أن تكون الخدمة خاصة التي تقدمها الدولة لقاء الرسم في نفس الوقت ذات نفع عام للمجتمع بأكمله.

ب- الضريبة: تعرف الضريبة على أنها اقتطاع مالي، يلزم الأشخاص بأدائه للسلطات العامة، بصفة نهائية دون مقابل معين، بغرض تحقيق النفع العام.¹

ومن التعريف نستخلص عناصر الضريبة التالية:²

- أنها فريضة نقدية: خلافا لما كان سائدا قديما حيث كانت الضريبة تفرض عينا ومع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهور عيوب الضرائب العينية وصعوبة جبايتها وتحول الاقتصاد من العيني إلى النقدي أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من المكلف.

- أنها إلزامية: أي ليس للمكلف خيار في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها للدولة فهي ليست منحة أو هبة أو مساعدة اختيارية للدولة وعندما يحاول المكلف الامتناع عن تأدية الضريبة أو التهرب من الدفع فإنه يقع تحت طائلة العقاب وتستطيع الدولة اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبري للحصول على الضريبة، وعنصر الإلزام هو الذي يوضح مدى سلطة الدولة وسيادتها على مواطنيها.

- أنها تدفع دون مقابل مباشر: ومعنى ذلك أن المكلف يدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص به ويدفعها بصفته عضوا في الجماعة السياسية التي ينتمي إليها، والتي تربطه بها روابط عديدة ويجب عليه تحمل نفقاتها العامة والتي تكون لازمة لاستمراره وانتظام الحياة الجماعية بها.

- أنها نهائية: يعني ذلك أن المكلف لا يمكنه استردادها أو المطالبة بفوائد عنها بخلاف القرض العام حيث تلتزم الدولة برد قيمة قيمة القرض للأفراد عند استحقاقه.

- أنها فريضة ذات أهداف: تفرض الضريبة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية فضلا عن الهدف التمويلي للنفقات العامة التي تقوم بها الدولة

أما مبادئ الضريبة فتتلخص فيما يلي:³

- مبدأ العدالة: أي أن يشترك أفراد الدولة في نفقات الحكومة كل بحسب الإمكان تبعا لقدرته، أي بنسبة دخله الذي يتمتع به في حماية الدولة، وسعيا من الحكومات إلى إقرار العدالة عملت على جعل فرض الضريبة من اختصاص السلطة التشريعية.

¹ - محمد سعيد فرهود، "مبادئ المالية العامة"، الجزء الأول، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1978، ص 151.

² - عبد الباسط علي جاسم الجحيشي، "الإعفاءات من ضريبة الدخل"، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2008، ص 22-23.

³ - عبد المجيد قدي، "دراسات في علم الضرائب"، الطبعة الأولى، دار جرير، الأردن، 2011، ص 37-41.

- مبدأ اليقين: ويعني أن تكون الضريبة الملزم بدفعها المكلف محددة على سبيل اليقين دون غموض أو تحكم، بحيث يكون ميعاد الدفع، طريقته، المبلغ الواجب دفعه واضحا ومعلوما للممول ولأي شخص والهدف من ذلك هو حماية الممول من التعسف وتعريفه بحجم التزاماته.
- مبدأ الملائمة في التحصيل: ويعني ذلك أن تحصيل الضرائب في الأوقات وبموجب الطرق الأكثر ملائمة للممول، وهذا بتسهيل الإجراءات المتعلقة بتحصيل الضريبة، واختيار الأوقات الملائمة، تسهيل إجراءات التصريح والأساليب التي لا يتضرر منها الممول عند الدفع.
- مبدأ الاقتصاد في النفقة: ويكون ذلك بتطبيق الضريبة وتحصيلها بطريقة تخرج من الممول بأقل مبالغ ممكنة زيادة على ما يدخل الخزينة العمومية، وهذا بتفضيل الضرائب التي لا تتطلب أعباء كبيرة لتحصيلها، لأن أي زيادة في أعباء الضريبة سوف يتحملها الممول و/أو تقلل من دخول الخزينة العمومية.
- ج- الغرامات المالية:** الغرامة عقوبة مالية رادعة تفرض على مرتكبي المخالفات القانونية، فالأصل في الغرامة إذن هو توقيع الجزاء دون النظر إلى حصيلتها كمورد من الموارد المالية.¹
- د- التعويضات:** هي الأموال التي يلزم دفعها للدولة تعويضا عن أضرار معينة لحقت بها إما من الأفراد والهيئات الخاصة في الداخل أو من دولة أخرى.
- و- أتاوة التحسين:** تقوم الدولة بتنفيذ الكثير من الأعمال ذات العام، كشق قنوات المياه أو إقامة الجسور... إلخ، وذلك بتنفيذ مشاريع البنية التحتية المتمثلة في شق الطرقات وتوصيل المياه والكهرباء والهاتف، مما يؤدي إلى نفع عام يتمثل في إعمار هذه المناطق وتحسين الأحوال الصحية العامة و الأمن العام بها وهذه الأعمال من شأنها أن تزيد قيمة الأراضي الواقعة في هذه المناطق التي نفذت فيها تلك الأعمال وبالتالي تكون السبب المباشر لزيادة قيمة هذه العقارات، وهذا ما يعطيها الحق في الحصول على مقابل لهذه المنافع التي استفادة منها أصحاب هذه العقارات.²
- 3- الإيرادات الائتمانية:** قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها أو تقوم بإصدار نقدي جديد.

¹ - حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 257.

² - سمير الشاعر، "المالية العامة والنظام المالي الإسلامي"، مرجع سبق ذكره، ص 116.

أ- **القروض العامة:** هي عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وذلك طبقاً لإذن يصدر من السلطة المختصة، وتنقسم القروض العامة إلى:¹

- القروض الإجبارية والقروض الاختيارية: القروض الاختيارية هي التي تعلن الدولة عن مقدارها وشروط الاكتتاب بها وموعد سدادها ثم تترك للجمهور حرية الإقراض أو عدمه، أما القروض الإجبارية فهي تلك القروض التي تستعمل فيها الدولة ما لها من سلطة في إجبار الجمهور على إقراضها.

- قروض خارجية وقروض داخلية: إذ كان التمييز بين القروض الاختيارية والإجبارية يتم على أساس وجود عنصر الاختيار في الاكتتاب من عدمه، فإن التمييز بين القروض الداخلية والخارجية إنما يتم على أساس مصدر القرض، فإذا كان مصدره خارجياً عد القرض خارجياً، وإن كان مصدره داخلياً عد القرض داخلياً، ومن ثم فطابع القرض يتحدد بمكان إصدار القرض، فإذا تم إصداره في السوق الداخلية أي السوق الوطنية عد القرض داخلياً، أما إذا تم إصداره في أسواق أخرى عد القرض خارجياً.

- القروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل: يمكن التمييز بين القروض على أساس موعد سدادها فنكون أمام قروض طويلة الأجل إذا كان موعد سدادها طويلاً، والقروض قصيرة الأجل هي القروض التي تدفع بعد مدة قصيرة لا تزيد على السنة، وتعقدتها الدولة بقصد مواجهة بعض احتياجاتها المالية المؤقتة خلال السنة المالية.

ب- **الإصدار النقدي:** يعد الإصدار النقدي أحد الوسائل التمويلية لإيرادات الدولة تملك الدولة وحدها حق إصداره، وعادة ما تلجأ إليه الدولة إما لتمويل برنامج استثماري له أهمية خاصة لا تتاح له موارد التمويل الأخرى، أو لسد ما قد تعجز الأخرى (الضرائب، أو القروض...) عن توفير الأموال اللازمة له أو في حلة عجز الموازنة العامة للدولة، ومع أهمية هذا المورد فقد أثار كثيراً من النقاش وكثرت حوله تحفظات نظراً لما يحدثه من آثار سيئة على الاقتصاد الوطني كحالة تضخم.²

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة في الجزائر

يتمثل النشاط المالي للدولة في سبيل تلبية الحاجات العامة للأفراد، وذلك بصرف مبالغ مالية وهي ما تعرف بالنفقات العامة، حيث يتم تغطيتها عن طريق الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من الضرائب والرسوم والقروض.... الخ، وتصنف هذه النفقات في موازنات الدول تصنيفاً خاصاً بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري لتحديد كيفية توزيع نفقاتها، خاصة وأن النفقات تتميز بقاعدة

¹ - عادل فليح العلي، "المالية العامة والتشريع المالي الضريبي"، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 152-155.

² - هشام مصطفى الحمل، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص 176.

التخصيص أي أنه لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر إلا في حدود ضيقة جدا وهذا لضمان سير متوازن لمختلف المصالح.

تبوب النفقات العامة في موازنة الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير و نفقات التجهيز وذلك يعود للتفرقة بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تنتجه والأهداف التي ترمي الدولة إلى تحقيقها حسب كل نوع من أنواع النفقات وفي هذا ييوبها المشرع المالي الجزائري إلى:

- نفقات التسيير.

- نفقات التجهيز.

أولا: الهيكل التنظيمي لميزانية التسيير

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية المتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب.... الخ.

وترتبط مدونة ميزانية التسيير بوحدات قاعدية مندمجة مع بعضها البعض وهي الفصل، المادة، الفقرة، العنوان القسم.¹

- **الفصل:** يمثل الفصل الوحدة الأولية لتخصيص الاعتمادات وهو يبوب النفقات حسب طبيعتها أو أغراض استعمالها مثلا: الفصل 01-31 في ميزانية التسيير لوزارة ما يجمع كل الاعتمادات المخصصة للتعويضات الأساسية للموظفين العاملين في الإدارة المركزية، ولا يحتوي على أي اعتماد موجه لهدف آخر.

- **المواد وال فقرات:** تقسم الفصول أو الأبواب بدورها إلى مواد وفقرات ويعتبر المشرع الجزائري المادة كمستوى تنفذ التسيير بحسبه، ويستخدم هذا التقسيم إلى مواد وفقرات من قبل الوزارات من أجل التسيير الحسن لرخص الموازنة.

- **العنوان:** يناسب تجميع الإعتمادات في عناوين الحاجة للعرض التأليفي للنفقات العامة، بما يسمح بمواجهة التقسيم المعمول به على مستوى الفصول، وزيادة على ذلك فإنه عبر هذا التقسيم لنفقات الميزانية العامة للدولة حسب العناوين، يتم تكريس وجود النظرة الاقتصادية لتقسيم النفقات العامة في ثلاث أصناف كبيرة هي: نفقات تسيير المصالح العمومية، نفقات التحويل و نفقات رأس المال.

¹ - بن نوار بومدين، "النفقات العامة على التعليم"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، غير منشورة)، الجزائر، 2010/2011، ص 27.

- الأقسام: ويوزع العنوان إلى أقسام تتناسب مع معايير متنوعة إدارية، وظيفية، اقتصادية أو قطاعية ويساعد التبويب إلى أقسام على سهولة التمييز بين مختلف أصناف النفقات ويسمح أيضا بمتابعة أهداف محددة تتغير حسب طبيعة النفقات.

تم عملية تبويب نفقات التسيير إلى أربعة عناوين وهي محددة في المادة رقم 24 من القانون رقم 84/ 17 المؤرخ في 07/ 07/ 1984 المتعلق بقانون المالية

✓ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

✓ تخصيصات السلطات العمومية.

✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

✓ التدخلات العمومية.

العنوان الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

وهي عبارة عن اعتمادات ممنوحة لتغطية أعباء الدين العام وكذلك الأعباء المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا العنوان خمسة أقسام هي: ¹

- القسم الأول: دين داخلي قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).

- القسم الثاني: دين داخلي الدين غير الثابت (دين عائم) فوائده سندات الخزينة.

- القسم الثالث: دين خارجي وهو خاص بالعقود التي تبرم بين المؤسسات الجزائرية و المؤسسات الأجنبية.

- القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات وهي ناجمة عن الانخفاض في الإيراد.

العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية

ويحتوي هذا العنوان على الاعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية السياسية ذات الطبيعة السيادية مثل المجلس الوطني الشعبي ومجلس الأمة والمجلس الدستوري والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي... الخ وباعتبار أن هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات فإن النفقات التي يتضمنها القسمين الأول والثاني يجمع في ميزانية التكاليف المشتركة. ²

¹ - زكري محمد، "دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، اقتصاد كمي جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، غير منشورة)، الجزائر، 2013/2014، ص10.

² - بن نوار بومدين، "النفقات العامة على التعليم"، مرجع سبق ذكره، ص29.

العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

وتتمثل في النفقات اللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والمعدات والعتاد وتتكون من الأقسام التالية:¹

- القسم الأول: المستخدمين: رواتب العمال.
- القسم الثاني: المستخدمين: المعاشات والمنح العائلية.
- القسم الثالث: المستخدمين: النفقات الاجتماعية.
- القسم الخامس: أعمال الصيانة.
- القسم السادس: إعانات التسيير.
- القسم السابع: النفقات المختلفة.

العنوان الرابع: التدخلات العمومية

يضم هذا العنوان أساسا التحويلات في الميادين الاجتماعية والاقتصادية ومختلف عمليات الدعم والمساعدة والتضامن ويضم سبعة أقسام هي:²

- القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية مثل: إعانات الجماعات المحلية.
- القسم الثاني: الأنشطة الدولية مثل: المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.
- القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي مثل: تقديم المنح الدراسية.
- القسم الرابع: النشاط الاقتصادي والتشجيعات والتدخلات مثل: الإعانات الاقتصادية والمكافآت.
- القسم الخامس: إسهامات اقتصادية مثل: إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية.
- القسم السادس: الإعانات الاجتماعية مثل: المساعدات والتضامن.
- القسم السابع: النشاط الاجتماعي مثل: مساهمة الدولة في صناديق المعاشات والتأمين الصحي.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لميزانية التجهيز

يقصد بنفقات التجهيز تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، فإذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات فإن نفقات التجهيز أو الاستثمار توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي وتمثل قائمة ميزانية نفقات الاستثمار والتجهيز الوثيقة الأساسية للميزانية لعمليات التجهيز والاستثمار ولا يمكن لأية عملية أن تنجز

¹ - بصديق محمد، "النفقات للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، (مذكرة تدخل ضمن نيل متطلبات شهادة ماجستير، التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2008/2009، ص 99.

² - علي زغدود، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 33.

إلا إذا كانت مسجلة، وتجدر الإشارة إلى أنه تختلف الاعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التسيير عن تلك التي تخصص لسد نفقات الاستثمار فحسب المادة 35 من قانون 17/84 الناظم للقوانين المالية تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة وفق المخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة¹ في ثلاثة عناوين هي:

- العنوان الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

- العنوان الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

- العنوان الثالث: النفقات الرأسمالية الأخرى.

يتم توزيع الاعتمادات المخصصة إلى ثلاثة عناوين السالفة الذكر بعد ذلك تقسم إلى أقسام مشتركة بين العنوان الأول والثاني أما العنوان الثالث فهو غير معني التقسيم وفيما يلي الأقسام الخاصة بالعنوان الأول والعنوان الثاني.²

- القطاع رقم 0: المحروقات.

- القطاع رقم 1: الصناعات التحويلية.

- القطاع رقم 2: الطاقة والمناجم.

- القطاع رقم 3: الفلاحة والري.

- القطاع رقم 4: الخدمات.

- القطاع رقم 5: المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.

- القطاع رقم 6: التربية والتكوين.

- القطاع رقم 7: المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.

- القطاع رقم 8: المباني والسكن و وسائل التجهيز.

- القطاع رقم 9: استثمارات أخرى.

تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية، فصول ومواد حيث تصور بطريقة أكثر دقة للنشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار .

كما تتضمن ميزانية التجهيز أنواعا أخرى قد لا تكون محتواة في القطاعات السابقة مثل: نفقات المخططات البلدية للتنمية (PCD)، كما يتضمن تحويلات رأسمالية (نفقات تحويلية رأسمالية) عديدة نذكر

¹- علي زغدود، "المالية العامة"، نفس المرجع السابق، ص34.

²- بن نوار بومدين، "النفقات العامة على التعليم"، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

منها على سبيل المثال: صندوق تطوير مناطق الجنوب، صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز صندوق ترقية التنافسية الصناعية، الأعباء المرتبطة بمديونية البلديات، إعادة رسملة البنوك... الخ.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للإطار النظري للسياسة المالية تبين لنا أنها من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة للتدخل والتحكم والتوجيه لمختلف قطاعاتها، ومدى تحقيقها لمختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

فقد عرفت السياسة المالية تطورات جوهرية حسب المدارس الفكرية التي تعرضت لها، حيث تم تحييدها في الفكر الكلاسيكي (نتيجة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية) لتصبح متدخلة في الفكر المعاصر لاعتبار السياسة المالية أداة الدولة في الإشراف على النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها (الإيرادات العامة، النفقات العامة) المؤثرة على المتغيرات الاقتصادية (من دخل وطني، مستويات الأسعار...) في سبيل معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

إن السياسة المالية أداة تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي وهي تتمثل في النفقات والإيرادات والموازنة العامة، كما تبين أن السياسة المالية في الدول النامية تركز بدرجة كبيرة على الانفاق العام وهذا راجع لتدهور اقتصادياتها وهشاشة بنائها التحتية على عكس الدول المتقدمة التي تقلل من هذا الأخير في سياستها وإن كانت هذه السياسة من أقوى السياسات فإنها لا تفني بالغرض إذا ما استخدمت بمفردها وبمعزل عن السياسات الأخرى لذلك وحتى تتم الاستفادة من هذه السياسة وتحقيق الأهداف المحددة يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين كل من السياسة المالية والنقدية الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات وتوزيع أفضل للموارد الاقتصادية والمالية.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر السياسة المالية

على البطالة

تمهيد:

واجهت الجزائر مشاكل تشغيل جدية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية خصوصا تلك المتعلقة بظاهرة البطالة بكافة أشكالها وما يترتب عنها من مشاكل، فقد ارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات مخيفة وصلت إلى 20% عام 1993 لكن عودة ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة وانتهاج الجزائر استراتيجيات وإصلاحات اقتصادية أعطى دفعا جديدا للسياسة المالية حيث ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كارتفاع نسب النمو، ومعدلات الاستثمار بسبب ارتفاع النفقات العمومية مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة في السنوات الأخيرة.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تأثير السياسة المالية على البطالة من خلال المباحث الثلاث

التالية:

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر.

المبحث الثاني: الإرتباط المتعدد.

المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي للبطالة.

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر

لاشك أن ظاهرة البطالة تكاد تكون عامة بين مجتمعات العالم المتقدم أو النامي، و قد تزايدت حدتها في البلدان النامية، وبالتالي فإن البطالة في الجزائر قائمة و تمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة أدت إلى ظهورها و تفاقمها، وقد تبنت الجزائر عدة برامج وسياسات من أجل الحد من هذه الظاهرة.

المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

بقيت ظاهرة البطالة الشغل الشاغل "للدولة الجزائرية"، لما لهذه الظاهرة من تأثير سلبي على نفسية الفرد، و على ازدهار واستقرار المجتمع، والشكل الموالى يبرز لنا تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

الجدول رقم (03-01): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

السنوات	معدل البطالة
1990	19.7
1991	19.9
1992	20.7
1993	19.9
1994	16.2
1995	15.8
1996	16.7
1997	15.6
1998	14.2
1999	13.8
2000	14.2
2001	15.7
2002	16.1
2003	16.7

18.4	2004
18	2005
16.4	2006
15.7	2007
14.2	2008
14.9	2009
12.6	2010
14.7	2011
14.7	2012
14.9	2013
13	2014

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد <http://www.bank-of-algeria.dz> Site internet : 26/04/2016

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه يمكن أن نقسم المراحل التي مرت بها البطالة في الجزائر إلى أربعة مراحل كمل يلي:

المرحلة الأولى: الفترة الممتدة من 1990 إلى 1993

سجلت هذه الفترة ارتفاعا لمعدلات البطالة، حيث كانت تتراوح بين 19.7 % إلى 20.7% هذا نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد والتي كانت ناجمة عن انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض وتقلص مدا خيل الجباية البترولية من جهة و عجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى، لأن في الواقع هذه الزيادة في البطالة تجدد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في بلادنا خلال هذه الفترة، لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار وهذا الأخير سجل تراجعاً كبيراً خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد ضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية و دفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل، بالإضافة إلى غياب سياسة واضحة للتشغيل أدت إلى تزايد العمل الموازي وغير الرسمي خاصة في مجال النشاط التجاري، ومما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي حوالي

400000 إلى 600000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا، كل هذه العوامل زادت من تفاقم البطالة خلال هذه الفترة¹.

المرحلة الثانية: الفترة الممتدة من 1994-1999

أما هذه الفترة فقد شهدت تراجعاً في معدلات البطالة، إذ انخفضت نسبتها في غضون خمس سنوات حيث انتقلت من حوالي 16.2% سنة 1994 إلى 13.8% سنة 1999، ونعتقد أن هذا الانخفاض راجع للأسباب الأمنية فأغلب العمال قاموا بالتخلي على مناصبهم وخاصة في الجانب النسوي وكما هو معلوم أنه أيضاً خلال هذه الفترة تراجع عدد السكان وهذا أيضاً يعد من الأسباب التي أدت إلى انخفاض معدلات البطالة خلال هذه الفترة.

المرحلة الثالثة: الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005

سجلت هذه الفترة ارتفاعاً محسوساً في معدلات البطالة وهذا راجع حسب اعتقادنا إلى تحسن الظروف الأمنية في البلاد وتزايد الطلب على العمل.

المرحلة الرابعة: الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014

عرف مسار الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة أوضاعاً اقتصادية واجتماعية أكثر استقراراً مقارنة بالفترات السابقة، حيث تحسنت كثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تزامنت مع حدوث ارتفاع غير مسبوق لأسعار البترول والعوائد البترولية، كل هذه المعطيات دفعت بالحكومة الجزائرية لانتهاج سياسة تنموية توسعية من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وبرنامج المخطط الخماسي الذين كان لهم وقع على الأوضاع الاقتصادية عموماً وعلى عالم الشغل خصوصاً من خلال تحقيق انخفاض نسبي في نسبة البطالة ورفع في معدلات التوظيف².

المطلب الثاني: أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر

إن للبطالة أسباب كثيرة ومتنوعة منها ما هو خارج عن إرادة الدولة ومنها ما هو نابع من سياسة الدولة، ولكن مهما اختلفت الأسباب كلها تؤثر في جانب العمل.

¹ - شلالى فارس، "دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004"، مرجع سبق ذكره ص 70.

² - قطاف ليلي، بن عواق شرف الدين أمين، "تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية للفترة (2001-2014)"، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014، الجزء الثاني، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2003، ص 136.

أولاً: الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة

وهي الأسباب التي تكون خارج نطاق الدولة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وهي كما يلي:¹

1- تغيرات أسعار المحروقات: حيث يرتبط الاستثمار في الجزائر وتمويله بالمداد الخيل الجبائية، مما يؤثر على خلق فرص للتشغيل.

2- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية: حيث أن انخفاض النمو في الدول المتقدمة يؤدي إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية و منها الجزائر، بالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان لها أثر على مستوى الدخل و من ثم قطاع التشغيل، و قد تكررت هذه الأخيرة منتصف سنوات الثمانينات وسنة 2009 نتيجة انخفاض أسعار النفط تحت تأثير ركود اقتصاديات الدول المتقدمة الناتج عن التداعيات السلبية للأزمة المالية الأخيرة، حيث انخفضت أسعار النفط و تراجع معها حاصلات صادرات الجزائر من العملة الصعبة بما نسبته 42.64%.

3- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي: إن أي انكماش في أطراف التبادل التجاري الدولي يؤثر على مستوى الدخل الوطني و قدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة، حيث أن انخفاض سعر الدولار أدى إلى إضعاف لقدرتها الشرائية، لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي و بالتالي تأثر استيرادها من السلع التامة الصنع.

4- نمو عدد السكان: يؤدي عدد السكان في أي مجتمع دوراً أساسياً في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع عدم وجود مواكبة مستمرة في زيادة الإنتاج في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها إلى انخفاض في مستوى المعيشة و انتشار ظاهرة البطالة بمختلف صورها، وهو ما حدث فعلاً في الجزائر.

ثانياً الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية

إن السياسات المتعاقبة بينت مدى هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة غير مباشرة و تتمثل هذه السياسات فيما يلي:²

1- عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل: إن عدم التنسيق بين التعليم والتوظيف قد يؤدي إلى تراجع عائد التعليم وهذا نتيجة الحصول على مناصب عمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية حيث

¹ - زغدار أحمد، حميدي كلثوم، "تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحيى فارس، العدد 09، الجزء 02، ديسمبر 2015، ص 29-30.

² - زغدار أحمد، حميدي كلثوم، "تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014"، مرجع سبق ذكره، ص 31-33.

أن لهذه الأخيرة نمطية غير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين وخاصة ذوي المؤهلات المتوسطة مما أدى إلى زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل و عدم التجانس في هيكله بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى، مع عدم وجود طلب مماثل لها وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل.

2- قوانين العمل وتشريعاته: إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر سنة 1990 بحيث أن محتواه له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية والحرية النقابية للعمال وأرباب العمل وحق الإضراب ودور مفتشية العمل وإدارة الشغل، فمن الواضح أن الانتقال من نظام القانون الأساسي والتنظيمي إلى قانون اتفاقية العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغيير سياسة التوظيف بحيث صار انتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة، يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي و قطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص اتسم بالجمود مما جعله مسؤولا عن تزايد البطالة، و بروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص و القطاع غير الرسمي و بالتالي حجب فرص عمل إضافية عن الداخلين الجدد لسوق العمل وتزايد معدلات البطالة.

3- قلة المؤسسات البحثية: إن عدم وجود مخابر بحث لدى المؤسسات وعدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث وعدم التنسيق بين مراكز الدراسات والبحوث التطبيقية وبين المؤسسات الاقتصادية أدى إلى قلة التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الجزائر والذي يعد أحد أسباب زيادة البطالة، حيث يرى البعض كما أن ثبات حجم الإنتاج وارتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان إلى خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية ويرفع عدد العاملين الغير المباشرين في هذه الأنشطة.

4- تخطيط القوى العاملة: إن سوء تخطيط القوى العاملة يعد سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة، حيث أن هدف تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما تحقيق فائض وتراكم رأسمالي يعاد استثماره ومن ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، ويساهم تخطيط القوى العاملة في معرفة وتقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات والقدر المتوفر منها في المجتمع والتعرف على الفجوات بين المطلوب والمتوفر، أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب

الإنتاجية وبالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كما ونوعا ولاشك أن وجود التخطيط السليم لقوى العاملة يحد من البطالة كما يؤدي إلى توجيه العمالة على القطاعات الأكثر حاجة إليها.

5- التوزيع الجغرافي للسكان: تعاني الجزائر من اختلال في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق المختلفة وأدى هذا التباين في التوزيع الجغرافي إلى ظهور نسبة البطالة في التجمعات السكانية الكثيفة مما أدى إلى الطلب المتزايد على الخدمات الاجتماعية كما خلق ضغوطا على المنشآت الإنتاجية ومن ثم خلل في سوق العمل الجزائري.

إضافة إلى ذلك هناك بعض الأسباب الاقتصادية والموضوعية، نذكر منها:

- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في الجزائر على مدار العقود الماضية، وما أنجر عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة.

- انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر، وما يترتب عنها من تبديد للأموال التي كان من المستطاع تسخيرها لخلق الآلاف من مناصب العمل.

المطلب الثالث: طرق معالجة البطالة في الجزائر

محاولة لوضع حدّ لتفاقم مشكلة البطالة، ومواجهة الاختلال الحاد في سوق العمل، أنشأت السلطات العمومية في الجزائر أجهزة جديدة و متنوعة لإدماج الشباب مهنيا، و أجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية أو لأسباب أخرى، وفيما يلي أهم هذه البرامج:

أولا: الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل: نجد ضمن هذه الأجهزة برنامجين وهما:

1- برنامج تشغيل الشباب: هو أول برنامج شرع في تطبيقه سنة 1989 ، وهو موجه لفئة الشباب المتراوح أعمارهم ما بين 16 و 27 سنة، ويتعلق بمنح المستفيدين منه عملا مؤقتا في ورشات ذات منفعة عامة، يمول برنامج تشغيل الشباب من طرف الدولة عن طريق " صندوق مساعدة تشغيل الشباب " الذي تم إنشائه خصيصا لذلك . ونتجت عدة نقائص في هذا البرنامج (إدارية ومالية)، مما جعل السلطات تقترح برنامجا آخر هو " جهاز الإدماج المهني للشباب " سنة 1990.¹

2- جهاز الإدماج المهني للشباب DIPJ: لقد كانت المبادئ الأساسية لهذا البرنامج تهدف أساسا إلى ترقية روح المبادرة والمقاولة لدى الشباب وتمييزها، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو من خلال

¹ - سميرة عابد، زهية عبا، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والآفاق"، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 79.

جمعياتهم وتنمية المبادرات المحلية وتأمين الطاقات مع استغلال كل الإمكانيات المتاحة للتشغيل بإعطاء الأولوية للعمل الدائم، وقد ضم هذا الجهاز ثلاث أنظمة تمثلت فيما يلي:¹

- التشغيل المأجور الناتج عن المبادرات المحلية (ESIL): يتعلق بالتشغيل المرتبط بأشغال المنفعة العامة تقوم هذه الفكرة على التشغيل المؤقت، وهذا بتشغيل الشباب العاطل من طرف الجماعات المحلية لفترات من 6 إلى 12 شهرا بأجرة موازية للحد الأجر لعام 1991 والمقدرة ب 2500 دج.

- التعاونيات: تقدم مساعدة من طرف الدولة من أجل إنشاء تعاونيات هذا عن طريق استغلال الطاقات المحلية، وكذا البرامج المفتوحة من طرف الشباب، يمكن أن تصل إلى 30 % من تكلفة المشروع والتي لا تتجاوز 500 ألف دج، حيث كانت تكلفة المنصب الواحد للعمل لا تتجاوز 5010 ألف دينار جزائري وتمنح للتعاونيات الفردية أو الجماعية التي قبلت ملفاتها، و 70 % المتبقية من تكلفة المشروع تمنح على شكل قروض بنكية 3، مسيرة لمدة خمس سنوات، إضافة إلى التسهيلات الإدارية والإعفاء الضريبي لمدة ثلاث سنوات وتخفيض لسعر التجهيزات.

- التكوين: إعداد الشباب مهنيا، والمساعدة في عمليات التدريب خاصة في إطار التعاونيات ويكون لفائدة التعاونيات ومرتبطة بميدان العمل، إذ لا يتعدى التكوين مدة 06 أشهر داخل مؤسسات التكوين القريبة من المشروع، قصد معرفة ظروف سير المشروع وكيفية استعمال العتاد، أضف إلى أن هذا الجهاز يأخذ على عاتقه تكلفة الأجور للمؤسسات التي تعمل على تشغيل الشباب (طالبي العمل لأول مرة) وهذا لمدة ستة أشهر وتشجيعا لتشغيل الشباب يقوم الجهاز لمدة عامين بدفع الاشتراكات الاجتماعية بحيث 7% من هذه الاشتراكات يدفعها الجهاز و 5% يدفعها المستخدم.

ثانيا: أجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية: إن لمكافحة البطالة وخاصة لدى البالغين السن القانوني للعمل والعاطلين عن العمل وامتصاص جزء منهم فكرت الجزائر في حلول مؤقتة تمثلت في إنشاء أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، أنشأت عام 1996، تتمثل مهامها الأساسية في:

- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها عمالة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

¹ - عمور محمد، "أسباب اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، ديموغرافيا، جامعة الجزائر، غير منشورة) الجزائر، 2006/2007، ص 41-42.

وتتمثل هذه البرامج التابعة للوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في:¹

1- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة LAIG: هي عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلديات مقابل تعويض محدد بـ 3000 دج لكل شهر تكون الاستفادة منه لشخص واحد في كل عائلة دون أي شرط محدد عدا الأشخاص البالغين السن القانونية للعمل والعاطلين عن العمل، وأن طريقة تشغيلهم تتم وفق القوانين الخاصة بالتشغيل العادي، ولا يشكل هذا النوع من الشغل أو العمل علاقة عمل بل هو حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن، لقد سمح هذا الجهاز بالتخفيف من حدة البطالة ولو بصفة ضئيلة.

2- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO: أنشأ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1997 ويهدف هذا البرنامج إلى تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نموًا بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات ومشاريع أخرى خاصة بالإصلاحات الحضرية، وما يميز هذه الأشغال بأنها لا تتطلب تأهيل عالي ولا معدات ضخمة، وقد وجد هذا الجهاز بغرض التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفئات السكانية المحرومة ولدعم وتحسين النشاط الاجتماعي للدولة.

3- عقود ما قبل التشغيل CPE: إن هذا البرنامج الذي انطلق في شهر جويلية 1998 والذي كان موجها للشباب ذوي الشهادات والعاطلين عن العمل الجامعيين و التقنيين و الذين تتراوح أعمارهم ما بين (19 و 35 سنة)، كما يدمج هذا البرنامج ضمن مستفديه من فئة البطالين، الذين سبق لهم أن اشتغلوا في إطار برامج العمل المؤقت، و تستغرق مدة التوظيف سنة، و تموله وكالة التنمية الاجتماعية كليا من صندوق الخزينة، و يمكن تجديد هذا العقد مرة واحدة و لمدة ستة أشهر، و بعد انقضاء سنة يتحصل المستفيد من عقد ما قبل التشغيل على شهادة عمل، يمكن تقديمها لاحقا عند أي توظيف.²

4- برنامج القرض المصغر MC: تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل، وهي وكالة ذات طابع خاص تتمثل في شبكة لامركزية تضم 49 تنسيقية ولائية (منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة) موزعة عبر كافة أرجاء الوطن

¹ - سليم عقون، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

² - ريمي رياض، ريمي عقبة، "أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر (دراسة مقارنة بين الفترتين 1990-1998 و 1999-2010)، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، ص 12.

وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر، وبالتالي يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجاً يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع و هو موجه إلى أشخاص بدون عمل و لكنهم قادرين على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض (إذا كانت سلفة ثلاثية وهي أغلب القروض تكون بالتعاون مع البنك أما الحالة الخاصة وهو قرض بدون فائدة لشراء المادة الأولية فمن الوكالة لوحدها) في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة تصل إلى غاية (1000000 دج) يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل، وتكون مرفوقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على المساهمة الشخصية للمستفيد ، وسلفة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، و مساهمة البنك في شكل قرض بنكي، ويهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين مباشرة مشاريعهم و إنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة و الفقر.¹

ثالثاً: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة ستة وثلاثين (36) شهراً، وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان الاجتماعي ، كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.²

ابتداء من سنة 1994 ، شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية، وانطلاقاً من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 ، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة

¹ - سليمان ناصر، عواطف محسن، "القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الجزائر"، ملتقى دولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس، يومي 27-29 جوان 2013، ص 06.

² - زكرياء مسعودي، حميدانو صالح، زلاسي رياض، "دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر"، ملتقى وطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة يومي 18 و 19 أفريل 2012، ص 10.

إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تمّ توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منسطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصّصة لهذا الشأن، وابتداء من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج، وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.¹

رابعا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-295 الموافق ل08 سبتمبر 1996 توضع تحت سلطة رئيس الحكومة وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية لتقديم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية كما تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وخاصة الإعانات وتخفيض نسب الفوائد ، حيث تبلغ هؤلاء الشباب ذوي المشاريع الذين ترشحت مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية لمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها، وبعدها تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة.²

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: تجاوزا للصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية وتشجيعا لجلب الاستثمارات الوطنية قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تهتم بتطوير الاستثمار ومتابعة عملياته وتسهيل الإجراءات الخاصة لانطلاق المشاريع وكان ذلك خلال سنة 2001 بموجب الأمر 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار، وتعتبر الوكالة الوطنية لتطوير

¹ - محمد زيدان، محمد يعقوبي، "فعالية الموارد التمويلية المتاحة لمؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري في تحقيق السلامة المالية لنظام

الضمان الاجتماعي"، ملتقى دولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير تجارب الدول، جامعة حسبية بن بوعلوي، الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص 12.

² - بوسهمين أحمد، بلحاج فراحي، "دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار"، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي 24-25 أبريل 2006، ص 03.

- الاستثمار، مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف أساسا إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة المشاريع، وتسهيلا لمهام الوكالة دعمت بثلاثة أجهزة وهي كالتالي:¹
- المجلس الوطني الاستثماري: ويقع تحت الرئاسة المباشرة لرئيس الحكومة ويتكفل بما يلي:
 - ✓ اقتراح إستراتيجية لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته.
 - ✓ تحديد تدابير وتحفيزات لدعم الاستثمارات لمسايرة التطورات الاقتصادية.
 - ✓ تشجيع إنشاء المؤسسات، وتحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من امتيازات النظام الاستثنائي.
 - الشباك الوحيد: يشمل كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار ويقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية وذلك بالتنسيق مع كل الهيئات والإدارات منها المركز الوطني للسجل التجاري، مديرية الضرائب، الوكالات العقارية، لجان دعم الاستثمارات المحلية، مديرية السكن والتعمير، مديرية التشغيل الخزينة العمومية وكل البلديات المعنية، وذلك من أجل تخفيف إجراءات تأسيس المؤسسات.
 - صندوق دعم الاستثمار: وهو مكلف بتقديم التمويل للمساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات، ورغم وجود كل هذه الهيئات إلا أن وتيرة تقدم الاستثمار لم تنل الغاية المرجوة، لذلك تم تعديل للأمر رقم 03/01 بإصدار نص جديد لتشجيع الاستثمار وهو الأمر رقم 08/06، حيث عزز مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالسماح لها بمتابعة أفضل الاستثمارات من خلال الإعلام والتبسيط وكذا مراقبة احترام المستثمرين للالتزامات المحددة.

¹ - لوكادير ملحة، "دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، قانون التنمية الاقتصادية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، غير منشورة، الجزائر، 2012/2011، ص ص 45-48.

المبحث الثاني: الارتباط المتعدد

إن الارتباط البسيط يكون بين ظاهرتين إحصائيتين، بحيث يتأثر المتغير المرتبط (Y) بمتغير واحد يعرف بالمتغير المستقل، وعندما تشارك أكثر من ظاهرتين بحيث يصبح من الصعب فصل أثر كل متغير على متغير المعتمد في الواقع التطبيقي تسمى العلاقة بين المتغير المفسر (Y) والمتغيرات المفسرة ($X_1, X_2, X_3, \dots, X_n$) بالارتباط المتعدد.

المطلب الأول: تعريف الارتباط المتعدد والخطوات الأساسية لدراسته

سننتقل في هذا المطلب إلى تعريف الارتباط المتعدد بالإضافة إلى مراحل دراسة:¹

أولاً: تعريف الارتباط المتعدد

يختص الارتباط المتعدد في دراسة العلاقة بين ظاهرتين أحدهما الظاهرة الناتجة (Y) والأخرى مجموعة

الظواهر المسببة

ثانياً: الخطوات الأساسية لدراسة الارتباط المتعدد

من أجل دراسة الارتباط المتعدد يجب المرور بالخطوات التالية:

- تحديد العوامل المؤثرة في المتغير Y التابع (عددا ونوعا).

- اختيار المتغيرات المستقلة.

- حساب معامل الارتباط المتعدد للعلاقة الارتباطية.

- اختيار دلالة معامل الارتباط المتعدد.

- تحديد نوع معادلة التمثيل بناء على طبيعة العلاقة المدروسة.

- حساب ثوابت معادلة التمثيل بطريقة المربعات الصغرى.

1- اختيار المتغيرات المستقلة والهامة: يتميز الارتباط المتعدد بكثرة متغيراته والتي إذا دخلت في معادلة

التمثيل زادتها تعقيدا، لذلك يحاول الباحثون الاقتصاديون الاقتصار على الهامة منها فقط في حين يتم

حذف باقي المتغيرات.

¹ - معتوق أحمد، "الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 141.

2- حساب معامل الارتباط المتعدد: يبين هذا المعامل العلاقة التي تربط بين المتغير التابع (المفسر) أو المتغيرات المستقلة (المفسرة) ويتم حسابه رياضياً كما يلي:

$$R^2 = \frac{\sum \hat{Y}_i^2}{\sum Y_i^2}$$

$$= 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum Y_i^2}$$

حيث أن $\sum e_i^2$ تمثل مجموع مربعات الفروق بين القيم الحقيقية Y_i والقيم التقديرية \hat{Y}_i
 $r =$ معامل الارتباط البسيط ويتم حسابه بأخذ الجذر التربيعي لـ r^2
 حيث $1 \geq r \geq -1$ و $r^2 > r^2$

r^2 : معامل التحديد المتعدد يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

\bar{r}^2 : معامل التحديد المعدل أو المصحح يمكن حسابه وفق الصيغة التالية:¹

$$r^2 = 1 - (1 - r^2) \left[\frac{n-1}{n} \right]$$

حيث n تمثل عدد المشاهدات

K عدد المعالم المقدرة

المطلب الثاني: أنواع الارتباط المتعدد

هناك نوعان للارتباط المتعدد هما:

أولاً: التعدد الخطي التام: إن هذه الحالة صعبة التحقق في الواقع العلمي وذلك لأنها تتحقق في حالة كون ارتباط خطي تام بين متغيرين مستقلين أو أكثر ويمكن في هذه الحالة التعبير من واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة بتركيب خطي للمتغير أو المتغيرات المستقلة الأخرى، ولتوضيح هذه الحالة نفترض وجود نموذج انحدار خطي متعدد يحتوي متغيرين مستقلين كما يلي:²

$$Y_t = B_0 + B_1 x_1 + B_2 x_2 + M_t$$

¹ - حسين علي بجيت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص 164.

² - حسبت علي بجيت، سحر فتح الله، نفس المرجع السابق، ص 233-234.

حيث يمكن تقدير معلمات النموذج بالصيغة التالية:
 $\hat{B} = (\hat{X}\hat{X})^{-1} \hat{X}Y$
 ويكون محدد المصفوفة بالشكل التالي:

$$|\hat{X}\hat{X}| = \begin{vmatrix} \sum x_1^2 & \sum x_1 x_2 \\ \sum x_1 x_2 & \sum x_2^2 \end{vmatrix} \\ = (\sum x_1^2)(\sum x_2^2) - (\sum x_1 x_2)^2$$

عندما يكون هناك ارتباط خطي تام بين قيم مشاهدات المتغيرين المستقلين x_1 و x_2 يمكن التعبير عنهما

$$x_2 = px_1 \quad \text{كما يلي:}$$

حيث p عبارة عن قيمة ثابتة لا تساوي الصفر فالمحدد $|\hat{X}\hat{X}|$ يكون:

$$|\hat{X}\hat{X}| = \begin{vmatrix} \sum X_1^2 & p \sum X_1^2 \\ \sum X_1^2 & p^2 \sum X_1^2 \end{vmatrix} \\ = (\sum x_1^2)(p^2 \sum x_1^2) - (p \sum X_1^2)(p \sum X_1^2) \\ = p^2 (\sum x_1^2)^2 - p^2 (\sum x_1^2)^2 \\ = 0$$

في هذه الحالة لا يمكن تقديم معالم المربعات الصغرى العادية لأنه لا يمكن الحصول على مقلوب⁻¹

$(\hat{X}\hat{X})$

حيث أن أعمدة مصفوفة البيانات X غير مستقلة خطياً عن بعضها البعض، وهذا ما يجعل أعمدة المصفوفة $(\hat{X}\hat{X})$ بدورها غير مستقلة، وبالتالي فإن محدد المصفوفة $(\hat{X}\hat{X})$ سيكون مساوي للصفر وتسمى هذه المصفوفة بالمصفوفة الشاذة فتتجاهل طريقة المربعات الصغرى تحت وطأة ارتباط الخطر المتعدد التام.

ثانياً: التعدد الخطي غير التام: إن التعدد الخطي غير التام هو الحالة الأكثر حدوثاً في دراسات القياس الاقتصادي خاصة تلك التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية وهذا نتيجة لتحرك هذه السلاسل في اتجاه واحد لمختلف المتغيرات الاقتصادية، حيث تكون علاقة ارتباطية بدرجات متفاوتة بين المتغيرات المستقلة، ولتوضيح ذلك نفترض النموذج التالي:¹

$$Y_t = B_0 + B_1 x_1 + B_2 x_2 + M_t$$

¹ - حسين علي بخيت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، مرجع سبق ذكره، ص 235.

ووجود علاقة خطية غير تامة بين متغيرين X_1 ، X_2 يمكن صياغتها بالمعادلة التالية:

$$X_2 = p X_1 + v$$

$$\sum X_1 v = \sum v = 0 \quad \text{حيث } v \text{ متغير يمكن تمثيله بالمقدار الآتي:}$$

وعليه يمكن كتابة محدد المصفوفة كالتالي:

$$|\dot{x} \ x| = \begin{vmatrix} \sum X_1^2 & \sum X_1(pX_1 + v) \\ \sum X_1(pX_1 + v) & \sum (pX_1 + v)^2 \end{vmatrix}$$

$$|\dot{x} \ x| = \begin{vmatrix} \sum X_1^2 & \sum X_1^2 + \sum X_1 v \\ p \sum X_1^2 + \sum X_1 v & p^2 \sum X_1^2 + 2p \sum X_1 v + \sum v^2 \end{vmatrix}$$

$$= [p^2 (\sum X_1^2)^2 + 2p \sum X_1 v \sum X_1^2 + \sum X_1^2 \sum v^2] - [p^2 (\sum X_1^2)^2 + 2p \sum X_1 v \sum X_1^2 + \sum X_1^2 v^2]$$

$$= \sum X_1^2 \sum v^2 - \sum X_1^2 v^2$$

بما أن $\sum X_1^2 > 0$ و $v^2 > 0$ فإن محدد المصفوفة $|\dot{x} \ x|$ لا يساوي الصفر وهكذا يمكن الحصول على المعكوس $(\dot{x} \ x)^{-1}$

ومنه في حالة الارتباط غير التام يمكننا أن نحصل على المقدرات المربعات الصغرى العادية عكس الحالة السابقة ولكن تصبح قيم متدنية وهذا ما يجعل المقدرات غير معنوية مما يؤدي إلى صعوبة القيام بتقدير أثر المتغيرات المستقلة بدقة.¹

المطلب الثالث: اختبار المعنويات

أولاً: اختبار معنوية النموذج

يتم اختبار معنوية النموذج ككل باستعمال إحصائية فيشر " F "

¹ - سحنون فاروق، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل

شهادة ماجستير، التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، غير منشورة الجزائر، 2009/2010، ص 172.

فافتراض أن (X_1, X_2, X_k, \dots) تمثل متغيرات عشوائية عددها (k) ذات توزيع طبيعي متعدد المتغيرات، وأن $(R_1, R_2, R_3, \dots, R_k)$ يمثل معامل الارتباط المتعدد بين المتغير (X_1) مع بقية المتغيرات (R_i) نضع فرضيتنا الاختبار الآتيتين:¹

$$H_0: \rho_i = 0$$

$$H_1: R_i > 0$$

إن اختبار الفرضية (H_0) أعلاه هي:

$$F = \frac{R_i^2}{1-R_i^2} * \frac{n-k}{k-1} \sim F_{[(k-1), (n-k)]}$$

حيث أن: R_i : يمثل معامل الارتباط المتعدد بين المتغير (X_i) مع بقية المتغيرات.

k : يمثل عدد المتغيرات.

n : يمثل عدد المفردات العينية.

يتم قبول فرضية العدم (H_0) عندما تكون قيمة إحصاءة الاختبار (F) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية أي $[F_{cal} < F_{tab}]$ وهذا يعني قيمة معامل الارتباط المتعدد (R_i) غير معنوية وفق معطيات العينة عند مستوى المعنوية (α) ثم رفض فرضية العدم (H_0) عندما تكون قيمة إحصاءة الاختبار (F) المحسومة أكبر أو تساوي القيمة الجدولية أي أن $[F_{cal} \geq F_{tab}]$ وهذا يعني أن قيمة معامل الارتباط المتعدد (R_i) تكون معنوية وفق معطيات العينة عند مستوى المعنوية (α)

ثانياً: اختبار دلالة المعاملات

يتم اختبار معنوية المعاملات باستعمال إحصائية ستودنت "t"

بحيث يتم حساب قيمة إحصائية ستودنت ل يتم مقارنتها بالإحصائية الجدولية وذلك وفق العلاقة التالية:²

$$t_{cal} = \frac{r\sqrt{n-m}}{1-r^2}$$

حيث: n : تمثل حجم العينة

m : هو عدد الثوابت الداخلة في معادلة التمثيل

T_{cal} : هي إحصائية ستودنت المحسوبة

T_{tab} : هي إحصائية ستودنت الجدولية

¹ - حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، "أساليب الإحصاء التطبيقي"، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2009، ص ص 191-192.

² - معتوق أحمد، "الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية"، مرجع سبق ذكره، ص 147.

إذا كان $t_{cal} > t_{tabl}$ هذا يعني أن المعامل معنوية.

ثالثاً: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Durbin-watson)

يعتبر هذا الاختبار الأكثر شيوعاً ودقة، حيث يستعمل للتأكد من وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، ويعتمد هذا الاختبار على النسبة بين مجموع مربعات فروق الأخطاء، ومجموع مربعات هذه الأخطاء.

ويعتمد على وجود فرضيتين أساسيتين¹:

- فرضية العدم: وتنص على عدم وجود ارتباط ذاتي: $H_0: \rho = 0$

- الفرضية البديلة: وتنص على وجود ارتباط ذاتي موجب: $H_1: \rho \neq 0$

ولاختبار فرضية العدم نحسب إحصائية DW من الصيغة التالية:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2}$$

يمكن تعديل صيغة ديرين- واتسون لتصبح:

$$DW = 2 - 2\hat{\rho}$$

$$DW = 2(1 - \hat{\rho})$$

ومن المعادلة الأخيرة نستنتج أن DW محصورة بين 0 و 4 حيث:

في حال وجود ارتباط ذاتي موجب $\hat{\rho} = 1 \rightarrow DW = 0$

في حال وجود ارتباط ذاتي سالب $\hat{\rho} = -1 \rightarrow DW = 4$

في حال عدم وجود ارتباط $\hat{\rho} = 0 \rightarrow DW = 2$

ويتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين حسب المخطط التالي الذي يوضح كافة الحالات الممكنة:

¹ - حسين علي بخيت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، مرجع سبق ذكره، ص 199.

الشكل رقم (03-01): مناطق القبول والرفض لدارين واتسون

ارتباط ذاتي موجب	شك	الارتباط الذاتي	انعدام الذاتي	شك	ارتباط ذاتي سالب
0	d_l	d_u	2	$4 - d_u$	4

المصدر: جلاطو الجليلي، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية الجزائرية، 2007، ص 108 .

بالاعتماد على الشكل يمكن أن تستخرج نتيجة اختبار DW كالتالي:¹

- إذا كان $DW < d_l$ أو $DW > 4 - d_l$ يرفض H_0 .
- إذا كانت $d_u < DW < 4 - d_u$ يقبل H_0 .
- إذا كانت $4 - d_u \leq DW \leq d_u$ أو $d_l \leq DW \leq 4 - d_l$ تكون نتيجة الاختبار غير محددة، ومن ثم يجب إضافة بيانات أكثر.

¹ - شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2012، ص 99.

المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي للبطالة

يتم هنا دراسة مدى تأثير البطالة بالسياسة المالية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014 باستعمال برنامج SPSS بالاستعانة بـ "Excel" في تحليل المعطيات.

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة

أولاً: تحديد العوامل المؤثرة في المتغير "Y"

تم التعبير عن متغيرات الدراسة على النحو التالي :

" CH " البطالة

"C1 " نفقات التجهيز

" C2 " نفقات التسيير

" R " الإيرادات

يبين الجدول التالي تغيرات كل من البطالة، نفقات التسيير ونفقات التجهيز والإيرادات خلال الفترة (1990-2014):

الجدول رقم (03-02): تغيرات البطالة، نفقات التجهيز، نفقات التسيير والإيرادات خلال الفترة (1990 - 2014).

السنوات	البطالة (ch %)	نفقات التجهيز (مليار دينار)	نفقات التسيير (مليار دينار)	الإيرادات (مليار دينار)
1990	19,7	47,7	88,8	152,5
1991	19,9	58,3	153,8	248,9
1992	20,7	144	276,13	311,86
1993	19,9	185,2	291,42	313,95
1994	16,2	235,93	330,4	477,18
1995	15,8	285,92	473,69	611,73
1996	16,7	174,02	550,6	825,16
1997	15,6	201,64	643,55	926,67
1998	14,4	211,88	663,86	774,51
1999	13,8	186,89	774,7	950,5
2000	14,2	321,93	856,19	1578,16
2001	15,7	357,39	963,63	1505,53

2002	16,1	452,93	1097,72	1603,19
2003	16,7	516,51	1122,76	1974,47
2004	18,4	638,04	1250,89	2229,9
2005	18	806,91	1245,13	3082,83
2006	16,4	1015,15	1437,87	3639,93
2007	15,7	1434,69	1674,03	3687,9
2008	14,2	1937,28	2217,78	2902,45
2009	14,9	1946,31	2300,03	3217,54
2010	12,4	1807,86	2659,08	3074,64
2011	14,7	1934,5	3797,25	3403,11
2012	14,7	1988,4	4782,6	4184,3
2013	14,9	1850	4204,3	3678,1
2014	13	1986,6	4486,3	3388,3

المصدر: le site internet :<http://data.bankaldawli.org/indicator/fp.cpi.totl.zg> le 26/04/2016

Site internet :<http://www.bank-of-algeria.dz> le 26/04/2016

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك عدم تجانس في الوحدات وعلى هذا الأساس سندخل اللوغاريتم (ln) على كل قيم لكي لا نؤثر على الشكل العام للنموذج ولنتخلص من مشكل الوحدة ونقرب القيم من بعضها بحيث:

"Y": لوغاريتم البطالة.

"X1": لوغاريتم نفقات التجهيز.

"X2": لوغاريتم نفقات التسيير.

"X3": لوغاريتم الإيرادات.

لنحصل في الأخير على الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): تغيرات البطالة، نفقات التجهيز، نفقات التسيير والإيرادات خلال الفترة (1990-2014) بعد إدخال اللوغاريتم.

السنوات	Y	x1	x2	x3
1990	2,980619	3,864931	4,486387	5,027165
1991	2,99072	4,065602	5,035653	5,517051
1992	3,030134	4,969813	5,620872	5,742554
1993	2,99072	5,221436	5,674766	5,749234
1994	2,785011	5,463535	5,800304	6,167894
1995	2,76001	5,655712	6,160553	6,416291
1996	2,815409	5,15917	6,311009	6,715577
1997	2,747271	5,306484	6,467	6,831598
1998	2,667228	5,35602	6,498071	6,652231
1999	2,624669	5,23052	6,652476	6,856988
2000	2,653242	5,774334	6,752492	7,364015
2001	2,753661	5,878828	6,870707	7,3169
2002	2,778819	6,115738	7,000991	7,379751
2003	2,815409	6,247095	7,023545	7,588055
2004	2,912351	6,458401	7,131611	7,709712
2005	2,890372	6,693212	7,126995	8,033603
2006	2,797281	6,922792	7,270918	8,19972
2007	2,753661	7,268704	7,422989	8,212812
2008	2,653242	7,56904	7,704262	7,97331
2009	2,701361	7,573691	7,740677	8,076372
2010	2,517696	7,499899	7,885735	8,030943
2011	2,687847	7,567604	8,242032	8,132445
2012	2,687847	7,595086	8,47274	8,339095
2013	2,701361	7,522941	8,343863	8,210152
2014	2,564949	7,59418	8,408784	8,128084

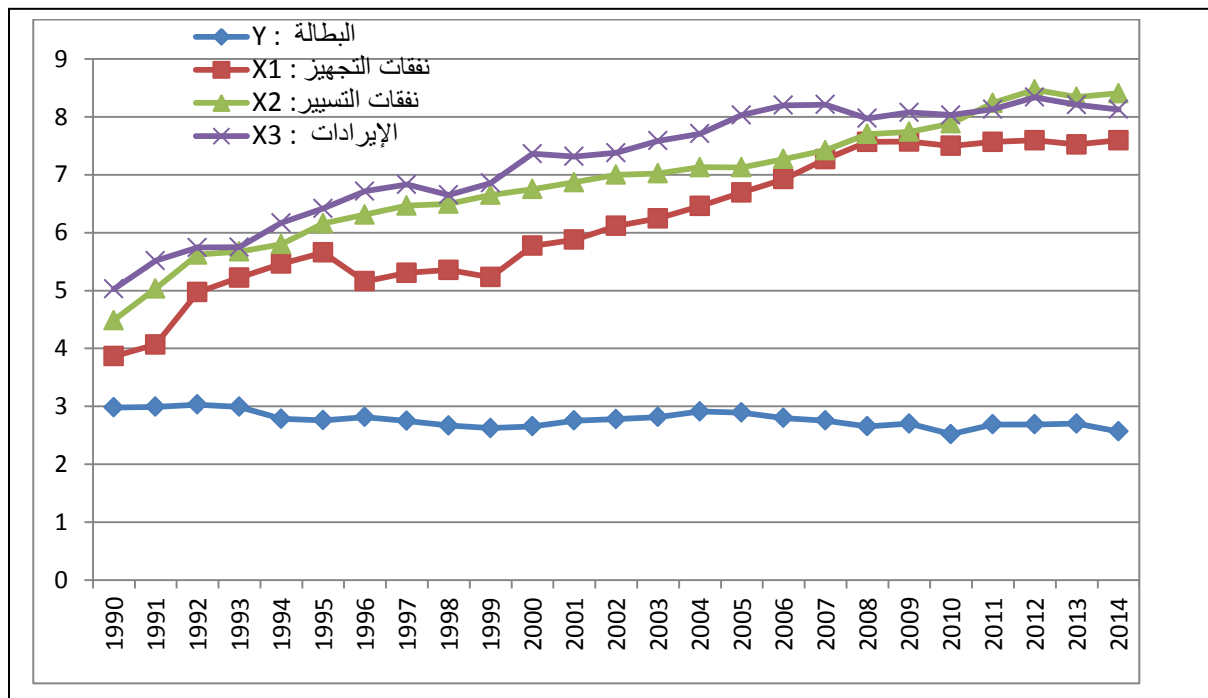
المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج "Excel"

من الجدول الجديد نكون قد تخلصنا من مشكل الوحدات وتحصلنا على قيم معقولة ومتقاربة وقابلة للمقارنة.

ثانيا: إيجاد العلاقة التي تربط بين المتغير التابع والمتغير المفسر

يمكن تمثيل هذه القيم لاستنتاج طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات لدراستها بطريقة المربعات الصغرى ويكون التمثيل البياني كالتالي:

الشكل رقم (03-01): عرض بياني لتغيرات كل من البطالة، نفقات التجهيز ونفقات التشغيل، الإيرادات خلال الفترة الممتد من 1990-2014 (حالة الجزائر)



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج "Excel"

يتضح من التمثيل البياني أن السلاسل متقاربة في تغيراتها وهو ما يساعدنا من دراستها باستعمال الارتباط بتشكيل علاقة إرتباطية شكلها العام على النحو التالي :

$$Y = a_1 + a_2 X_1 + a_3 X_2 + a_4 X_3$$

وهذا ما يمكننا من الدراسة باستعمال طريقة المربعات الصغرى وذلك لإيجاد العلاقة الارتباطية بين المتغيرات حيث يتم الاختبار بدراسة تطبيقية باستعمال الارتباط المتعدد، حيث يكون في البداية الاستعانة بـ "Excel" لإدخال المعطيات وبعدها تتم الدراسة باستخدام برنامج "SPSS 20".

المطلب الثاني: الدراسة بالاستعانة ببرنامج "SPSS 20" (دراسة حالة الجزائر)

- الجداول والحسابات

تكون الدراسة عند درجة ثقة 95% ($\alpha=0.05$)

الجدول رقم (03-04): طريقة إدخال المعطيات

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	x3, x1, x2 ^b	.	Entrée

a. Variable dépendante : y

b. Toutes variables requises saisies.

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 20

يعبر هذا الجدول عن طريقة إدخال المعطيات " Entrée " والتي تبين أن البرنامج قام بإدخال جميع

المتغيرات المستقلة والمتمثلة في : X3، X2،X1 بطريقة المربعات الصغرى

المتغير التابع هو: Y

- دراسة الارتباط:

يتم معرفة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات بالإعتماد على جدول التالي:

الجدول رقم (03-05): جدول الارتباط

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Durbin-Watson
1	,747 ^a	,558	,495	1,128

a. Valeurs prédites : (constantes), x3, x1, x2

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 20

يوضح الجدول أعلاه قيم كل من معاملات الارتباط التي تم التوصل إليها والتي تعد بمثابة مؤشرات يتم

الاعتماد عليها لمعرفة القوة الارتباطية ويمكن تفسيرها في المعاملات التالية:

- معامل الارتباط البسيط $R = 0.747$

- معامل التحديد $R^2 = 0.558$

- معامل التحديد المعدل $\overline{R^2} = 0.495$

وهذا ما يفسر بأن القوة الارتباطية بين المتغيرات تقدر بـ 74.7 %، والمتغيرات المفسرة المتمثلة في نفقات التجهيز نفقات التسيير و الإيرادات تستطيع أن تفسر ما قيمته 55.8 % من التغير الحاصل في البطالة والباقي يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج أما القوة التفسيرية الحقيقية لهذه المتغيرات في تفسير التغير الحاصل في البطالة فهي تستطيع أن تفسر حقيقة ما قيمته 49.5 % من التغير الحاصل في البطالة.

- دراسة الارتباط بين الأخطاء:

يتم دراسة مدى ترابط الأخطاء ببعضها البعض بالاستعانة باختبار داربين واتسن " DW " من خلال الجدول نجد أن قيمة داربين واتسن محصورة في المجال $[0.93 - 1.69]$ $DW = 1.128$ أي أن لا يوجد هناك ارتباط بين الأخطاء

- دراسة معنوية الكلية للنموذج:

يتم التعرف على معنوية الكلية للنموذج بالإعتماد على معنوية فيشر أي لما تكون $F_{statis} > F_{tabl}$ يكون النموذج معنوي وهذا ما يبينه الجول التالي:

الجدول رقم (03-06): دراسة المعنوية الكلية للنموذج

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Sig.
1 Régression	,245	3	,082	8,850	,001 ^b
Résidu	,193	21	,009		
Total	,438	24			

a. Variable dépendante : y

b. Valeurs prédites : (constantes), x3, x1, x2

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 20

يمثل الجدول أعلاه تحليل التباين والذي من خلاله يمكن التعرف على المعنوية الكلية للنموذج والتي يمكن التعرف عليها بالاستعانة بإحصائية " F " وكما نلاحظ في جدول تحليل التباين " ANOVA " معنوية الاختبار عالية كون إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولة أي أن $(F_{statis} = 8.85 < F_{tabl} = 3.07)$ وإحتمال وجود الخطأ صغير $(Sig = 0.001 < 0.05)$ وهذا ما يؤكد المعنوية الكلية للنموذج الارتباط المتعدد من الناحية الاحصائية.

- دراسة معنوية المعلمات:

عندما تكون $T_{tbl} < T_{statis}$ فهذا يعني أن المعامل معنوي ويتم قبوله من الناحية الاحصائية

وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-07): دراسة معنوية المعلمات

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	3,433	,169		20,324	,000
1 x1	,068	,060	,581	1,135	,269
x2	-,200	,076	-1,558	-2,632	,016
x3	,041	,069	,303	,596	,557

a. Variable dépendante : y

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 20

يعبر هذا الجدول عن معنوية معاملات الارتباط (معنوية الميل الحدي)، حيث يعطي كل من قيمة توزيع ستودنت المحسوبة "Tstatis"، وقيمة احتمال الخطأ "Sig" التي توافقها فعندما تكون هذه الأخيرة أصغر أو تساوي 0.05 أي ($Sig = 0.000 < 0.05$) فهذا يعني أن المعاملات معنوية في تفسير الظاهرة أو التغير الحاصل على الظاهرة المفسرة "Y". أو تكون قيمة $T_{tbl} < T_{statis}$ من الجدول نجد :

العمود "t" هو عبارة عن اختبار ستودنت عند مستوى معنوية $2/\alpha$ لكل من المعاملات (a_3, a_2, a_1, a)

$$t_{c a_1}^{0.025} = 20.324 \Rightarrow Sig a_1 = 0.000$$

$$t_{c a_2}^{0.025} = 1.135 \Rightarrow Sig a_2 = 0.269$$

$$t_{c a_3}^{0.025} = 2.632 \Rightarrow Sig a_3 = 0.016$$

$$t_{c a_4}^{0.025} = 0.596 \Rightarrow Sig a_4 = 0.557$$

إن معادلة الانحدار الخطي بين البطالة وتطور كل من قيم نفقات التسيير ونفقات التجهيز والإيرادات هي على الشكل التالي :

$$\hat{Y} = 3.433 + 0.068X_1 - 0.2X_2 + 0.041X_3$$

تختلف الميول الحدية للانحدار من متغير إلى آخر حيث نجد الميل الحدي للنفقات التجهيز ضعيف (0.068) وهو ما يفسر العلاقة الضعيفة الموجودة بين البطالة ونفقات التجهيز بحيث زيادة نفقات التجهيز بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة البطالة بـ 0.68 % لوجود علاقة طردية بينهما وهو مقبول من الناحية الاقتصادية كون النفقات تسخر في معظمها في البنى التحتية في الجزائر، وعلاقة ضعيف هي الأخرى بين نفقات التسيير والبطالة فزيادة نفقات التسيير بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض البطالة بـ 02 % والإشارة السالبة تدل على وجود علاقة عكسية وهو مقبول من الناحية الاقتصادية بينهما وزيادة الإيرادات تؤدي إلى الزيادة في البطالة وهو ما يتوافق مع الجانب النظري لحالة الجزائر.

المطلب الثالث: اختبار المعنوية

الفرضيات الممكنة للنموذج فيما يخص اختبار المعنوية هي :

$H_0 : a_0 = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الحد الثابت
$H_1 : a_0 \neq 0$	الفرضية البديلة		
$H_0 : a_1 = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الميل الحدي نفقات التجهيز
$H_1 : a_1 \neq 0$	الفرضية البديلة		
$H_0 : a_2 = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الميل الحدي نفقات التسيير
$H_1 : a_2 \neq 0$	الفرضية البديلة		
$H_0 : a_3 = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الميل الحدي للإيرادات
$H_1 : a_3 \neq 0$	الفرضية البديلة		

لاختبار الفرضيات يتم الاستعانة بالتوزيع "t" فإذا كانت قيمة توزيع ستودنت المحسوبة أكبر من الجدولة فإننا نقبل بالفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم والعكس صحيح.

لدينا : القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت $t_{Tableau} = 2.07$

القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للحد الثابت $t_{a_0}^c = 20.324$

القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الأول $t_{a_1}^c = 1.135$

القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الثاني $t_{a_2}^c = -2.63$

القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الثالث $t_{a_3}^c = 0.596$

نلاحظ أن $2,07 < 20.324$ أي $t_{Tableau} < t_{a_0}^c$ وعليه نقبل الفرضية البديلة أي أن " a_0 " لها معنوية إحصائية في التفسير

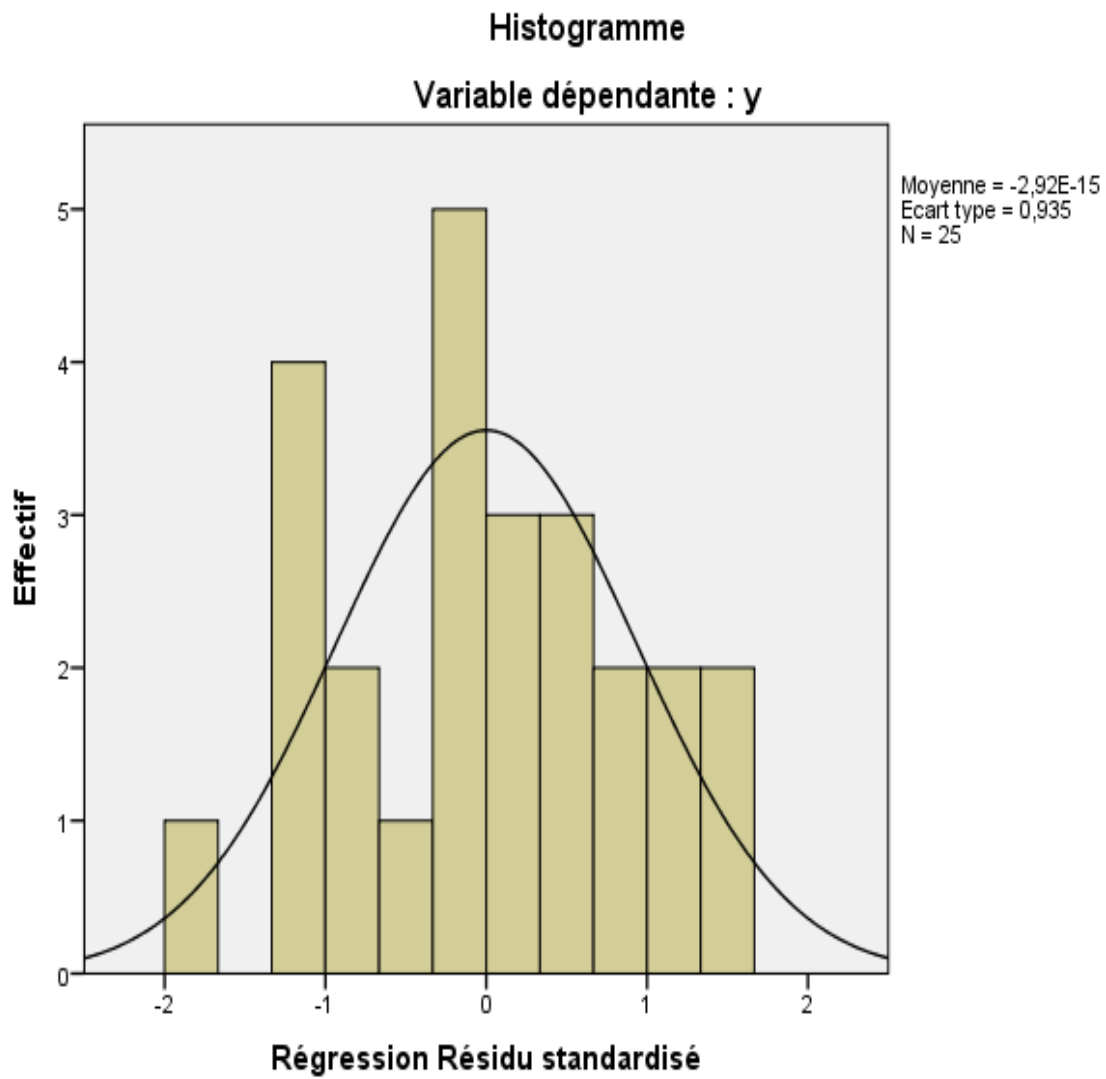
أما فيما يخص معامل التحديد نفقات التجهيز فنجد أن $1,135 < 2,07$ أو بعبارة أخرى

أي أن $t_{Tableau} > t_{a_1}^c$ $Sing = 0.269 > 0.05$ وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وهذا ما يدل على أن معامل التحديد الخاص بنفقات التجهيز ليس له معنوية إحصائية في تفسير التغير الحادث في البطالة .

أما بالنسبة لمعامل التحديد الخاص بنفقات التسيير فنجد أن $2,07 > 2.632$ أو بعبارة أخرى $Sing = 0.016 < 0.05$ وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة وهذا ما يدل على أن معامل التحديد الخاص بنفقات التسيير له معنوية إحصائية في تفسير التغير الحادث في البطالة.

أما بالنسبة لمعامل التحديد الخاص بالإيرادات فنجد أن $0.592 < 2,07$ أو بعبارة أخرى $t_{Tableau} > t_{a_3}^c$ و $Sing = 0.557 > 0.05$ وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وهذا ما يدل على أن معامل التحديد الخاص بالإيرادات ليس له معنوية إحصائية في تفسير التغير الحادث في البطالة.

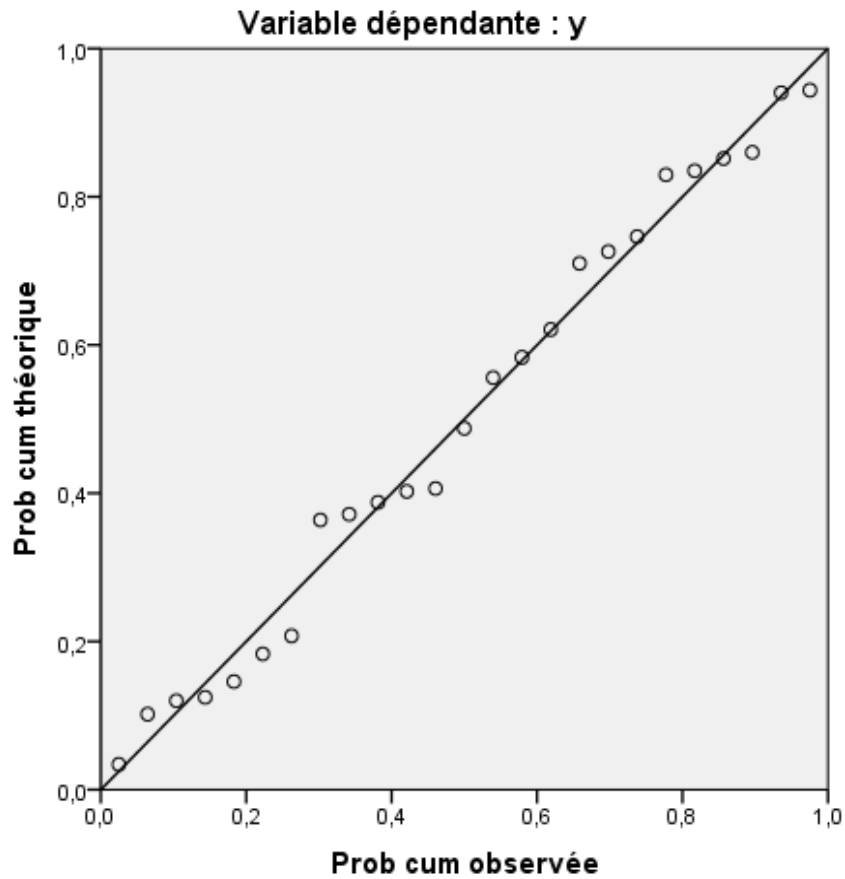
الشكل رقم (03-03): اختبار التوزيع الطبيعي



من خلال المنحنى نلاحظ أن المتغيرات تخضع للتوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (03-04): منحنى التشتت

Diagramme gaussien P-P de régression de Résidu standardisé



من خلال المنحنى نلاحظ أن المتغيرات لها نفس الاتجاه.

خلاصة:

من خلال ما تعرضنا له من دراسة لأثر السياسة المالية على البطالة في الجزائر (1990-2014) أثبتت الدراسة أنه ما زال أمام الدولة الجزائرية الكثير من العمل على الرغم من الجهد المبذول في سبيل تفعيل السياسة المالية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، لأن تفعيل السياسة المالية لا يتوقف فقط على التوسع في استخدام أدوات السياسة المالية وإنما أيضا على حسن تسيير وتوجيه هذه الأدوات بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد بما في ذلك التخفيف من حدة البطالة.

فمن خلال الدراسة التطبيقية اتضح لنا أن هناك علاقة إرتباطية قوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، لكن البطالة في الجزائر تتأثر بنفقات التسيير بدرجة كبيرة كون معاملها ذو معنوية إحصائية في تفسير التغير الحاصل في البطالة.

الخاتمة

تعد مشكلة البطالة من أكبر المشاكل الاقتصادية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي وذلك لآثارها السلبية ليس على الفرد فحسب بل على الدولة ككل، وما زاد الأمر تعقيدا هو سرعة انتشارها في العالم بأسره مع التطور التكنولوجي الحديثة التي أخذت تلغي دور الأيدي العاملة في الكثير من القطاعات الصناعية، مما يجعل علاجها ليس بالأمر الهين بالنسبة للحكومات، التي يستوجب عليها انتهاج سياسات اقتصادية للحد من تفاقم هذه الظاهرة.

وحتى تتمكن الدول من تقليص حجم هذه المشكلة وجب عليها إتباع سياسات اقتصادية هادفة وتعتبر السياسة المالية كأحد أهم الأجزاء المكونة لهذه السياسات لأنها تستطيع أن تحقق أهداف متعددة التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، وقد حظي مفهوم السياسة المالية لاهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم فمنهم من اعتبرها محايدة كون الدولة تلعب دور الحارس، والبعض الآخر نادى بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والسياسة المالية كغيرها من السياسات تعتمد على مجموعة من الأدوات التي تسهل مهمتها والتي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وخاصة البطالة التي أصبحت هاجسا تعاني منه العديد من الدول.

ونجد الجزائر كغيرها من الدول عانت ولا تزال تعاني من هذه المشكلة وذلك راجع لعدة أسباب لعل من أبرزها التزايد لمعدل النمو السكاني وعجز الجهاز الإنتاجي بقطاعيه عن خلق الفرص الملائمة للمجتمع ولمواجهة تدهور سوق الشغل أنشأت السلطات العمومية أجهزة جديدة لإدماج الشباب مهنيا وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم، وقد ساهمت هذه الأجهزة في إنشاء مناصب عمل وبالتالي التقليل من حدة هذه المشكلة فبعدما كان معدل البطالة 19.7% سنة 1990 أصبحت حوالي 13% وهذه النسب تؤكد لنا مدى اهتمام واعتماد الدولة الجزائرية على سياسة توفير أجهزة الشغل في معالجة البطالة.

ونتيجة لتزايد حدة البطالة خاصة في الدول النامية، وجب على هذه الدول إتباع سياسة مناسبة للتخفيف منها، ومن هنا تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة مدى تأثير البطالة بالسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2014، وهذا عن طريق بناء نموذج قياسي لتأثير كل من نفقات التسيير، نفقات التجهيز والإيرادات على البطالة باستعمال برنامج "SPSS20"

اختبار صحة الفرضيات:

لقد استند البحث على مجموعة من الفرضيات حاولنا اختبارها خلال الدراسة، ومنه يتضح لنا ما يلي:

- الفرضية الأولى: والتي تنص على أن البطالة تعتبر عدم الاستخدام الكامل والأمثل للقوة العاملة المتاحة كما تعبر على مدى التفاوت بين عرض العمل والطلب عليه، كانت صحيحة فمن خلال ما تطرقنا إليه في

الفصل الأول من الدراسة يتضح لنا أن البطالة هي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا وأمثلا ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع.

- **الفرضية الثانية:** والتي تنص على أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول للتخفيف من حدة البطالة وتحقيق النمو في الاقتصاد، كانت صحيحة فمن خلال الدراسة التي قمنا بها تأكد لنا بأن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها المالية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي تتلخص في مجملها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، التنمية، وعلاج البطالة.

- **الفرضية الثالثة:** والتي تنص على تعدد أجهزة مكافحة البطالة في الجزائر، ولهذه الأخيرة دور فعال وكبير في التخفيف من حدتها، كانت صحيحة فمن خلال ما تطرقنا إليه في الدراسة يتضح لنا جليا أن السلطات العمومية في الجزائر أنشأت عدة أجهزة جديدة ومتنوعة لإدماج الشباب مهنيا.

- **الفرضية الرابعة:** والتي تنص على أن زيادة نفقات التجهيز تساهم في الطلب على العمل مما يخفض البطالة، كانت خاطئة فمن خلال دراستنا القياسية لأثر السياسة المالية على البطالة تبين لنا أن نفقات التجهيز ليس لها أثر على البطالة وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري وإلى فترة الدراسة.

- **الفرضية الخامسة:** والتي تنص على أنه لنفقات التسيير دور فعال في تأهيل اليد العاملة مما يزيد في إنتاجية العامل ورفع مستوى الإنتاجية والذي بدوره يزيد في الطلب على اليد العاملة، كانت صحيحة هذا ما تبين لنا أثناء الدراسة التطبيقية حيث أن البطالة في الجزائر تتأثر بنفقات التسيير بدرجة كبيرة كون معاملها ذو معنوية إحصائية في تفسير التغير الحاصل في البطالة.

- **الفرضية السادسة:** والتي كانت تنص على أن زيادة الإيرادات ترفع من نسبة الاحتياطات النقدية والتي يتم استثمارها في الاقتصاد وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة، كانت خاطئة فبناء على الدراسة استخلصنا أن الإيرادات في الجزائر خلال فترة الدراسة لم يكن لها تأثير على البطالة، ذلك أن الإيرادات التي تحصلها الدولة توجه لتهيئة البنية التحتية.

النتائج:

- مما تم تناوله في فصول الدراسة الثلاث، يمكن الخروج بالنتائج التالية:
- أوضحت الدراسة أن هناك اختلاف واضح بين النظريات المفسرة لظاهرة البطالة.
 - السياسة المالية تتمثل في سياق استخدام الدولة لأدوات مالية عامة بهدف تسيير النشاط الاقتصادي.

- إن السياسة المالية لها مكانة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي.
- إن البطالة ظاهرة وواقع معقد وتحمل في طياتها عدة آثار سلبية تنعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وأن استمرارها وعدم الاهتمام بها يزيد من حدتها، مما ينجر عنها تبعات خطيرة على المجتمع.
- لقد تمكنت الجزائر من ضبط نسبي لمعدل البطالة خلال السنوات الأخيرة وذلك باتخاذ إجراءات لمحاربتها تعلقت أساسا بأجهزة التشغيل المؤقت.
- من خلال الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على البطالة لحالة الجزائر تبين لنا أن لنفقات التسيير دور فعال في التأثير على البطالة، بينما أن الإيرادات ونفقات التجهيز لم يكن لها تأثير خلال فترة الدراسة وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري.

التوصيات:

- بناء على ما تقدم، يمكن اقتراح بعض التوصيات والتي تقوم على نتائج الدراسة:
- ضرورة السيطرة على العوامل التي يمكن أن تساهم في تفاقم مشكل البطالة.
- العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق قيمة مضافة.
- ضرورة محاربة الانعكاسات الخطيرة لظاهرة البطالة على المجتمع الجزائري ومحاوله قدر الإمكان إدماج وإيجاد تقارب بين مختلف الطبقات للمجتمع والقضاء على مظاهر الفساد الإداري، الرشوة والمحسوبية.
- التحلي على الحلول الظرفية المؤقتة للقضاء على البطالة كما هو الحال بالنسبة لتشغيل الشباب، أو تمديد العقد لمدة أطول.

آفاق الدراسة:

- من خلال دراسة العلاقة بين السياسة المالية والبطالة، يمكن توسيع وتطوير الدراسة إلى:
- دراسة تحليلية قياسية لتأثير كل من السياسة المالية والسياسة النقدية على البطالة (دراسة حالة الجزائر).
- انعكاسات أسعار البترول على البطالة في الجزائر.
- السياسة الإنفاقية ودورها في تهيئة المناخ الاستثماري.
- قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر.
- السياسة المالية ودورها في تهيئة مناخ الاستثمار في قطاع السياحة في الجزائر.

قائمة المراجع

والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: قائمة الكتب:

- 1- أحمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار العلمية، 2002.
- 2- أسامة السيد عبد السميع، "مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
- 3- إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، "مفاهيم ونظم اقتصادية"، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2004.
- 4- أعاد حمود القيسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر، الأردن، لبنان، 2011.
- 5- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 6- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 7- إيمان عطية ناصف، "الاقتصاد الكلي"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
- 8- جلاطو الجيلالي، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- 9- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
- 10- حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 11- حسام علي داوود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2010.
- 12- حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، "أساليب الإحصاء التطبيقي"، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2009.
- 13- حسين علي بخت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص 164.
- 14- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة التاسعة، دار وائل، الأردن، 2008.
- 15- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2002.
- 16- زكريا أحمد عزام، محمود حسين الوادي، "مبادئ المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007.

قائمة المراجع والمصادر:

- 17- زينب حسين عوض الله, مبادئ المالية العامة,الدار الجامعية للطباعة والنشر, لبنان, 1998.
- 18- سامر عبد الهادي وآخرون,"مبادئ الاقتصاد الكلي", الطبعة الأولى, دار وائل,الأردن,2013.
- 19- سعد الله داود,"الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر", دار هومة للطباعة,الجزائر,2013.
- 20- سلام عبد الكريم آل سميم, "السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الاسلامي", الطبعة الأولى, دار مجدلاوي,الأردن,2010.
- 21- سمير الشاعر,"المالية العامة والنظام المالي الإسلامي", الطبعة الأولى,الدار العربية للعلوم ناشرون,لبنان,2011,ص ص 81-82.
- 22- سمير صلاح الدين الحمدي,"المالية العامة", الطبعة الأولى, منشورات زين الحقوقية,لبنان,2015.
- 23- سوزي عدل ناشد,"الوجيز في المالية العامة", دار الجامعية الجديدة للنشر,مصر,2000.
- 24- شوام بوشامة,"مدخل للاقتصاد العام", الجزء الثاني, دار الغرب,الجزائر,2001.
- 25- شيخي محمد, طرق الاقتصاد القياسي, الطبعة الأولى, دار حامد, الأردن, 2012.
- 26- ضياء مجيد الموسوي,"أسس علم الاقتصاد", ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,2011.
- 27- عادل أحمد حشيش,"أساسيات المالية العامة", دار النهضة العربية,لبنان,1992.
- 28- عادل فليح العلي,"المالية العامة والتشريع المالي الضريبي", الطبعة الأولى, دار الحامد,الأردن,2007.
- 29- عباس كاظم الدعيمي,"السياسة النقدية والمالية", الطبعة الأولى, دار صفاء,الأردن,2010.
- 30- عبد الباسط علي جاسم الجحيشي,"الإعفاءات من ضريبة الدخل", الطبعة الأولى, دار حامد,الأردن 2008.
- 31- عبد الرحمن يسرب أحمد وآخرون,"النظرية الاقتصادية الكلية",الدار الجامعية,مصر,2007.
- 32- عبد الرحمن يسري,"النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية", بدون دار نشر,مصر,2004.
- 33- عبد القادر محمد عبد القادر عطية,"النظرية الاقتصادية الكلية",الدار الجامعية,مصر,1997.
- 34- عبد المجيد قدي,"دراسات في علم الضرائب", الطبعة الأولى, دار جرير,الأردن,2011.
- 35- عبد المطلب عبد الحميد,"السياسات الاقتصادية", الطبعة الأولى,مجموعة النيل العربية,مصر 2003.
- 36- عبد المنعم فوزي,"المالية العامة والسياسة المالية", دار النهضة العربية,لبنان.
- 37- علاء فروج الطاهر,"التخطيط الاقتصادي", الطبعة الأولى, دار الراية,الأردن,2011.

قائمة المراجع والمصادر:

- 38- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 39- فتحي أحمد ذياب عواد، "إقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار الرضوان، الأردن، 2013.
- 40- محمد الصغير بعلي، يرسرس أبو العلا، "المالية العامة"، دار العلوم، الجزائر، 2003.
- 41- محمد دويدار، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الدار الجامعية، مصر.
- 42- محمد سعيد فرهود، "مبادئ المالية العامة"، الجزء الأول، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا 1978.
- 43- محمد سلمان سلامة، "الإدارة المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار المعتز، الأردن، 2015.
- 44- محمد عبد الله مغازي، "البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها"، دار الجامعة الجديدة، مصر 2005.
- 45- محمد فوزي أبو سعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات"، دار الجامعة، مصر، 2004.
- 46- محمود الوادي وآخرون، "الأساس في علم الاقتصاد"، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2007.
- 48- محمود حسين الوادي وآخرون، "الاقتصاد الكلي"، دار الميسرة، الأردن، 2008.
- 49- مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل"، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن 2008.
- 50- معتوق أحمد، "الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 51- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2010.
- 52- نبيل مرزوق، زياد زنبوعة، "السياسة المالية في ضوء الأزمة العالمية الراهنة"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، 2003.
- 53- نزار سعد الدين العيسى، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2001.
- 54- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، "السياسة الاقتصادية"، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية الأردن، 2015.
- 55- هشام مصطفى الجمل، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية"، دار الفكر الجامعي مصر، 2006.
- 56- هيفاء غدير غدير، "السياسة الاقتصادية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"، الهينة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010.

قائمة المراجع والمصادر:

ثانيا: أطروحات ومذكرات:

أ- أطروحات دكتوراه:

- 1- آيت عيسى عيسى، "سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تسيير، جامعة الجزائر3، غير منشورة)، الجزائر، 2010/2009.
- 2- دهماني محمد ادريوش، "إشكالية التشغيل في الجزائر"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، اقتصاد تنمية، أبو بكر بلقايد، تلمسان غير منشورة)، الجزائر، 2013/2012.
- 3- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2006/2005.
- 4- يحيات مليكة، "إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970/2005"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، علوم إقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر 2007/2006.

ب- مذكرات ماجستير:

- 1- أممين شفير، "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2001/2000.
- 2- اريا الله محمد، "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2011/2010.
- 3- بصديق محمد، "النفقات للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، (مذكرة تدخل ضمن نيل متطلبات شهادة ماجستير، التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2009/2008.
- 4- بن عاشور ليلى، "محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2009/2008.
- 5- بن نوار بومدين، "النفقات العامة على التعليم"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، غير منشورة)، الجزائر، 2011/2010.
- 6- خلوط فوزية، "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، غير منشورة)، الجزائر، 2004.

قائمة المراجع والمصادر:

- 7- زكري محمد، "دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، اقتصاد كمي جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، غير منشورة)، الجزائر 2014/2013.
- 8- سالكي سعاد، "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، مالية دولية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، غير منشورة)، الجزائر 2011/2010.
- 9- سحنون فاروق، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، غير منشورة)، الجزائر، 2010/2009.
- 10- سليم عقون، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، غير منشورة)، الجزائر، 2010/2009.
- 12- شلاي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2005/2004.
- 13- عبد الجليل شليق، "استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير مالية وتأمينات وبنوك، جامعة المسيلة، غير منشورة)، الجزائر 2012/2011.
- 14- عمور محمد، "أسباب اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، ديموغرافيا، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2007/2006.
- 15- فريد بختي، دراسة تحليلية وقياسية للبطالة، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير طرق كمية، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، غير منشورة)، الجزائر، 2005/2004.
- 16- قنديرية سمية، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تسيير الموارد البشرية، جامعة منتورة، قسنطينة، غير منشورة)، الجزائر 2010/2009.

قائمة المراجع والمصادر:

17- لوكاير مالحة، "دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، قانون التنمية الاقتصادية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، غير منشورة) الجزائر، 2011/2012.

ثالثا: المقالات العلمية

1- دادن عبد الغاني، بن طحين محمد عبد الرحمان، "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008"، مجلة الباحث العدد 10/2010، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

2- هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، "دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة خلال الفترة 1984-2010"، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد السابع، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2014.

خامسا: الملتقيات والمؤتمرات

1- بوسهمين أحمد، بلحاج فراحي، "دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار"، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي 24-25 أبريل 2006.

2- درحون هلال، تيرير علي، "إستراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

3- ريمي رياض، ريمي عقبة، "أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر (دراسة مقارنة بين الفترتين 1990-1998 و 1999-2010)"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011.

4- زكرياء مسعودي، حميداتو صالح، زلاسي رياض، "دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر"، ملتقى وطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة يومي 18 و 19 أبريل 2012.

5- سليمان ناصر، عواطف محسن، "القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الجزائر"، ملتقى دولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس، يومي 27-29 جوان 2013.

قائمة المراجع والمصادر:

- 6- قطاف ليلي، بن عواق شرف الدين أمين، "تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية للفترة (2001-2014)"، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014، الجزء الثاني، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2003.
- 7- لعراف فايزة، سعودي نجوى، "دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011.
- 8- محمد زيدان، محمد يعقوبي، "فعالية الموارد التمويلية المتاحة لمؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري في تحقيق السلامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي"، ملتقى دولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 03-04 ديسمبر، 2012.
- 9- ونادي رشيدة، "آلية الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية"، ملتقى بأبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة البليدة، جوان، 2011.

رابعا: مواقع إلكترونية

- 1- site internet: <http://data.bankaldawli.org/indicator/fp.cpi.totl.zg> le 26/04/2016
- 2- Site internet : <http://www.bank-of-algeria.dz> le 26/04/2016

ملخص:

تعتبر البطالة من أكبر المشاكل التي تواجه معظم الدول خاصة النامية منها كونها تعكس نسبة التفاوت بين العرض والطلب على اليد العاملة والناجمة عن عوامل ديمغرافية، اقتصادية، اجتماعية سياسية وحتى دبلوماسية ومن هذا المنطلق قمنا بهذه الدراسة في محاولة منا لتقييم فعالية السياسة المالية (نفقات التسيير، نفقات التجهيز والإيرادات) في الحد من ظاهرة البطالة بالاعتماد على دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014 باستخدام الارتباط المتعدد بالاستعانة ببرنامج SPSS 20 لنخلص في الأخير إلى أن زيادة نفقات التسيير تساهم في خفض من ظاهرة البطالة.

الكلمات المفتاحية: البطالة، السياسة المالية، الارتباط المتعدد وأثر كل من نفقات التسيير، نفقات التجهيز والإيرادات على البطالة.

Résumé:

Le chômage & un grands problèmes auxquels sont confrontés les plus particulièrement les pays en développement que est considéré comme reflétant le rapport de la disparité entre l'offre et la demande de main-d'œuvre ,résultant de facteurs démographiques, économiques, politiques, sociales et même diplomatiques ,Dans cet esprit, nous avons cette étude dans le but d'évaluer l'efficacité de la politique budgétaire (dépenses d'exploitation, les dépenses en immobilisations et les recettes) pour réduire le phénomène du chômage en fonction de l'étude empirique de l'état de l'Algérie pendant la période 1990 - 2014 en utilisant le régression multiple, dessin sur le programme SPSS 20 pour conclure pour augmenter les charges d'exploitation contribuent à la réduction du chômage

Mots-clés: chômage, politique budgétaire, régression multiple et l'impact des dépenses d'exploitation, les dépenses en immobilisations et les recettes sur le chômage